

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Supérieur Ministère de L'enseignement
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj -bouira-
Tasdawit Akli Mohand Oulhadj-Tubirett-



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العقيد أكلبي محند أولحاج
-البويرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة بعنوان :

الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري الآفاق والتحديات

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذ:

د/ساعو باية

إعداد الطالبين :

- بلخضر محمد.

- مشاش محمد الرزاق .

أعضاء لجنة المناقشة

أ/ زاوي ياسمين.....رئيسا.

د/ساعو باية.....مشرفا.

أ/معمرى نرجس.....مناقشا.

السنة الجامعية 2018 – 2019

شكر و تقدير

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ و عليّ والدي و أن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" سورة النمل الآية 19

الحمد لله الذي سخر لي من خلقه ما لم يستخره لغيري، وجاد علي من فضله بما لم يجد به علي غيري لأتم عملي هذا بمشيئته وإذنه.

و عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذة الفاضلة الدكتورة ساعو باية التي قبلت الإشراف على هذا العمل و التي لم تبخل علينا طوال مشوار إعداد هذا البحث بالنصح و الإرشاد و التوجيه .

كما نشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة مسبقاً على تفضلهم بقبول مناقشة و إثراء هذه المذكرة .

و الشكر موصول إلى أسرة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير من أساتذة، و طلبة، و عمال .

و الشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد العون و المساعدة من قريب أو من بعيد.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء،

وإلى أمي التي زودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرتي إلى أساتذتي و إلى زملائي وزميلاتي جميعاً

والى زميلي **محمد** الذي شاركني في هذا العمل متمنيا له كل النجاح و التوفيق في حياته

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سناً برقه يضيء الطريق أمامي

مشاش عبد الرزاق

إهداء

الى من قال الله عز وجل فيهما "وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الى رمز الحنان والوفاء والعطاء امي الغالية اطال الله في عمرها.

الى من زرع في قلبي الثقة بالله والتوكل عليه ابي الغالي اطال الله في عمره.

الى اخوتي واخواتي الاعزاء الذين عمروني بعطفهم وحنانهم وسديد توجيهاتهم ودعمهم المتواصل.

الى كل اساتذتي الافاضل واصدقائي الاعزاء.

والى زميلي **عبد الرزاق** الذي شاركني في هذا العمل متمنيا له كل النجاح والتوفيق في حياته

اهدي لكم جميعا هذا العمل عربون محبة وتقدير

بلنصر محمد

فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
	شكر
	إهداء
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
أ- و	المقدمة العامة
44-02	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعمل المصرفي الإلكتروني
02	تمهيد
03	المبحث الأول: المصارف الإلكترونية
03	المطلب الأول: نشأة المصارف الإلكترونية و تطورها
05	المطلب الثاني: مزايا المصارف الإلكترونية
08	المطلب الثالث: متطلبات إنشاء المصارف الإلكترونية
11	المبحث الثاني: ماهية الصيرفة الإلكترونية
11	المطلب الأول: الإطار العام للخدمة المصرفية
15	المطلب الثاني: مفهوم الصيرفة الإلكترونية
23	المطلب الثالث: واقع و تحديات الصيرفة الإلكترونية في العالم
26	المبحث الثالث: خدمات الصيرفة الإلكترونية و إطارها القانوني
27	المطلب الأول: خدمات الصيرفة الإلكترونية و شبكات التحويل الآلي للمدفوعات
30	المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية
38	المطلب الثالث: القواعد القانونية الناظمة للصيرفة الإلكترونية
44	خلاصة الفصل
91-46	الفصل الثاني: التطور التاريخي للنظام المصرفي الجزائري
46	تمهيد
47	المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال

47	المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري (النشأة و الانطلاق)
50	المطلب الثاني: الإصلاحات المالية والمصرفية لعامي(1970-1971)
53	المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية و النقدية لعام 1986
56	المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية في فترة التسعينات
56	المطلب الأول: النظرة الجديدة و الاصلاحات المصرفية
60	المطلب الثاني: هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد و القرض
64	المطلب الثالث: آليات عمل النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد و القرض
70	المبحث الثالث: التطورات المصرفية في الجزائر بعد الاصلاحات
70	المطلب الأول: تطهير المصارف العمومية و انفتاح القطاع المصرفي
73	المطلب الثاني: التطورات التشريعية في المجال المصرفي في الالفية الثالثة
79	المطلب الثالث: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 2000-2017
85	المطلب الرابع: حوصلة حول التطورات النقدية و المالية بعد 2017
91	خلاصة الفصل
93-130	الفصل الثالث: واقع و افاق اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري
93	تمهيد
94	المبحث الأول : واقع الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري
94	المطلب الأول : سمات الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري
95	المطلب الثاني: تطوير الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري
99	المطلب الثالث : تطوير وسائل الدفع في النظام المصرفي الجزائري
101	المبحث الثاني : تحديات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر
101	المطلب الأول: استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في النظام المصرفي الجزائري
105	المطلب الثاني:العقبات التي تواجه الصيرفة الالكترونية في الجزائر
107	المطلب الثالث: أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري
109	المبحث الثالث : أفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر
109	المطلب الاول:استخدام نظام التسوية الاجمالية الفورية
116	المطلب الثاني : تطوير استخدام البطاقة الائتمانية

125	المطلب الثالث: تأثير الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد الجزائري و النظام المصرفي
130	خلاصة الفصل
132	الخاتمة العامة
137	قائمة المراجع

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
23	نسبة استخدام الصراف الآلي عبر العالم 2004-2017	01
37	أطراف التعامل ببطاقة الائتمان و العلاقة بينهم	02
120	البطاقة الكلاسيكية	03
121	البطاقات الذهبية	04
122	بطاقة الفيزا الكلاسيكية و بطاقة الفيزا الذهبية	05
123	الموزع الآلي للنقود	06
124	جهاز TPV	07

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
25	عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال عالميا 2010-2017	01
29	تطور عدد المتعاملين عبر قنوات الصيرفة الإلكترونية في بعض الدول الأوروبية	02
30	توزيع استعمال البطاقات الذكية والمعالجة على المناطق الجغرافية عبر العام في سنة 2002	03
84	هيكل الودائع البنكية خلال الفترة (2002-2009)	04
85	هيكل الودائع البنكية خلال الفترة 2010-2017	05
87	هيكل القروض خلال الفترة 2002-2009	06
88	هيكل القروض خلال الفترة 2010-2017	07
92	البنوك المعتمدة في الجزائر	08
105	عدد مستخدمي الإنترنت وعدد السكان في الجزائر	09
122	الموزع الآلي للأوراق DAB	10
123	الشباك الآلي البنكي GAB	11
124	نمائي نقطة البيع TPV	12
125-128	أهم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها البنوك الجزائرية	13

المقدمة العلمية

يحتل النظام المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية و المالية لما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات و التوزيع الكفء لهذه الأخيرة و على الاستثمارات المختلفة، وتعتبر الصيرفة الالكترونية من سمات الاقتصاد الالكتروني والتي أنتجت بدورها مصارف تعمل عبر الشبكة أو ما يسمى بالمصارف الإلكترونية ، فضلاً عن تحول المصارف من مصارف عادية إلى مصارف شاملة والتي تعتبر من مظاهر العولمة المالية ، كل ذلك جعل الأنظمة المصرفية والمالية تطور آليات ووسائل عملها ، حيث أصبحت الصيرفة الإلكترونية من الميزات الأساسية للنظام المصرفي المتطور .

منذ عدة سنوات شرعت الجزائر في إطار إصلاحات اقتصادية شاملة في إصلاح منظومتها المالية والمصرفية ، استعداداً إلى التحول نحو اقتصاد السوق ، وتحضيراً للاندماج في الإقتصاد العالمي ، وفي هذا المجال تم إصدار العديد من التشريعات أبرزها إصلاحات 1986 وإصلاحات 1990 وما لحقه من تعديلات .

خلال السنوات الأخيرة كثر الحديث عن عصنة المصارف كجزء من هذه الإصلاحات المالية والمصرفية ، وفي هذا الإطار تم اقتراح العديد من الأفكار والمشاريع ، غير أن ما ينتظر منها أكثر بكثير مما تحقق فعلاً ، ولعل من أهم هذه المشاريع اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري كأداة لتطوير وتحديث النظام المصرفي الجزائري .

وعلى ضوء ما سبق، يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري و المتمثل فيما يلي:

* إشكالية البحث :

ماهو واقع اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري ؟

وحتى يتيسر لنا الإلمام بجوانب الموضوع إرتأينا تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

ما المقصود بالصيرفة الالكترونية؟ و ما دورها في تعزيز عمل المصارف؟

ماهي أهم مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري ؟

ما مدى تأثير الصيرفة الإلكترونية على النظام المصرفي الجزائري ؟

* فرضيات البحث :

لمعالجة الإشكالية، وتسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعزز الصيرفة الإلكترونية الأساليب الحديثة في النشاط المصرفي ؛ وكذا تسوية مختلف المعاملات بوسائل دفع حديثة وخدمات مميزة تخفض من الوقت والتكاليف و زيادة أداء الجهاز المصرفي.

الفرضية الثانية: لعبت الاصلاحات الاقتصادية التي طرأت على النظام المصرفي الجزائري دورا هاما في تعزيز دور القطاع الخاص و إعطائه حيزا أوسع للمساهمة في إعطاء نقلة نوعية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الفرضية الثالثة: تأخرت الجزائر في مواكبة التطورات العالمية لاسيما في ميدان المعلومات والاتصال جعل إستعمال المصارف لهذه التكنولوجيا ضعيفا مما أدى إلى ضعف في أداء الخدمات المصرفية ؛ ومن أجل مواكبة هذه التطورات تبنت إدارات المصارف الجزائرية إستراتيجيات مناسبة لمواجهة التحديات المتباينة ، في ظل الإنفتاح المالي والتحرير المصرفي.

* أهمية البحث :

تظهر أهمية هذا البحث بإعتبار أن العالم يشهد تبلور تحولات إقتصادية عميقة تقودها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي أدت إلى بناء مجتمع المعلومات وتشبيد الإقتصاد الرقمي، ونخص بالذكر " الصيرفة لإلكترونية "، إذ أن هذا التطور التكنولوجي أدى إلى إحداث نقلة مهمة في مجال وسائل الدفع، ومنها تظهر الأهمية البالغة للموضوع مما دفعنا إلى محاولة دراسة تجربة الجزائر في هذا المجال.

* أهداف البحث :

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على الإشكالية المطروحة آنفاً ومختلف التساؤلات السالفة الذكر إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي :

- . محاولة تسليط الضوء على التجارة الإلكترونية.
- . محاولة إبراز وتقويم الإصلاحات المصرفية في الجزائر .
- . إبراز أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في المصارف الجزائرية وكيفية أدائها مستقبلا في الجزائر.

* أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار الموضوع نذكر منها ما يلي :

- . يعتبر موضوع اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري وما تقتضيه من المواضيع الرئيسية المطروحة على الساحة المصرفية والمالية في الجزائر .
- . الرغبة الذاتية في فهم المصطلحات حديثة، وتكوين فكرة عامة عنها، والتي بدأ ذكرها يتكرر في الآونة الأخيرة و منها: الصيرفة الإلكترونية ، البنوك الإلكترونية ، أساليب الدفع الحديثة وكيفية عملها .

. التعرف على الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها مختلف المصارف الجزائرية.

صعوبات البحث:

أثناء إعدادنا لهذا البحث، واجهتنا بعض الصعوبات نرى من الضروري ذكر بعضها :

- حداثة الموضوع خلقت حوا من غياب ترجمة عربية لكل المصطلحات التقنية التي تخص الموضوع.
- نقص المراجع الخاصة بموضوع الدراسة و خاصة الكتب و ان وجدت فهي قديمة، و نظرا للتطور السريع الذي تعرفه تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بصفة عامة، و تكنولوجيا الإنترنت بصفة خاصة فان المعلومات الواردة في هذه الكتب تصبح عديمة الفائدة.
- صعوبة إجراء الدراسات التطبيقية الخاصة بهذا الموضوع في الجزائر، بالنظر إلى التأخر الكبير الذي تشهده الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية .
- ثقافة الإنغلاق التي مازالت تنتهجها المؤسسات الجزائرية و رفضها للتعاون مع الطلبة الباحثين بحجة سرية المعلومات.

* منهج البحث :

لقد اقتضت طبيعة البحث التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة ومتناسقة من أجل الإلمام بمحاور الدراسة ، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في أغلب الدراسة ، إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي لاستعراض أهم محطات الإصلاحات المصرفية في الجزائر منذ الاستقلال ، بالإضافة إلى التعرض لحالة النظام المصرفي الجزائري وكيفية اعتماد الصيرفة الإلكترونية فيه ومستقبلها.

* حدود الدراسة :

من اجل معالجة اشكالية البحث تم تحديد إطارين مكاني و زماني ، فالإطار الزمني حددت الدراسة ما بين سنة 1962 الى سنة 2019. اما عن الإطار المكاني فيخص دراسة الصيرفة الالكترونية و المصارف الالكترونية ، مع مسح شامل لكافة التطورات المنظومة المصرفية في الجزائر بصفة عامة.

* الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** السعيد بريكة، واقع عمليات الصيرة الالكترونية و أفاق تطويرها في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011 ، حيث قسم الباحث دراسته الى ستة فصول تناول فيها، المشاكل التي تواجه عمليات الصيرفة الالكترونية أشكالها ومقوماتها، وواقع التحديات والفرص المتاحة أمام بنوك الانترنت، وكذا أنماط المخاطر التي قد تعترضها، كذلك

استطاع التعرف على وضعية وسائل الدفع و آفاق تطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر ، وقد توصل الباحث في دراسته الى النتائج التالية:

- أن عمليات الصيرفة الالكترونية وسيلة جديدة من وسائل المعاملات البنكية فيما بين البنك و زبائنه، و نتيجة حتمية فرضها التطور التكنولوجي والاقتصاد الرقمي.

- أن الصيرفة الإلكترونية تعد من التطورات الحاصلة في المجال المصرفي، ولا بد من مواكبة هذه التطورات، على عكس الدراسة الحالية التي تعتبر جزء منها.

- الاعتماد على الوسائل الجديدة في الدفع الالكتروني قد يؤدي إلى اختفاء النظام البنكي الحالي ذو الطابع الاحتكاري تاركا مكانه لهياكل مالية أكثر تنافسية، فالعديد من المؤسسات مثل:

(Microsoft IBM CardMaster et Visa) تقوم بإنشاء شركات مشتركة مما قد يوفر خدمات أكثر سرعة وأمان، بمعنى أن الشركات الكبرى في مجال صناعة التكنولوجيا تقوم بمشاركة مؤسسات مالية عملاقة في مجال إصدار وسائل الدفع الالكترونية من أجل تقديمها مضمونة وذات درجة عالية من الأمان.

- الدراسة الثانية: اسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة اقتصاد تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس 2015/2014، حيث قسم الباحث دراسته الى خمسة فصول تناول فيها الإطار النظري للعولمة المالية و تطور الجهاز المصرفي الجزائري و تناول تحديات الصناعة المصرفية الجزائرية في ظل العولمة المالية و التوجهات الجديدة بالإضافة الى تطوير الخدمات المصرفية كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، وقد توصل الباحث في دراسته الى النتائج التالية:

- تؤدي العولمة المالية إلى تحسين الوظائف المرتبطة بالاسواق المالية من طريق تحسين نجاعة هذه الاسواق إضافة إلى تنويع المحفظة من خلال توسع فضاءات الاختيارات التي يريدها كل الفاعلين بما فيها مستثمرين ومدخرين، والتي ترمي إلى تحسينها محليا ودوليا، فممنح الموارد المالية و نجاعة وسائل الإعلام يرتبط بفكرة السعر.

- تعتبر المؤسسات الاقتصادية العابرة للحدود، حدى السمات الأساسية للنظام العالمي الجديد وقاطرة نحو اندماج العولمي، فبحكم ضخامة مركزها المالي و السيطرة المحكمة على اقتصاد العالم و تسييره بما يخدم مصالحها بالدرجة الاولى فاستفادت من التحرير التجاري لتسويق منتوجاتها و تخصيص مواردها في إطار نظرية تقسيم العمل، و عولمة الانتاج و تحريك أموالها بغرض البحث على فرص استثمار أحسن دون مراعاة أي حدود في إطار ما يسمى بالعولمة المالية .

- ظهور الصيرفة الشاملة و تحول معظم البنوك إليها رغبة في مواكبة العصر، و كنتيجة لذلك اقتضت البنوك أعمال التأمين و غيرها من أنواع الخدمات المالية.

الدراسة الثالثة: محززي جلال، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2006، حيث قسم الباحث دراسته الى اربع فصول تناول فيها تطورات المنظومة المصرفية و دور النظام المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي كذلك تطرق الى نظام تمويل الاقتصاد الوطن و تحديات إصلاح النظام المصرفي وقد توصل الباحث في دراسته الى النتائج التالية:

- يمكن القول أن الغاية من قانون النقد و القرض قد أصبحت غير واضحة بسبب الاختلاف الملحوظ بين معايير الاقتصاد المالي للسوق و السلوك المصرفي الناتج عن بنوكنا. فهذه الأخيرة غير قادرة على الاستجابة للشروط العادية للنشاط

- البنوك لا تقدم منتجات متنوعة و جاذبة لتلبية حاجيات تعبئة الادخار، أما فيما يخص التمويل، فإننا ترفض تمويل الاستثمارات طويلة المدى و تشجع بالمقابل العمليات قصيرة المدى.

- إن التكنولوجيا المتطورة تفرض على البنوك إعادة النظر إلى المناهج و الأساليب الحالية.

- يعتبر التكوين ذو أهمية كبرى إذ يجب إعداد برامج تكوين لفائدة عمال البنوك لتمكينهم من مواكبة المهارات المصرفية الحديثة.

* مايميز دراستنا عن باقي الدراسات: تم التركيز على الصيرفة الالكترونية بصفة عامة، و تطور النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال الى غاية سنة 2019، وتأثير الصيرفة الالكترونية على النظام المصرفي الجزائري، من خلال تسليط الضوء على تطوير وسائل الدفع و استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر.

* خطة الدراسة :

للإجابة على إشكالية البحث المطروحة واختبار الفرضيات، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى أربعة فصول، سبقتهم مقدمة وتلتهم خاتمة، تتضمن ملخصاً عاماً عن البحث متبوع بأهم النتائج، تليه مجموعة من التوصيات والمقترحات لنتهي بعد ذلك إلى تحديد الآفاق المستقبلية للبحث.

نتناول في الفصل الإطار المفاهيمي للعمل المصرفي الإلكتروني، من خلال التطرق في المبحث الاول إلى مفاهيم عامة حول التجارة الالكترونية، ماهية التجارة الالكترونية، أنواعها، مبادئها و متطلباتها.

و في المبحث الثاني تطرقنا الى المصارف الالكترونية، حيث تضمن نشأة المصارف الالكترونية و تطورها و مزاياها، و متطلبات إنشائها.



اما في المبحث الثالث فتناول الصيرفة الإلكترونية من خلال ذكر الإطار العام للخدمة المصرفية و مفهوم الصيرفة الالكترونية، أهميتها ، قنواتها ، واقع و تحدياتها في العالم.

و المبحث الرابع تناولنا في خدمات الصيرفة الالكترونية و إطارها القانوني من خلال التعرف على خدمات الصيرفة الالكترونية و شبكات التحويل الآلي للمدفوعات، بالإضافة إلى مجمل وسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة في الصيرفة الإلكترونية ، و القواعد القانونية الناظمة للصيرفة الالكترونية.

وفي الفصل الثاني نتطرق فيه إلى التطور التاريخي للنظام المصرفي الجزائري، مع التركيز في كل من المبحث الأول و الثاني على النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال و أهم الاصلاحات التي طرأت عليه ، فضلاً عن آليات عمل النظام المصرفي الجزائري في ظل هذه الإصلاحات.

و المبحث الأخير تضمن على التطورات المصرفية في الجزائر بعد الاصلاحات، مع التركيز على موضوع تطهير المصارف العمومية و انفتاح القطاع المصرفي، و كذلك التطورات التشريعية في المجال المصرفي في الالفية الثالثة، مشيراً الى مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 2000-2017، و حوصلة حول التطورات النقدية و المالية بعد 2017.

أما في الفصل الثالث والأخير نتناول فيه واقع و افاق اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري ، وذلك من خلال واقع الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري، سيماها و تطويرها و وسائل الدفع في النظام المصرفي الجزائري .

و المبحث الثاني تناول تحديات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر من خلال وواقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في النظام المصرفي الجزائري ، و العقبات التي تواجه الصيرفة الالكترونية في الجزائر فضلاً عن كيفية اعتماد الصيرفة إلكترونية في النظام المصرفي الجزائري ، مع آفاقها المستقبلية .

اما المبحث الثالث فتناول أفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر من خلال التعرف على استخدام نظام التسوية الاجمالية الفورية و تطوير استخدام البطاقة الائتمانية و كذلك تأثير الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد و النظام المصرفي الجزائري.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للعمل المصرفي الإلكتروني

تمهيد:

أدت ثورة الاتصالات و المعلومات في هذا العصر، عصر التطورات المتلاحقة إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي و المالي، نظرا لان القطاع سريع التأثر والاستجابة للمتغيرات الخارجية والتي أدت إلى وجود كيانات مصرفية عملاقة، فكان لا بد من إعادة النظر في الدور التقليدي للمصارف الذي يقوم على قبول الودائع و ضمان الائتمان، و التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية و مالية متطورة و متنوعة، و ذلك بالاعتماد على ما أنتجه التكنولوجيا و ثورة المعلومات من وسائل حديثة متطورة أدت إلى الاستغناء عن بعض الخدمات التقليدية بخدمات الكترونية اعتمد في تقديمها على تقنية المعلومات و الاتصال.

وقد فرض دخول الانترنت على النشاط التجاري و بروز ظاهرة التجارة الالكترونية و النمو المتسارع للاقتصاد العالمي على المصارف أن تستغل هذه الفرص لتقديم خدمات الصيرفة الالكترونية.

سيتم من خلال هذا الفصل محاولة إبراز ، الإطار المفاهيمي للعمل المصرفي الإلكتروني و التي يمكن معالجتها من خلال ثلاث مباحث.

- المبحث الثاني: المصارف الالكترونية.

- المبحث الثالث: ماهية الصيرفة الالكترونية.

- المبحث الرابع: خدمات الصيرفة الالكترونية و إطارها القانوني.

المبحث الأول: المصارف الإلكترونية.

أدى تطور الاقتصاد و توجهه نحو الرقمية و زيادة المنافسة بين المصارف إلى استخدام أفضل و أحسن ما أفرزته التكنولوجيا المتقدمة، فبعد أن تطورت الخدمة المصرفية من التقليدية إلى الإلكترونية، أصبح هناك مصارف افتراضية تعمل عن بعد، من خلال شبكات الاتصال المختلفة، لي طرح بعد ذلك المصارف الإلكترونية متطلبات و تحديات.

المطلب الأول: نشأة المصارف الإلكترونية و تطورها.

يستخدم اصطلاح المصارف الإلكترونية (ELECTRONIC BANKING) أو مصارف الانترنت (INTERNET BANKING) كتعبير متطور و شامل للمفاهيم ظهرت مطلع التسعينيات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو المصارف عن بعد (REMOTE ELECTRONIC BANKING) و تطور هذا المفهوم مع ظهور و تطور الانترنت إذا أمكن إنشاء المصارف الإلكترونية عبر هذه الشبكة.

أولاً: ظهور المصارف الإلكترونية

في ظل التطور الهائل في تقنيات الحوسبة و الاتصال التي حققت تبادلاً سريعاً و شاملاً للمعلومات و ترافق ذلك مع استثمار الانترنت في ميدان التجاري الإلكتروني ضمن مفاهيم الأعمال الإلكترونية و التجارة الإلكترونية و الاقتصاد الرقمي، في ظل كل ذلك تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط، للتحويل الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر الخط خاص من خلال برمجيات نظام حاسوب العميل، إلى مصرف له وجود كامل على الشبكة و يحتوي موقعه كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية¹؛ و فوق ذلك تطور مفهوم الخدمة المصرفية من أداء خدمات مالية خاصة بحسابات العميل إلى القيام بخدمات المال و الاستشارة المالية و خدمات الاستثمار و التجارة و الإدارة و غيرها.

و يرجع تاريخ ظهور المصارف الإلكترونية أو مصارف الانترنت إلى عام 1995 الذي شهد ولادة أول مصرف على الشبكة و هو نت بنك (NET BANK) و منذ ذلك بدأت المصارف الإلكترونية تنشأ خاصة في الدول المتقدمة، و هذه المصارف تعمل ككيانات منفصلة مرخصة لها أو كمؤسسة تابعة أو كفروع للمصرف الأجنبي أو كمصرف إلكترونية

¹ يوسف مسعدواي، البنوك الإلكترونية، مداخلة في المنتدى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - الواقع والتحديات - جامعة شلف يوم 14 و 15 ديسمبر 2004، ص 227.

ثانيا: تعريف المصارف الإلكترونية

المصارف الإلكترونية بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لمصرف قائم يقدم خدمات مالية و حسب بل موقعا ماليا تجاريا إداريا استشاريا شاملا، له وجود مستقل على الخط.

و يمكن إعطاء تعريف عام للمصاريف الإلكترونية ، فيشير المصرف الإلكتروني إلى النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته، أو أية معلومات يريدتها و الحصول على مختلف الخدمات و المنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى²، رغم ذلك يظل معيار تحديد مفهوم المصارف الإلكترونية مثار لتساؤل، و وفقا للدراسات العالمية و تحديدا جهات الإشراف و الرقابة الأمريكية و الأوروبية، فان هناك ثلاثة صور أساسية للمصارف الإلكترونية على شبكة الانترنت³:

أ. **الموقع المعلومات (INFORMATIONAL):** و هو المستوى الأساسي للمصارف الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي، ومن خلاله فان المصرف يقدم معلومات حول برامجه و منتجاته و خدماته المصرفية.

ب. **الموقع التفاعلي أو الاتصال (COMMUNICATION):** بحيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين المصرف و عملائه ، كالبريد الإلكتروني و تعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود و الحسابات.

ج. **الموقع التبادلي (TRANSACTIONAL):** و هذا هو المستوى الذي يمكن القول أن المصرف فيه يمارس خدماته و أنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تسمح هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته و إدارتها و إجراء الدفعات النقدية و الوفاء بقيمة الفواتير و إجراء كافة الخدمات الاستعلامية و إجراء الحوالات بين حساباته داخل المصرف أو مع الجهات الخارجية، و هي التي تمثل المصارف الإلكترونية.

و تجدر الإشارة أن المصارف الإلكترونية ليست حكرا على المؤسسات المصرفية بل ربما لا يكون لها الريادة بل للمؤسسات أخرى، حيث تدخلت جهات غير مصرفية لتلبية احتياجات التسويق الإلكتروني التي تمارسها عبر

¹ صالح نصري، تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 39، العدد3، القاهرة، مصر، سبتمبر 2002، ص 49.

² نفس المرجع السابق، ص 227.

³ معن ثابت العارف، الصيرفة الإلكترونية-خدمات تجاوت حدود الزمان و المكان، مداخلة في الماتقي الدولي الرابع حول عصنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و اشكالية التجارة الإلكترونية، جامعة شلف، 2001، ص6.

مواقعها، فهناك قطاعات غير مصرفية قد دخلت بقوة سوق الاستثمار في المصارف الإلكترونية و ذلك عبر مختلف الطرق التالية¹:

- الاستثمار المباشر.
- توفير منصات خدمات للتعاملات المصرفية.
- تقديم خدمات مصرفية بالنيابة.

ثالثا: أهمية و واقع المصارف الإلكترونية

تعتبر المصارف الإلكترونية الوسيلة المناسبة لتحقيق معدلات أفضل لمنافسة و البقاء في السوق، في ظل التنافس القوي في السوق المصرفي و الذي عنوانه الخدمة الشاملة و الأسرع و الأقل تكلفة، فهي تفتح آفاق و فرص جديدة للاستثمار و مكان لتقديم الخدمة المالية السريعة بأقل كلفة و مكان للإدارة المتميزة لاحتياجات الزبون، كما أن تطور أنظمة الدفع الإلكترونية و ظهور النقود الإلكترونية المصاحب لتطور الأعمال الإلكترونية و التجارة الإلكترونية، يقدم مبرر لوجود المصارف الإلكترونية.

و حسب الدراسات التي أجريت على مواقع المصارف الإلكترونية إضافة إلى الدراسات البحثية الصادرة عن مؤسسات الأبحاث المختلفة و التي تظهر ما يلي²:

- غالبية مواقع المصارف على الانترنت مواقع تعريفية معلوماتية و ليست مواقع خدمات مصرفية على الخط.
- أن الكثير من مواقع البحثية توفر مدخل شامل لكافة مواقع المصارف على شبكة الانترنت، و من هنا فان أهم إستراتيجية في واقع المصارف على شبكة الانترنت هي أن يدرك القائمون عليها انه لا بد من نشر موقع المصرف في مختلف محركات البحث.
- غالبية المواقع تقدم مواقع تعريفية و معلوماتية، لكن لن يمضي وقت على تحولها إلى مواقع خدمية تقيم علاقات تفاعل مباشرة مع الزبون .

المطلب الثاني: مزايا المصارف الإلكترونية

إن ظهور المصارف الإلكترونية كانت استجابة لمتطلبات البيئة الجديدة في ظل الاقتصاد الرقمي و اشتداد المنافسة ما بين المصارف.

¹ يوسف مسعدواي، نفس المرجع السابق، ص 227.

² يوسف مسعدواي ، نفس المرجع السابق، ص 228.

أولاً: مزايا المصارف الإلكترونية

لاشك أن هذه المصارف التي تعتمد على التكنولوجيا العالية لها مزايا كثيرة، سواء للمصرف كمصرف أو للعميل و تتخلص أهم هذه المزايا فيما يلي:

- أ. **المزايا التي تتحقق للمصرف:** أهم مزايا المصرف الإلكتروني هو تخفيض التكاليف عن عاتق المصرف أو المؤسسة المنشأة له، حيث يتخلص المصرف من أعباء فتح فروع جديدة في أماكن مختلفة داخل أو خارج الدولة، و ذلك لان نظام المصرف الإلكتروني ينقل المصرف و خدماته المتنوعة إلى كل عميل حيث ما كان،
- ب. **المزايا التي تحقق للفرد:** تحقق المصارف الإلكترونية للفرد درجة عالية من الراحة حيث توفر عليه الذهاب إلى مقر المصرف و الوقوف في طابور حتى يتحصل على الخدمة، كما توفر له الوقت و تتيح له خدمات جيدة، كسداد فواتير السلع و الخدمات التي يحصل عليها دون عناء و الخدمات الجديدة الأخرى، التي قد تتناسب مع طلباتها الأخرى كوثيقة التامين أو و التعليم و غيرها من الخدمات، كما أن هذا النظام من المصارف يحقق سرية الحسابات و المعاملات التي يقوم بها العميل.

ثانياً: معايير تقويم مدى نجاح المصارف الإلكترونية

إن تقييم مدى نجاح و مكانة المصرف الإلكتروني، لا يقوم على ذات المعايير المعهودة في البيئة التقليدية، ذلك أن تقويم مواقع المصارف يخضع أيضاً لاعتبارات أخرى غير اعتبارات الخاصة بالمصارف الإلكترونية و حاجتها إلى استراتيجيات أمنية و تسويقية و تصميمها تختلف عن المصارف العادية، لها اثر على نجاح المصارف و مستوى الموثوقية بخدماته، لهذا اعتمدت معايير مختلفة منها على سبيل المثال المعايير التالية¹:

- نطاق تقديم المصرف للخدمة و شمولها، فضلاً عن تقديم خدمات إضافية من خلال المصارف الإلكترونية التفاعلية؛

- مدة عمل المصرف في البيئة الافتراضية؛

- عدد و أنماط و نوعية الخدمات الإلكترونية المقدمة؛

- آليات العمل و المعايير المتبعة؛

- بساطة الإجراءات التقنية و فعالية الوثيقة القانونية؛

- مقارنة المعايير المتقدمة مع حجم المؤسسة المصرفية و سوقها البشري و الائتماني و الفئة التي تعمل ضمنها؛

¹ يوسف مسعدواي ، نفس المرجع السابق ، ص 230.

-الإطار و المحتوى المعلوماتي المقدم على موقع المصرف؛

-الإطار التفاعلي مع الزبون؛

-الوجود الإضافي و الفعلي لموقع المصرف على الأرض و قدرة الوصول إلى مواقع خدماتية تفاعلية؛

و بتدقيق هذه المعايير و غيرها نلاحظ أن جهة التقويم لم تعد بالضرورة جهة مصرفية بل أن غالبية هذه

المعايير يقوم بها مستشارون تقنيون أو قانونية أو نحو ذلك، و خلاصة التقويم تكون محلا للمواد الإعلامية المختلفة مما يضع المصرف في تحدي التأثير بالرأي العام.

ثالثا: التحديات التي تواجهها المصارف الالكترونية

يفرض المصرف الالكتروني عدة تحديا سواء كانت قانونية أو تقنية أو متعلقة بأمن التعاملات المالية، و لا بد

له من مواجهة هذه التحديات حتى يستطيع المصرف الالكتروني القيام بدوره كما ينبغي.

أ. **تحديات القانونية:** تفرض التحديات القانونية على المصارف الالكترونية مشكلة الإثبات المصرفي بالوسائل

الالكترونية، هذه الحقيقة تطرح مشكلات الإثبات بالوسائل التقنية إلا و هي مشكلة مقبولة هذه الوسائل من

القطاعات المتعلقة بالأنشطة التجارية و المالية سواء الأفراد أو الزبائن أو مؤسسات و القاعدة الأساسية التي يمكن

الانطلاق منه لتحقيق هذه المقبولة، هي مدى الاطمئنان لسلامة الوسائل الالكترونية في التعاقد و الإثبات و هذا

يعتمد بشكل رئيسي على ثلاث عناصر أساسية و هي¹:

- التكتيك المستخدم و محتوى التقنية و القدرة على تبسيط الفكرة و إيصالها للمتعاملين.

- مدى كفاءة نظام التراسل الالكتروني.

- الثقافة و التأهيل للتعامل مع مشكلات التراسل الالكتروني.

إن تحقيق درجة قبول مميزة لوسائل التعاقد الالكترونية، يتطلب برنامجا توعويا شاملا، للمتعاملين و مؤسسات

الأعمال و الجهات القضائية و القانونية، ليست فقط للدفع نحو قبول وسائل التعاقد الالكتروني و لكن لإيجاد

ثقافة عامة تمثل الأساس للتعاطي مع كافة إفرازات عصر المعلومات و الاستجابة لتطور السريع.

¹ يوسف مسعدواي، نفس المرجع السابق، ص 231.

ب- تحديات الأعمال المرتبطة و المعايير الإشرافية:

أن المصارف الالكترونية ليست مجرد موقع الكتروني يتعامل فيه المصرف مع عميله، إنما بيئة من العلاقات المتعددة جزء منها مرتبط بالزبون وجزء آخر مرتبط بجهات الأعمال، فلا بد من معرفة بيئة الأعمال الالكترونية التي تسمح للمصرف الالكتروني ممارسة عمله فيها بكل أمان و ثقة.

أما من جانب المعايير التي تضع المصرف ضمن بيئة التوافق مع التشريعات و تعليمات الإشراف فهي تظل محتوى تعليمات جهات الإشراف في حقل المصارف الالكترونية، إما أنها غائبة في هذا الوقت أو غير واضحة المعالم¹، و في كل وقت يمكن أن تكون ثمة معايير لا تجد الهيئات المشرفة على النظام المصرفي و المالي مهياًة بشكل لتكيف معها.

ج - أمن المعاملات و المعلومات المصرفية الالكترونية : تمثل امن المعاملات و المعلومات المصرفية الالكترونية

و امن المصارف الالكترونية و كذلك التجارة الالكترونية جزء من امن المعلومات و نظم التقنية العالية عموماً، و تشير الدراسات حول أن مستويات و متطلبات الأمن الرئيسية في بيئة تقنية المعلومات تتمثل فيما يلي²:

- الوعي بمسائل الأمن لكافة الأداء الوظيفي؛

- الحماية المادية للتجهيزات التقنية؛

- الحماية الأدائية(استراتيجيات رقابة العمل و الموظفين)؛

- الحماية التقنية من المخاطر الخارجية؛

د - تحديات وسائل الدفع الالكترونية:

إن ظهور المصارف الالكترونية مرتبط بتطور وسائل الدفع الالكترونية و في مقدمتها بطاقات الائتمان بمختلف أنواعها، مما تطرح ضرورة إيجاد إطار قانوني ينظمها و يتناسب مع تطورها.

¹ - يونس عرب، حجية الإثبات بالمستخرجات الالكترونية في القضايا المصرفية الموقع:

www.arablw.org/bawload/E-evidence-aride.doc 11/07/2019 ,p23.

² يوسف مسعدواي .نفس المرجع السابق. ص 229.

هـ - تحديات الأنظمة الضريبية:

إن الأعمال الإلكترونية تلغي فكرة الموقع أو مكان بالنسبة للنشاط المالي و المصرفي ، و هذا ما يعني احتمال عدم الكشف على مقر النشاط المالي و المصرفي، لذلك لابد من نظام جبائي يستجيب لهذه التحديات مع أساليب جديدة في التحصيل وتحديد الوعاء الضريبي معتمدة على ما وفرته التكنولوجيات الحديثة. رغم كل هذه التحديات إلى أن المصارف الإلكترونية واقع يفرض نفسه، لذلك لابد من مواجهة هذه التحديات.

المطلب الثالث: متطلبات إنشاء المصارف الإلكترونية:

يطرح إنشاء المصارف الإلكترونية عدة متطلبات سواء متعلقة بالاقتصاد ككل أو تتعلق بالمصرف نفسه، رغم ذلك يمكن التأكيد أن البيئة المناسبة جدا للمصارف الإلكترونية و نشاطها هي بيئة الاقتصاد رقمي و الحكومة الإلكترونية، و سننبذ ذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: البنية التحتية التقنية

يقف في مقدمة متطلبات إنشاء المصارف الإلكترونية و بالعموم أية مشروع تقني أخرى، و البنية التحتية التقنية للمصارف الإلكترونية ليست و لا يمكن أن تكون معزولة عن قطاع الاتصالات المعلومات للدول و مختلف القطاعات¹، ذلك أن المصارف الإلكترونية لا تعمل إلا في بيئة الأعمال الإلكترونية و التجارة الإلكترونية، و المطلب الأساسي لضمان أعمال الكترونية ناجحة و ضمان دخول امن و سليم لعصر المعلومات يتمثل في بنية قطاع الاتصالات و قدرة وكفاءة البنية التقنية و سياسات سعرية مقبولة مقابل خدمات الربط بشبكة الانترنت حتى يزداد نسبة المشتركين في الانترنت، كما أن فعالية و سلامة بيئة الاتصالات تقوم على سلامة التنظيم الاستثماري و دقة المعايير وتلائمها الدولي و كفاءة و فعالية التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات².

و بقدر ما تتحسن معايير التعامل السليم مع هذه العناصر يتحقق توفير أهم دعامة للتجارة الإلكترونية، بل و للبناء القوي للتعامل مع عصر المعلومات، فضلاً عن توفير وإيجاد الأجهزة و الحلول و الكفاءات البشرية المدربة و الوظائف الاحترافية و هذه دعامة الوجود و الاستمرارية.

أما عناصر الإستراتيجية البناء التحتي في حقل الاتصالات و تقنية المعلومات، فإنها تتمثل في تحديد أولويات وأغراض تطور سوق الاتصالات في الدولة و ملائمة هدف الدخول للأسواق العالمية مع احتياجات التطوير التقنية للشركات الخاصة، و السياسات التسويقية و الخدمية و التنظيمية المتعين اعتمادها لضمان المنافسة في سوق

¹ يونس عرب، نفس المرجع السابق، ص25

² يوسف مسعدواي، نفس المرجع السابق، ص 229.

الاتصالات، و لضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع، و تنظيم الالتزامات لمقدمي الخدمات لتحديد معايير و مواصفات الخدمة المصرفية الإلكترونية و في مقدمتها معايير امن و سلامة و تبادل المعلومات و سيرتها و خصوصية المشتركين و توفير الإطار القانوني الواضح، و أخيرا تحديد نطاق التدخل الحكومي و تحديد أولويات الدعم و ما يتعين أن يكون محلا للتشجيع الاستثماري من قبل الدولة¹.

و بالتالي يمكن حصر عناصر إستراتيجية البناء التحتي في حقل الاتصالات و تقنية المعلومات فيما يلي² :

- تحديد أولويات و أغراض تطوير سوق الاتصالات في الدولة.
- السياسات التسويقية و الخدمية و التنظيمية المتعين اعتمادها لضمان المنافسة في سوق الاتصالات و لضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع.
- تنظيم الالتزامات لمقدمي الخدمات مع تحديد معايير و مواصفات الخدمة المميزة، و في مقدمتها امن و سلامة و تبادل المعلومات و سيرتها و خصوصية المشتركين.
- توفير الإطار القانوني الواضح الذي ينظم الأعمال الإلكترونية.
- أخيرا تحديد نطاق التدخل الحكومي و تحديد أولويات الدعم و ما يتعين أن يكون محلا للتشجيع الاستثماري من قبل الدولة.

ثانيا: الكفاءة الأدائية المتفقة مع عنصر التقنية

هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء و التواصل والتأهيل و التدريب؛ و المقصود من ذلك توفير الموارد البشرية في مختلف المستويات المؤهلة و المدربة، و الأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء الوظائف الفنية و المالية و التسويقية و القانونية و الاستثمارية و الإدارية المتصلة بالنشاط المصرفي الإلكتروني.

ثالثا: التطوير و الاستمرارية و التفاعلية مع المستجدات

ان إنشاء المصرف الإلكتروني لابد أن يوافق هذا البناء عناصر التطوير و الاستمرارية و التنوع، فلا يقف المصرف الإلكتروني في الجمود و ينتظر إلى إبداع الآخرين فلا بد أن يبادر إلى التميز و الانفراد خاصة في ظل المنافسة العالمية القوية.

¹ يونس عرب ، نفس المرجع السابق، ص25

² يوسف مسعدواي، نفس المرجع السابق، ص230-231.

رابعاً: التفاعل مع المتغيرات والوسائل و الاستراتيجيات الفنية و الإدارية و المالية:

و التفاعلية لا تكون في التعامل مع الحديد فقط أو مع البنى التقنية فقط و إنما مع الأفكار و النظريات الحديثة في حقول الأداء الفني و التسويقي و المالي و الخدماتي¹، تلك الأفكار التي تأتي وليد تفكير إبداعي و ليس و ليد تفكير نمطي.

خامساً: الرقابة التقنية الحيادية

إن بقاء المصرف الإلكتروني و تطوره يرتكز على مدى تقييم الأداء، و من هنا أقامت غالبية مواقع المصارف الإلكترونية جهات مشورة في تخصصات التقنية و التسويق و القانون و النشر الإلكتروني لتقييم فعالية أداء مواقعها ؛ و يسود فهم أن كثرة زيارات موقع المصرفي الإلكتروني دليل للنجاح الموقع، لكنه ليس كذلك دائماً، و إن كان مؤشراً حقيقياً على سلامة الموقع، و رغبة العملاء في ممارسة الصيرفة الإلكترونية عليه.

المبحث الثاني: ماهية الصيرفة الإلكترونية.

مع تطور التجارة الإلكترونية و رقمنة الاقتصاد، دخلت المصارف في مرحلة جديدة من خلال عصرنة الإدارة المصرفية. و تطور الخدمة المصرفية، وضمن هذا الإطار تدخل الصيرفة الإلكترونية (الخدمات المصرفية الإلكترونية)، و سنحاول إبرازها من خلال هذا المبحث التطرق إلى نشأتها و مفهوماها و متطلباتها و تحدياتها من خلال ثلاث مطالب على التوالي.

المطلب الأول: الإطار العام للخدمة المصرفية:

تتنافس المصارف في السوق المصرفي على تقديم خدمات مصرفية متميزة و متطورة، و ذلك لتلبية رغبات العملاء على اختلاف أشكالهم، و سنحاول من خلال هذه المطلب التطرق إلى مفهوم الخدمة المصرفية و كيفية إدارة و تسويق الخدمة المصرفية، بالإضافة إلى تطورها في ظل العولمة.

أولاً: مفهوم الخدمة المصرفية.

الخدمة المصرفية هي عبارة عن ما يقدمه المصرف في إطار نشاطه للطرف الثاني المتمثل في العميل لإشباع حاجاته و رغباته المختلفة. أما من منظور المصرف فإنها تمثل مصدراً للربح و الحقيقة أن مفهوم التسويق للخدمة المصرفية ألقى الاهتمام على مضمون الخدمة، و عليه يمكن النظر إلى الخدمة المصرفية من ثلاث زوايا هي²:

¹ يونس عرب، نفس المرجع السابق، ص 25.

² ناجي معلا، أصول التسويق المصرفي، الجامعة الأردنية، الأردن 1994، ص 50.

- **جوهر الخدمة:** و يتمثل في ذلك البعد الذي يرتبط مباشرة بالدافع الذي يقف وراء طلب الخدمة المصرفية، أي مجموعة المنافع الأساسية التي يستهدف العميل تحقيقها من وراء طلبه للخدمة.
- **الخدمة الحقيقية:** و تشمل مجموعة الأبعاد الخاصة بجودة الخدمة و التي مضمونها يرتقى بجوهرها إلى مستوى التفضيل لدى العملاء و توقعاتهم.
- **الخدمة المدعمة:** و هي تتمثل مضمونها متكاملا و تشير إلى جوهر الخدمة و حقيقتها بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص و المزايا المقترنة بتقديمها، و هنا يجب النظر إلى الخدمة المصرفية ليس فقط من زاوية جوهرها و إنما كحل يسعى العميل إليه وصولا لتحقيق الإشباع.
- و تجدر الإشارة أن الخدمة المصرفية تختلف و تتنوع من مصرف إلى مصرف، إلى انه يمكن إثبات العكس فما يسمى بالمصارف الشاملة، و يمكن ذكر بعض الخدمات على سبيل المثال لا الحصر و هي : تسليم الأموال كودائع بمختلف أنواعها، فتح الحساب الجاري و غيرها من الحسابات الأخرى ، منح دفاتر الشيكات، تسليم الأموال سواء بضمان أو بدون ضمان، خدمات مالية، خدمات الصندوق.

ثانيا: الخصائص الرئيسية للخدمة المصرفية:

- تمتاز الخدمات المصرفية بعدة خصائص و من بينها ما يلي:
- أ- **الخدمة المصرفية غير ملموسة:** طبعا ككل الخدمات تتوفر في الخدمات المصرفية هذه الميزة، حيث لا يمكن للشخص أن يلمس الخصائص النفعية لهذه الخدمة كما هو الحال بالنسبة للسلعة المادية¹.
- ب- **تكاملية الإنتاج والتوزيع:** الخدمة المصرفية تتميز بعدم إمكانية الفصل بين إنتاجها و توزيعها، أي أن هناك تكامل بينهما.
- ج- **فردية النظام التسويقي المصرفي:** حيث يلاحظ أن هذا النوع من الخدمات أهم عامل يراود الوصول إليه هو التواجد بصورة تسهيل على العميل تقدم الخدمة المصرفية له، فالمصرف يضع توزيع جغرافي بكثافة لفروعه، و عليه استغلال جميع فرص التكنولوجيا الحديثة المتوفرة و منها شبكة الانترنت العالمية حيث تساعده على تحقيق هذا الهدف.

¹ محمد صالح المؤذن، مبادئ التسويق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 217.

د- صعوبة التمييز بين الخدمات المصرفية: إن طبيعة الخدمة المصرفية معروفة و تتصف بالتشابه، و هي تتمثل في الأساس الحصول على أموال من السوق ثم إعادة توظيفها في نفس السوق، فمثلا الخدمات المصرفية التي تعتبر نمطية و هي:

- الاعتمادات المستندية؛ - منح القروض؛

- الحسابات الجارية؛ - حسابات الضمان؛

- حسابات التوفير؛ - ودائع لأجل؛

هـ - عدم تشابه معايير الاختيار من عميل لأخر: تختلف مواصفات الخدمة المصرفية من عميل لأخر و هناك تفاوت بين المعايير التي يستخدمها عملاء المصرف عند اختيارهم للمصرف أولاً، و في اختيارهم للخدمة المصرفية ثانياً و منه الخدمة المصرفية تنتج حسب الطلب و ليس مقدما و يتم الاختيار حسب المعايير التالية¹:
الموقع، السمعة، الجودة في أداء، خدمات جديدة متطورة... الخ وهذا بالنسبة للمصرف، أما بالنسبة للعميل الخصائص الحضرية و المعتقدات الدينية للجمهور، الإستراتيجية التسويقية للمصرف، المواقف و الاتجاهات لدى الأفراد، خصائص الثقافة الاجتماعية للجمهور.

ثالثاً: إدارة و تسويق الخدمة المصرفية

إن تواجد الخدمة المصرفية داخل السوق تستدعي معطيات تتعلق بكيفية إدارتها و تسييرها و خاصة الجانب التسويقي لها فيما يخص السعر و طرق وضعه على أسس صحيحة وفق متطلبات السوق و بعدها طرق ترويج في ظل وسائل إعلامية متطورة و ذات تقنيات عالية، ليتم اختيار فروع و قنوات تسهل عملية توزيعها و إيصالها إلى طالبها، و تشمل إدارة و تسويق الخدمة المصرفية العناصر التالية:

أ. تسعير الخدمة المصرفية: إن الهدف الرئيسي للمصرف هو تقديم خدمات مصرفية تلبي الحاجات المالية و الائتمانية للعملاء عند مستوى معين من الربحية التي تسعى إلى تحقيقها إدارة المصرف، هذا يؤدي بالضرورة إلى اختيار الأسعار المناسبة التي ترضي العملاء و منه فالسعر يمثل بعدا استراتيجيا في وضع برنامج الخدمة المصرفية.

ب- ترويج الخدمات المصرفية: بعد تحديد الأسعار الملائمة للخدمة المصرفية و جعلها أكثر ملائمة لقدرة العميل، بحيث يستطيع أن يتحملها، تأتي عملية الترويج للخدمة المصرفية و التي يقصد بها استخدام المصرف

¹ نفس المرجع السابق، ص 217.

لكافة الجهود و الأساليب الشخصية و غير شخصية لأخبار العميل و تزويدها بكل المعلومات المناسبة و الخاصة بالخدمة المقدمة و مزاياها و خصائصها و كيفية الاستفادة منها و إقناعه بالتعامل مع المصرف فيها¹.

ج- توزيع الخدمة المصرفية: توزيع الخدمة المصرفية تشمل كافة الجهود التي تبذلها إدارة المصرف من اجل توصيل خدماتها المصرفية إلى الأماكن المناسبة وفق الأوقات المناسبة للعملاء و لكي نوضح ذلك نشير إلى قنوات توزيع الخدمة المصرفية و هي²:

- فروع المصارف.
 - نظام التوكيلات المصرفية توكيل شركة أو مصرف أو شخص محل المصرف.
 - وحدات التعامل الآلي.
 - نظام التعامل بالمقاصة.
 - تقديم الخدمة المصرفية المتطورة تكنولوجيا، فضلا عن تقديم الخدمات التامين المصرفية أو مايسمى صيرفة التامين.
- رابعا: الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية.**

يمكن القول باختصار أن الخدمات المصرفية كغيرها من أوجه الخدمات الأخرى مرت بالعديد من مراحل التطور، حيث تحول النشاط من مجرد القيام بعمليات الإقراض و الإيداع في داخل حدود الدولة المعينة على قيام المصارف بالدخول في مجالات الاستثمار تملكها الكثير من المشروعات الصناعية و الخدمائية و التجارية، و كذلك قيامها بتصدير خدماتها إلى خارج حدود الدولة و انتشار فروع الكثير من المصارف في معظم دول العالم و ظهور مصارف متعددة الجنسيات ... الخ. و لا شك أن هذا الدخول الكبير و التنوع الملحوظ في الخدمات المصرفية و هذا كان بمثابة ضرورة فرضها واقع التطور و النمو السريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية و أدى إلى التفكير في كيفية إدارة و مواجهة التطور الحاصل بحكم المنافسة الشديد أخذت الخدمة المصرفية اتجاهات حديثة نذكر منها مايلي:

- **التنوع في الأنشطة و الخدمات المصرفية:** تتميز الخدمة المصرفية في الوقت الحالي بالتنوع و التعدد و قد اتجهت المصارف إلى³:

- دخول المصارف في صناعة التامين من خلال تقديم كافة الخدمات التأمينية.

¹ ناجي معلا، نفس المرجع السابق، ص 223.

² Zuhayr Mikdashi, les banques a L1ere de la mondialisation, ed -economica, Paris 1999, P 63.

³ ناجي معلا، نفس المرجع السابق، ص 445.

- تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية بمختلف أنواعها و أدت إلى ظهور المصارف الافتراضية.
- شمولية الخدمات المصرفية من خلال ما يسمى بالمصارف الشاملة.

- تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية:

لم تكن الخدمات المالية والمصرفية بعيدة عن التطور الذي شهده العالم فيما يخص تجارة الخدمات، والتي تعتبر نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

تقع الخدمات المالية في فئتين واسعتين هما التأمين والمصارف، وكلتاها تغطي مجموعة، حيث يصنف ملحق الخدمات المالية الذي أقرته اتفاقية الجاتس (GATS) خدمات المصارف والتأمين وإعادة التأمين، ويبين حق الأعضاء في اتخاذ الإجراءات التي يرونها ضرورية لحماية المستثمرين وأصحاب الودائع، وضمان وحدة وسلامة النظام المالي¹. كل انتقال الخدمة ذاتها من دولة المورد إلى دولة المستفيدة، حيث أقرت الاتفاقية حق البلد العضو في وضع التنظيمات المحلية واليات العمل المصرفي دون الإخلال بالتزاماته في إطار الاتفاقية، مع الحفاظ على سرية الحسابات وأنشطة العملاء، أو أية بيانات سرية تملكها المؤسسات المصرفية².

- التوسع الكبير في استخدام التكنولوجيا:

من أهم مظاهر التقدم في تقديم الخدمات المصرفية هي التوسع الكبير في استخدام الحاسوب، حيث أدى هذا إلى السرعة في تقديم الخدمات و تقليل الأعباء البيروقراطية و توفير الوقت لكل من العملاء و العاملين في المصارف.

- النمو عن طريق الاندماج:

لتحقيق هذا النمو و التوسع تلجأ بعض المصارف الكبيرة خاصة في الدول المتقدمة إلى الاندماج مع بعضها لتكوين مجموعات مصرفية تقدم سلسلة من الخدمات المتكاملة و تحقيق تغطية شاملة للبلد المعين، هذا بالإضافة إلى غزو الأسواق المالية و المصرفية الدولية.

¹ عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 1999، ص55.

² سامة نزالي، التأهيل المصرفي للخصوصية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البلدة 2004/2005، ص28.

- التطور التنظيمي و الإداري للمصارف:

لاشك أن التوسع و التنوع التكنولوجي في أداء الأنشطة و تقديم الخدمات المصرفية محليا أو دوليا يتطلب بالضرورة درجة عالية من المواكبة و التلاؤم في البناء التنظيمي للمصارف، بالإضافة إلى أساليب إدارة العمليات المصرفية و إنجاز الوظائف الإدارية بصفة عامة¹.

- تطور وسائل الدفع و السداد:

مع بداية التحول إلى عصر المعلومات و المعرفة و في ظل تفجر الاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات و الاتصالات، قامت صناعة الخدمات المصرفية و المالية بتوفير نظم و تطبيقات جديدة تحقق الاستفادة القصوى مما أتاحتها هذه التكنولوجيا الحديثة لهذه الخدمات، و ظهرت أساليب التعامل الجديدة توفرها وسائل الدفع الالكترونية و النقود الالكترونية و الصيرفة الالكترونية.

المطلب الثاني: مفهوم الصيرفة الالكترونية

تشكل الصناعة المصرفية احد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية التي وصلت إليها المجتمعات البشرية، نظرا لإسهامها الواسع في توفير متطلبات الاستثمار و التنمية، إذا يمكن قياس مستوى التقدم و التطور الاقتصادي لأي مجتمع ما بمدى كفاءة و نجاعة نظامه المصرفي و نوعية خدماته المتقدمة.

أولا: نشأة الصيرفة الالكترونية

لقد ظهرت الصيرفة الالكترونية بظهور النقد الالكتروني، حيث تزوج النقد الالكتروني بتقنيات المعلومات، غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني في الواقع ظهر بفرنسا ، فمثلا،² تم استخدام بطاقة كرتونية في الهاتف و في الولايات المتحدة الامركية تم استخدام البطاقة المعدنية ،فهي تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد، مع ذلك كان لابد من الانتظار حتى الخمسينات من القرن الماضي حتى يشهد العالم تحولا في هذه البطاقات، حيث طرحت شركة (AMERICAN EXPRESS) في عام 1958 بطاقة بلاستيكية، و التي انتشرت على نطاق دولي في الستينات³.

¹ Monique Zollinger، Eric la marque، Marketing et stratégie de la banque،dunod. Paris.1999، P18

² شريف مصباح أبو كرش، المصارف و البطاقات الإلكترونية والتحديات، مجلة الدراسات المالية، الفرص و المعرفة، العدد 8، القدس، فلسطين، ، 2014، ص 48.

³ - رحيم حسين، هواري معراج، الصيرفة الالكترونية كمدخل عصري للمصارف الجزائرية، مداخلة في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-الواقعية و التحديات، شلف، يوم 14-15 ديسمبر 2004 ، ص 316.

و في سنة 1968 أصدرت مجموعة من الشركات تتكون من ثمانية مصارف كبيرة بطاقة (BANK AMERICARD) والتي تحولت فيما بعد إلى شركة (VISA) المشهورة عالميا، و تم إصدار بطاقة الزرقاء (CARTE BLEU) في فرنسا من قبل ستة مصارف فرنسية¹، و بفضل ثورة العولمة، ثم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية في البلدان المتقدمة، حيث أصبحت البطاقة تحوي على ذاكرة و يمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع.

ومع الانفجار الذي حدث مع ثورة الانترنت و تطور التجارة الإلكترونية و الاقتصاد الرقمي، أدت إلى تحول كبيرة لمجالات الصيرفة الإلكترونية و ظهرت الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت و ظهور وسائل الدفع الإلكترونية منها الشيك الإلكتروني و النقود الإلكترونية ...

ثانيا: مفهوم الصيرفة الإلكترونية

قبل ذكر بعض تعريفات الصيرفة الإلكترونية، يجب التمييز بين نوعين من المصارف التي تمارس الصيرفة الإلكترونية، فهناك مصارف ليست لها بنايات تأوي هياكلها وتسمى بالمصارف الإلكترونية أو الافتراضية وهناك مصارف عادية أو المصارف الأرضية، وهي تقدم خدمات تقليدية بالإضافة إلى ممارسة بعض أعمال الصيرفة الإلكترونية أما المقصود بالصيرفة الإلكترونية فهناك عدة تعريفات نذكر منها²:

- هي عبارة عن خدمات مصرفية إلكترونية متطورة تختصر الزمن وتقلل التكاليف يدخلها البنك بما يجعله مؤهلا للتعامل مع عملائه بسهولة ويسر وعبر قنوات مؤمنة.

- وتعرف بأنها إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال بحيث لا

يكون العميل مضطرا للتنقل للبنك اذ يمكنه القيام بالأعمال التي يريدتها في أي زمان وأي مكان"

- كما تعرف العمليات المصرفية الإلكترونية على أنها قيام البنوك بتقديم الخدمات المصرفية أو المبتكرة من

خلال شبكات اتصال إلكترونية، وتقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي

تحدها البنوك وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة الإتصال للعملاء بهدف:

* إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة .

¹ نفس المرجع السابق، ص 317.

² محمد منصف تطار، النظام المصرفي الجزائري و الصيرفة الإلكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2002، ص

* حصول العملاء على خدمات محدودة كالتعرف على معلوماتهم وأرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم وطلب الحصول على قروض.

* طلب العملاء تنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال

و في الأخير يمكن تعريف الصيرفة الإلكترونية على أنها تقديم الخدمات المصرفية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال أي من خلال الانترنت، الموزعات الآلية، الشيكات الخاصة، الهاتف النقال والثابت والحاسب الشخصي، فهي تتيح الخدمة المصرفية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع وبسرعة فائقة وبتكلفة اقل دون التقاء مكاني بين العميل والمصرف.

ثالثاً: قنوات الصيرفة الإلكترونية

يقدر العاملون في القطاع المصرفي أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال القنوات التقليدية يكلف ما لا يقل عن ستة أضعاف تقديمها من خلال القنوات الإلكترونية الحديثة¹، و بالتالي فإن أهداف العمل المصرفي هي تقليل التكلفة و تقديم الخدمات المصرفية للزبائن.

و بالتالي يهدف المصرف من إدخال تكنولوجيات الاتصالات في تقديم الخدمة المصرفية إلى العملاء إلى تخفيض التكاليف و زيادة العوائد و تقديم خدمة بأكثر نوعية و أعلى جودة، و تتخذ الصيرفة الإلكترونية عدة قنوات و لعل أهمها:

أ-الصرافات الآلية(ATM):

تعتمد خدمات الصرافات الآلية على وجود شبكة من الاتصالات تربط فروع المصرف الواحد أو فروع المصارف كلها، في هذه الحالة تقوم ماكينة الصرف الآلي بخدمة أي عميل من أي مصرف مشترك²، و التي تتطلب الوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوراً.

و تطور عمل الصرافات لتقوم بدفع الفواتير للمؤسسات الخدمية و تسديد الرسوم غير انه مع ظهور البطاقات الذكية فتحت مجال اوسع لهذه الخدمات.

و الشكل التالي يبين نسبة مستخدمي الصراف الآلي عبر العالم:

¹ عز الدين كامل أمين مصطفى، الصيرفة الإلكترونية، العدد 26، بنك السودان، 2001 ص 02.

² نفس المرجع السابق، ص 03.

الشكل رقم (01) : نسبة استخدام الصراف الآلي عبر العالم 2004-2017

نسبة استخدام الصراف الآلي عبر العالم لكل 100 الف بالغ



La source : <http://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL>.le 20/07/2019

يوضح الشكل إلى أن عدد الصرافات الآلية في العالم في تطور مستمر، ما عدا سنة 2005 عرفت تراجعاً بـ 5%، وهذا راجع لتبني المصارف القنوات أخرى كالهاتف النقالة و الصيرفة عبر الانترنت، لكن سرعان ما أدركت المصارف دورها في النشاط المصرفي : مما انعكس على ارتفاع عددها بصورة مستمرة حيث بلغت نسبة 30% صرافاً لكل 100 شخص راشد سنة 2011، و نسبة 40% سنة 2015، حتى وصلت إلى 43,50% مما يوضح لنا توفر هذه الخدمة بشكل كبير و تقريبا من العميل لنيل رضاه.

ب - الصيرفة عبر الهاتف:

أنشئت هذه الخدمة مع تطور الخدمات المصرفية في العالم وهذه الخدمة أي الهاتف المصرفي يؤدي إلى تفادي طوابير الزبائن في الاستفسار عن بعض الخدمات المصرفية وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة يومياً، وهناك أشكال لهذه الخدمة ظهرت في بعض الدول ففي أمريكا بدأت هذه الخدمة مع ميدلاند مصرف الذي يقوم بتوفير الخدمة تحت اسم الحساب الأول المباشر ويتم الاتصال بالمصرف عن طريق رقم سري خاص يمكن الزبون من تحويل الأموال أو الأمر بالدفع لصالح دائنيه، أما في بريطانيا دخلت هذه الخدمة 1985 وكانت تعمل بواسطة شاشة متوفرة لدى العميل في المنزل يتصل مباشرة مع المصرف، تمكنه من معرفة كل المعلومات التي هو في حاجة إليها، أما في عام 1987 تمت إضافة خدمة الصوت أي محادثة بين الزبون والمصرف مباشرة من خلال الحاسب الآلي الخاص بالزبون¹.

¹ علي قايوس، المصارف الإلكترونية، الفرص والتحديات حالة الجزائر، ص 03، نقلاً عن الموقع الإلكتروني،

www.bank.org/arabic/period, le 05/06/2019

ج- الصيرفة عبر شبكة الانترنت: (INTERNET) يندرج في هذه القناة مجموعة الخدمات و التي يطلق عليها الخدمة المصرفية الفورية (BANKING ONLINE) أو الخدمات المصرفية من المنزل (HOME BANKING)، ولقد ساهم انتشار الانترنت و استخدامه في العمل المصرفي إمكانية تقديم هذه الخدمة و من ثم اتجهت المصارف نحو التوسع في إنشاء مواقع لها على شبكة الانترنت بدلا من إنشاء مقرات جديدة لها حتى يستطيع العميل أن يتصل بالفرع الإلكتروني بطريقة أسهل و يوفر المصرف على الانترنت الخدمات أهمها ما يلي¹:

- شكل بسيط من أشكال النشرات الإعلامية عن الخدمات المصرفية.
- الاطلاع على وضعية الحساب و أرصدها.
- مساعدة العميل في إدارة المحفظة المالية له.
- إجراء مختلف التحاويل للأموال بين حسابات العملاء المختلفة.

و تتميز الخدمة المصرفية عبر الانترنت بأهم عاملين يعملان على نشر الخدمة، أما الأول فيمثل أن هذه الخدمات في متناول اليد و مريحة و متوفرة طول اليوم و جميع أيام الأسبوع، و العامل الثاني هو تكلفتها المنخفضة بالنسبة للمصرف، كما يمكن للمصارف من خلال نظم الانترنت توفير الخدمات لكافة المستخدمين بتقديم خدمات متنوعة و التسويق الجيد لخدماته المالية للعملاء حتى في المناطق التي لا توجد بها هذه المصارف.

ويحتاج هذا النوع من الخدمة إلى توفير شبكات عريضة (W.A.V) (W.A.R.K) (WIDE AREA NET) داخل البلاد على الأقل و ربطها بالشبكة العالمية الانترنت²، كما أنها تتطلب من العميل معرفة استخدام برامج التصفح على شبكة و يمثل الأمن الهاجس الأكبر للعملاء و يعمل كحاجز نفسي لانتشار الخدمة، لذلك يجب على المصارف عرض و تنسيق بياناتها على الانترنت المصرفي بشكل جذاب للمستخدمين لهذه الشبكة، وذلك من خلال خفض التكلفة و إقناع العملاء بان الانترنت المصرفي يعد وسيلة آمنة.

و تساهم الخدمة المصرفية عبر شبكة الانترنت في تطور التجارة الإلكترونية و أصبحت ضرورة للحصول على عمليات التجارة الإلكترونية المتكاملة، حيث تسمح بإجراء التعاملات المصرفية المختلفة عبر الانترنت³.

¹ رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر 1999، ص 61.

² عز الدين كامل أمين مصطفى، نفس المرجع السابق، ص 06.

³ نفس المرجع السابق، ص 61.

د- الصيرفة عبر الهاتف النقال:

و هناك من يسمها بالمصارف الخلوية و تقوم هذه القناة على تزويد الزبون بالخدمة المصرفية في أي مكان و في أي وقت، و تشمل الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال الخدمات المعلوماتية، كالأستعلام عن الأرصدة و الاطلاع على عروض المصارف و أسعار العملات و الفوائد و معدلاتها و الاستشارات و النصائح بشأن القروض و التسهيلات و موقع المصرف الفعلية و دوائره و غير ذلك من الخدمات الاستعلامية¹. كما تشمل الخدمات المالية كتحويل الأرصدة من حساب إلى حساب و خدمات الدفع النقدي و فتح الحسابات و غلقها، و غيرها من الأعمال و الخدمات المصرفية.

و الجدول التالي يبين لنا عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال في العالم 2010-2017.

الجدول رقم(01): عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال عالميا خلال الفترة 2010-2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال	142	288	480	696	914	1121	1310	1476

La source :<http://blog.dimoco.eu. le2019/06/22>

يتضح من خلال الجدول السابق أن عدد مستخدمي الصيرفة عبر الهاتف النقال في العالم في تزايد مستمر حيث بلغ سنة 2013 ما يقدر ب 696 مليون مستخدم بعدما كان 142 مليون مستخدم سنة 2010، كما نلاحظ أن هناك توقعاً لارتفاع هذا العدد في السنوات الأخيرة 2016-2017 و هذا دليل على قبول و رضا المتعاملين على هذه الخدمة.

هـ- الصيرفة عبر التلفزيون: ظل التلفزيون منذ أكثر من عقد من الوسائل الناجحة للإعلام الجماهيري و قد تم تطوير نظام التلفزيون لبيح التراسل من المشترك لمقدمي خدمة الإرسال و أصبح ما يطلق عليه بالتلفزيون التخطي (INTERACTIVE TV) أو (I.T.V).

بدا التلفزيون التخطي في احتلال موقعه في الدول المتقدمة و بدأت العديد من الشركات في التحول لتقديم هذه الخدمة بالمشاركة مع مؤسسات مالية لتوصيل الخدمة للمشاركين، و أصبح جاذباً حيث أن السعة التي يتيحها التلفزيون لنقل المعلومات عبر الصورة تفوق تلك التي يمكن نقلها عبر تراسل البيانات التقليدي بحوالي ستة أضعاف.

¹ يونس عرب، نفس المرجع السابق، ص 27.

و أصبحت خدمة الانترنت يتم تقديمها عبر شبكة التلفزيون التخطي خاصة و أن التلفزيون احتل مكانته في المنازل.

ثالثا: مزايا الصيرفة الالكترونية

أدت ثورة الاتصالات و المعلومات إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي و المالي، نظرا لان هذا القطاع سريع التأثير و الاستجابة للمتغيرات الخارجية والتوجه نحو الصيرفة الالكترونية وفتح وزيادة قنواتها. و تتميز الصيرفة الالكترونية بعدة صفات منها ما يلي¹:

- أنها خدمات تتم عن بعد و بدون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة المصرفية.
- أنها خدمات تقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية و هذا ما طرح عدد من المسائل القانونية المتعلقة بأداة الإثبات.
- أنها خدمات عبر الحدود و لا تعرف قيودا جغرافية.
- و يمكن للمصرف الذي يرغب في ممارسة الصيرفة الالكترونية أن يحصل على ترخيص من السلطات المختصة بعد التأكد من الأمور التالي²:

* السياسة العامة في تأدية الخدمات المصرفية و المالية و الالكترونية.

* الخيارات التقنية و السياسة الرقابية.

* المشاكل القانونية المتعلقة بتقديم هذه الخدمة.

رابعا: البنية التحتية اللازمة للصيرفة الالكترونية:

يتطلب إرساء الصيرفة الالكترونية و التجارة الالكترونية بصفة عامة إلى إيجاد بنية تحتية معتمدة على قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة، بالإضافة إلى متطلبات قانونية و تشريعية تنظم التعاملات الالكترونية طبعاً مع بيئة ثقافية و اجتماعية مناسبة.

أ. البنية التحتية اللازمة لبناء و إرساء الصيرفة الالكترونية: من خلال ما تم استعراضه سابقاً يتضح لنا بان

البنية التحتية اللازمة لإيجاد الصيرفة الالكترونية هي:

¹ حسين شحادة الحسين، الصيرفة الالكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية ، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي بعنوان، الجديد في التمويل المصرفي، الجزء الثاني، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص 193.

² نفس المرجع السابق، ص 193

- وجود شبكة الكترونية عريضة تضم كل الهيئات ذات الصلة و مبروطة بالشبكة العالمية الانترنت وفقا لأسس قياسية مؤمنة عبر كل مراحل التعاملات المالية و المصرفية.
 - وضع خطة ممرحلة للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الالكترونية وفقا للأوليات تحددها خطة إستراتيجية على مستوى المصرف، المصرف المركزي، البلد و موقع البلد في الخارطة السياسية و تعاونه المالي مع الدول الأخرى، و أن يتم اشتراك جميع الأطراف ذات الاختصاص في وضع هذه الخطة¹.
 - وضع النظم القياسية التي تتيح الربط و تبادل البيانات بين مختلف الهيئات، و هناك العدد من هذه النظم التي تحدد قوالب الرسائل المالية و نظم التأمين القياسية المقترحة للقطاع المالي لتبنيها و بالتالي إتاحة إمكانية الربط و التبادل.
 - تطوير التطبيقات المصرفية في المصارف و توحيد هذا الجهد للاستفادة من الخبرات المتراكمة بين المصرفين و الفنيين في المصارف.
 - دعم و تشجيع التعاون الإقليمي و الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات الاتصالات، مما يساعد على التكامل و الاستفادة من التجارب بعضهم البعض.
 - إنشاء الهيئة الإدارية التي تقوم بالتنسيق بين مختلف الهيئات المعنية، سواء على المصرف الواحد أو على مستوى المصرف المركزي أو على مستوى البلد أو المستوى الإقليمي التي تتيح الربط و التعاون و التكامل بين مختلف الدول ذات المصالح و أهداف المشتركة.
- ب - تأمين الشبكات و المعاملات المالية:**

قصد ضمان معاملة مالية الكترونية فعالة و أمنة، تلجأ الدول إلى وضع تأمين على الشبكات و ذلك باستخدام مختلف تقنيات التشفير و التي يقصد بها تغيير شكل النص بحيث يغير من شكله المفهوم إلى الشكل غير المفهوم و ذلك باستخدام رقم يطلق عليها اسم المفتاح، و يمكن استعادة النص مرة أخرى بطريقة عكسية إذا تم معرفة مفاتيح التشفير المستخدمة و طريقة التشفير التي استخدمت، كما أن هناك تشفير يستخدم مفتاح و يسمى التشفير متماثلاً، كما أن هناك تشفير يستخدم مفتاحين احدهم للتشفير النص و الآخر للاستعادة النص و يسمى عندئذ بالتشفير غير متماثل.

¹ عز الدين كمال مصطفي، نفس المرجع السابق، ص 04.

ج-بنية التجارة الإلكترونية:

- أن تطور التجارة الإلكترونية في أي بلد ما، مرتبط بتطور وسائل الدفع الإلكترونية المستعملة في تسوية المعاملات الإلكترونية، و تدخل وسائل الدفع الإلكترونية ضمن خدمات الصيرفة الإلكترونية و بالتالي لبناء الصيرفة الإلكترونية. لابد من وجود التجارة الإلكترونية و كل متطلباتها و كل يكمل بعضهم البعض، اذ تتميز التجارة الإلكترونية بما يلي:
- نفاذ أسهل إلى الأسواق وزيادة القدرة التنافسية: إن امتلاك أي شركة لموقع على شبكة الانترنت يعني أن أعمال الشركة ومنتجاتها تصبح متاحة لملايين الناس من مختلف بقاع العالم، وهو ما يفتح أفاقا هائلة للانطلاق والدخول بمنتجاتها في الأسواق دون التقيد بحدود الزمان والمكان¹.
 - خفض التكاليف وتوفير الوقت: يعتبر خفض تكاليف التبادل التجاري احد المزايا التي تسع اليها التجارة الإلكترونية، حيث إن تكلفة وضع موقع على شبكة الانترنت اقل بكثير من تكلفة فتح عدة نقاط بيع وتصميم حملة إعلانية.
 - سهولة الوصول إلى المعلومات: لقد أصبحت المعلومات في عالم التجارة الإلكترونية ذات صبغة رقمية يمكن تخزينها وتداولها بواسطة أجهزة الكمبيوتر واسترجاعها في وقت الحاجة دون عناء كما تحقق التجارة الإلكترونية سهولة ويسر في إيصال معلومات الشركة إلى المتعاملين معها.
 - تفاعل أكبر مع الزبائن: يتبع تواجد الشركات على الانترنت التعرف على أذواق المستهلكين ورغباتهم، وبالتالي تكييف منتجاتها حسب هذه الرغبات والاحتياجات.

المطلب الثالث: واقع و تحديات الصيرفة الإلكترونية في العالم:

لقد تطورت الصيرفة الإلكترونية بتطور التجارة الإلكترونية لاسيما في ما يخص وسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة في تسوية مدفوعات التجارة الإلكترونية، بل هناك من يعتبر أن ظهور هذه الوسائل هي بداية نشأة الصيرفة الإلكترونية، و سنحاول إبراز ذلك من خلال العناصر التالية:

¹ عز الدين كمال مصطفى، نفس المرجع السابق، ص05.

ثانيا: واقع الصيرفة الالكترونية

لقد تطورت الصناعة المصرفية خلال السنوات الأخيرة بشكل لم يسبق له مثيل و يرجع ذلك إلى عاملين أساسيين هما¹:

- تنامي أهمية و دور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية و المالية، و هذا في مجال التجارة أو الاستثمار و الناتجة عن عولمة الأسواق.

- تطور المعلوماتية و تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات، و التي كانت في كثير من الأحيان استجابة للعامل الأول.

فعلى المستوى العالمي ارتفع عدد المصارف و اتحادات الائتمان التي تقدم خدماتها على الخط. و عبر شبكة الانترنت من 1200 مؤسسة و مصرف في سنة 1998 و هو ما كان يمثل نحو 6% من السوق، إلى 12000 في سنة 2000 أي (10)مرات و إلي 15845 في سنة 2003، أي نحو 75% من السوق، كذلك ارتفع عدد المتعاملين مع الانترنت المصرفي من 18% من سنة 1999 إلى 51.3% في سنة 2004 في العالم².

و فما يلي أرقام عن تزايد عدد المتعاملين عبر قنوات الصيرفة الالكترونية في بعض البلدان الأوروبية.

الجدول رقم(02): تطور عدد المتعاملين عبر قنوات الصيرفة الالكترونية في بعض الدول الأوروبية.
(الوحدة:مليون متعامل)

السنة	سويسرا	إيطاليا	السويد	فرنسا	اسبانيا	ألمانيا	بريطانيا
1999	0.2	0.1	1.0	0.2	0.7	0.9	1.0
2000	0.4	0.3	1.3	0.4	1.3	1.6	2.0
2001	0.6	0.5	1.5	0.8	1.8	2.5	3.1
2002	0.6	0.8	1.7	1.1	2.1	3.5	3.9
2003	0.7	1.3	1.9	1.8	2.5	4.3	4.9
2004	0.8	1.7	2.0	2.1	2.7	4.9	5.4

لمصدر: رحيم حسين، هواري معراج، مرجع سبق ذكره ، ص 317.

¹ رحيم حسن هواري معراج ، نفس المرجع السابق، ص 316.

² نفس المرجع السابق ، ص 317.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت نسبة العائلات المتعاملة عن طريق الصيرفة الإلكترونية على الخط (العمليات المصرفية و الدفع على الخط) 50% في سنة 2005 و 57% من عدد المتعاملين في سنة 2004، و يتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 85% في سنة 2008¹.

أما من حيث وسائل الدفع الإلكترونية، فتأتي البطاقة المصرفية و هي الأكثر تداولاً من الشيكات في البلدان المتقدمة، حيث بلغ حجم بطاقات الذكية المتداول عبر العالم 1.1 مليار بطاقة في سنة 2002 بارتفاع قدره 5.8% مقارنة بالنسبة لعام 2001، كما بلغ عدد بطاقات المعالجة 701 مليون بطاقة في نفس السنة بمعدل 17% عن 2001. كما تجدر الإشارة أن أوروبا تتقدم باقي مناطق العالم في هذا المجال، حيث تحتل نحو 70% من السوق العالمي للبطاقات البرغوثية، في حين لا تستحوذ القارة الأمريكية سوى على 11% من السوق العالمي من هذا النوع من البطاقات، و على 8% فقط من البطاقات المعالجة عالمياً².

و بين الجدول التالي توزيع البطاقات حسب الفروع و حسب المناطق الجغرافية كما يلي:

الجدول رقم (03): توزيع استعمال البطاقات الذكية والمعالجة على المناطق الجغرافية عبر العام في سنة 2002 (الوحدة: مليون بطاقة)

المجموعة	النسبة %	بطاقة معالجة	النسبة %	بطاقة الذكية	المنطقة
805	59%	414	26%	391	أوروبا الشرقية و الغربية، إفريقيا
600	33%	231	34%	369	آسيا، جنوب الباسفيك، الصين
381	8%	56	30%	325	أمريكا
1786	100%	701	100%	1085	المجموع

المصدر: رحيم حسين، هواري معراج، مرجع سبق ذكره، ص 318.

ثالثاً: مخاطر الصيرفة الإلكترونية

إن الصيرفة الإلكترونية، رغم ما يمكن أن توفره من مزايا للاقتصاد العالمي عامة، تظل محاطة بمجموعة من المخاطر لا يمكن مواجهتها دون وضع إطار قانوني و تقني و تطوره مع كل المستجدات و لعل أهم هذه المخاطر مايلي:

¹ رحيم حسين، هواري معراج، نفس المرجع السابق، ص 317.

² نفس المرجع السابق، ص 318.

أ. المخاطر التنظيمية:

تنطوي الصيرفة الإلكترونية على درجة عالية من المخاطر التنظيمية بالنسبة للمصارف و يمكن للمصارف توسيع النطاق الجغرافي لخدماتها عن طريق الصيرفة الإلكترونية، بدرجة أسرع مما يمكن تحقيقه عن طريق المصارف التقليدية¹، و نظر لان شبكة الانترنت تتيح الفرصة للاستفادة من الخدمات من أي مكان في العالم، فان هناك خطر في أن تحاول المصارف التهرب من التنظيم و الإشراف و في هذه الحالة يمكن أن تطلب هذه المصارف أي التي تقدم خدماتها من أماكن بعيدة عن طريق شبكة الانترنت بالحصول على ترخيص لذلك ، والترخيص وسيلة مناسبة بصفة خاصة عندما يكون الإشراف ضعيفا و عندما لا يتواجد بشكل كاف بين المصرف المقدم للخدمة الإلكترونية و جهة الإشراف المحلي ، فقد تتهرب بعض المصارف من الخضوع للسلطة النقدية، لاسيما في الدول الأقل تنظيما أو الأقل تطورا من حيث تقنيات الرقابة على استعمال مختلف الوسائل الإلكترونية في التعامل المصرفي.

ب. المخاطر القانونية:

تحتوي الصيرفة الإلكترونية على درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للمصارف، و نجد ابرز فكرة تطرح حاليا كون الصيرفة الإلكترونية يمكن ان تساهم في عملية غسل الأموال و تمويل العمل الإجرامي و الإرهابي في العالم، و هذا كله ناجم من السرية التي توفرها هذه التقنية للمتعاملين، مما استدعى التفكير في وضع إطار قانوني و تشريعي يحارب كل استعمال غير شرعي للصيرفة الإلكترونية فضلا عن تنسيق و التكامل الدولي لتضييق الخناق على الاستعمال الغير الشرعي وإنشاء وكالة خاصة للمراقبة. و هناك مخاطر أخرى مرتبطة بالنشاطات المختلفة للقرصنة و ما يمكن أن تشكله من خطر على نظام الشبكة الإلكترونية.

ج. مخاطر العمليات:

يحتاج الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمات المصرفية إلى أمن النظام المصرفي و الشبكات الإلكترونية المصرفية، فهناك مخاطر مرتبطة بالنشاطات المختلفة و النتائج المرتبة عنها، و هذا لا يمكن مواجهته إلا من خلال تبني نظام الإلكتروني مصرفي أمن و متطور، حيث يوفر أكثر أمانا للمصرف و متعاملية، و يتعين على القائمين على تنظيم العمليات المصرفية الإلكترونية و الإشراف عليها أن يتأكدوا من المصارف تتيح ممارسة سليمة

¹ صالح نصرلي، نفس المرجع السابق، ص 51.

لضمان سرية البيانات إلى جانب نزاهة النظام و البيانات¹، و ينبغي أن يجري باستمرار اختيار ممارسة الأمن و مراقبة الأمن و مراجعته.

د- مخاطر السمعة:

قد تدمير انتهاكات الأمان و الاضطرابات في توفير خدمات النظام سمعة المصرف، فكلما ازداد المصرف في الاعتماد على قنوات متعددة لتقديم الخدمة المصرفية الالكترونية، ازدادت احتمالات مخاطر السمعة². فقد يواجه المصرف المقدم للخدمة الالكترونية مشاكل تقنية، تؤدي إلى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمة المصرفية هذا من جانب المصرف، أما من العملاء فقد تنشأ مخاطر السمعة من سوء استخدام العملاء لاحتياطات الأمان أو الجهل بالحاجة، و عموماً يتم حل هذه الإشكالية من خلال الدور الإعلامي للمصرف حول الخدمة المصرفية الالكترونية و ذلك من خلال تقديم مساعدات تقنية واستشارية للعملاء.

المبحث الثالث: خدمات الصيرفة الالكترونية و إطارها القانوني.

من أهم نتائج التطورات الأخيرة في مجالات الاتصالات ظهور الشبكات الالكترونية والتي استخدمت في التجارة الالكترونية بشكل عام و العمليات المصرفية و المالية بشكل خاص، و أصبحت الصيرفة الالكترونية و النقود الالكترونية من سمات تقدم أو تخلف النظام المالي و المصرفي في أي بلد، و سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم الخدمات المصرفية الالكترونية، بالإضافة إلى الإطار القانوني للصيرفة الإلكترونية و أهم وسائل الدفع الإلكتروني.

المطلب الأول: خدمات الصيرفة الالكترونية و شبكات التحويل الآلي للمدفوعات

تطرح الصيرفة الالكترونية خدمات متنوعة، تختلف من مصرف إلى مصرف، و من دولة إلى أخرى، و لا يمكن أداء هذه الخدمات غالباً إلا بوجود شبكات التحويل الآلي الالكترونية، لاسيما من جانب المدفوعات، و سنحاول إبراز أولاً خدمات الصيرفة الالكترونية ثم نتطرق بعد ذلك إلى هذه الشبكات.

¹ بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد الخامس والثلاثون، الإسكندرية، مصر 2003، ص 34.

² مسدور فارس، العولمة و التطورات مجال الاتصال و آثارها على الممارسات الاقتصادية، مجلة آفاق، العدد 02، جامعة سعد دحلب، 2004، ص

أولاً: خدمات الصيرفة الإلكترونية

- تنوعت خدمات الصيرفة الإلكترونية (BANKING SERVICES ELECTRONIC)، في المصارف التجارية و يرجع ذلك الى تطور نظم الاتصالات و تقدم التقنيات مما اتاح للجمهور المتعامل مع المصارف الى الاستفادة النوعية من هذه الخدمات و تشمل الخدمات ما يلي :
- أوامر الدفع المصرفية الإلكترونية و خدمات المقاصة الإلكترونية.
 - الانترنت المصرفي.
 - خدمات اجهزة الصرافات الالية.
 - بطاقة الخصم المستخدمة في مواقع البيع.
 - السحب الالي المباشر (المدفوعات الإلكترونية).
 - خدمت فاتورة الهاتف (BAY-BY-PHONE).
 - خطوط المعلومات الخاصة بالحسابات.
 - الخدمات الصيرفة المنزلية و المكتبية.
 - البطاقات البلاستيكية.

ثانياً: شبكات التحويل الآلي للمدفوعات

قصد تطور المدفوعات النقدية في الصيرفة الإلكترونية، أصبحت هناك أنظمة التحويل الإلكتروني للأموال للاستفادة من خدمات هذه الأنظمة فانه من الضروري وجود شبكات لتحويل الأموال إلكترونياً، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، سنحاول التطرق إلى ذلك من خلال دراسة الشبكات الوطنية المحلية للتحويل الآلي للمدفوعات المحلية من جهة، ومن جهة أخرى إلى دراسة شبكة سويف للتحويل الآلي للمدفوعات الدولية¹.

أ. الشبكات الوطنية للتحويل الآلي للمدفوعات المحلية:

سنحاول بقليل من التفصيل التطرق إلى الشبكات الوطنية للتحويل الآلي للمدفوعات المحلية التي نشأة عبر العالم ونأخذ مثال المملكة المتحدة، كمثال لأنظمة المقاصة التي تعمل بكفاءة في هذه الدول.

¹ مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب لطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر 2001، ص 314.

- خدمات المقاصة الآلية:

قامت مصارف في المملكة المتحدة في سبتمبر 1971 بتأسيس شركة مباشرة تنفيذ عمليات المدفوعات بين المصارف على أساس الكتروني أطلق عليه خدمات المقاصة الآلية وقد باشرت هذه الشركة نشاطها في ديسمبر عام 1971 لتتولى تنفيذ التحويلات النقدية بين مختلف الشرائط المغنطة (MAGNETIC TAPES) والتي يتم إعدادها يوميا بواسطة المصارف، و تتضمن التحويلات التي سيتم تنفيذها بين المصارف المختلفة أو بين المصرف الواحد، و بعد إعداد الشرائط المغنطة بواسطة المصارف المختلفة فإنها تسلم يوميا في مواعيد محددة إلى شركة خدمات المقاصة المصرفية الآلية أما بإرسالها باليد أو عن طريق الهاتف باستخدام خدمة (BACSTEL) حيث تجري معالجتها إلكترونيا، ثم يعد الشريط المغنط و يرسل إلى كل مصرف على حدا يتضمن المبالغ التي ستفيد لحسابات عملائه، و يعتبر هذا النظام الإلكتروني للتحويلات مستقلا عن وحدة المعالجة المركزية (LINE ELECTRONIC SYSTEM) حيث لا ترسل التعليمات مباشرة من مصرف الحاسوب المركزي، ولا تستخدم هذا النظام المصارف وحدها، و إنما تمتد خدماتها إلى المؤسسات المالية الأخرى التي توجد لديها كم ضخ من التحويلات النقدية و كذلك تقدم خدماتها إلى كبار عملاء المصرف، و تستغرق عملية التحويل من هذا النظام ثلاثة أيام¹. و يستفيد من خدمات هذا النظام العملاء الذين لهم مدفوعات متكررة مثل الأجور، المرتبات الشهرية المعاشات... الخ، كما تستفيد منها بعض الشركات مثل شركات التأمين.

- غرفة المقاصة الآلية لنظم المدفوعات:

اتفقت مصارف المقاصة البريطانية و بنك إنجلترا على تطوير نظام إلكتروني للمدفوعات تشارك جميعها فيه، و يستخدم لادائه شركة بريتش تليكوم (BRITISH TELECOM NETWORK) و هكذا تأسس هذا النظام في 9 فبراير 1984، لينظم إلى النظام السابق (خدمات المقاصة المصرفية الآلية)، غير انه يختلف عنه في انه نظام الكتروني بوحدة المعالجة الإلكترونية، كما انه بالإضافة إلى كونه نظاما لإجراء التسويات بين المصارف، فانه يقوم أيضا بتنفيذ تعليمات التحويل الثنائية فيما بين المصارف في بعضها البعض لاستلامها في نفس اليوم. و سحبها في نفس اليوم، فكل مصرف من المصارف التي تستخدم هذا النظام يمكنها إجراء مدفوعات فورية للمصارف الأخرى و تقيد الفروق في نهاية اليوم في حسابات المصارف المفتوحة لدى بنك إنجلترا، و تغطي خدمات هذا النظام جميع المصارف و فروعها في المملكة المتحدة.

¹ مدحت صادق، نفس المرجع السابق، ص 316.

ب. شبكة سويفت للتحويل الآلي للمدفوعات الدولية (SWIFT): مع التطور العالمي لحجم المعاملات النقدية و تعقدتها، ظهرت شبكة سويفت(*)، التي باشرت نشاطها الفعلي في 1977، وتستهدف شبكة سويفت في المقام الأول تزويد أعضائها من المصارف و المؤسسات الدولية بالرسائل المتبادلة فيما بينها، و هي تستخدم في توفير هذه الخدمة الموجودة في المصارف المشاركة في النظام و المرتبطة بخطوط اتصال¹.

و شبكة سويفت ليست نظاما في حد ذاتها بمعنى أنها لا تقوم بعمل تسويات بين حسابات المصارف و مراسليها، و إنما تقتصر مهمتها على نقل التعليمات من مصرف لآخر بسرعة فائقة. و هناك عدة مزايا تتحقق باستخدام شبكة سويفت منها²:

- تحقيق السرعة الفائقة في نقل الرسائل من دولة إلى آخر مهما بعدت المسافة بينهما، إذ لا يتعدى الوقت الذي يستغرقه نقل الرسالة بضع ثواني دون أخطاء و بأقل تكلفة ممكنة.

- تشفير الرسائل بواسطة المصرف و فك رموز الشفرة بواسطة المصرف المحول إليه يضمن صحة التحويل و سلامته.

- أن نظام سويفت متاح لمدة 24 ساعة في السوق و على مدار العام، و يلتزم كل مصرف من المصارف المشاركة في النظام باستقبال رسائل سويفت لمدة سبع ساعات يوميا خلال مواعيد العمل الرسمية حسب التوقيت الزمني المحلي³.

- يغطي نظام سويفت احتياجات المصارف المستخدمة له، و التي تتضمن العملات التالي:

* مدفوعات العملاء.

* التحويلات التي تتم بين المؤسسات المالية.

* العمليات التجارية المالية و التي تشمل عمليات الصرف الأجنبي، القروض الودائع، الخيارات.

- الاعتمادات المستندية و عمليات التحصيل المستندي و خطابات الضمان.

¹ نفس المرجع السابق، ص 317.

(*) كلمة سويفت SWIFT هي اختصار لاسم الشبكة SOCIETY FOR WORLD WIDEINTER BANK FINANCIAL TELECOMUNICATION وقد تأسست هذه الشبكة في مايو 1973 بواسطة مجموعة مكونة من 239 بنكا، من أوروبا و الو.م.أ و كندا و يقع مركزها الرئيسي، في بروكسل و تخضع للقانون البلجيكي، و هي مؤسسة لا تهدف إلى الربح بوصفها مؤسسة تعاونية، و تقتصر عضويتها على المصارف و المؤسسات المالية وحدها و يبلغ عدد المصارف الأعضاء فيها حوالي 4000 مصرف و مؤسسة المالية من أكثر من 90 دولة.

² نفس المرجع السابق، ص 319.

³ Media Bank, Swift (1973-2003)trente années d.existence,bank of algerie, n° 69 ,2003,P69.

– مطابقة كشوف الحسابات بين المصارف.

وقد استفادت المصارف المستخدمة لنظام سويفت فائدة كبيرة بسبب ما تقدمه هذه الشبكة من خدمات متنوعة، و السرعة الفائقة التي تتم بها عبر دول العالم المختلفة و خاصة إذا ما قورنت بالمدفوعات بواسطة الشيكات و التي تستغرق يومين أو ثلاثة لتسليمها من مكان إلى آخر في نفس الدولة، و ذلك أصبحت المصارف أكثر وعياً و أشد إقبالا على نظام التحويل الآلي للأموال و الخدمات المصرفية الإلكترونية.

المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية

إن أبرز شيء تقدمه الصيرفة الإلكترونية لمختلف الأعوان الاقتصاديين هو إتاحة وسائل دفع الكترونية من خلال نظام الدفع الإلكتروني الذي يشير عموماً إلى الشبكات الاتصالات بمختلف أنواعها التي تضمن تبادل مختلف وسائل الدفع الإلكترونية لأداء مختلف الصفقات و العمليات التجارية، و سنحاول فيما يأتي التركيز على بطاقة الائتمان و النقود الإلكترونية باعتبارهما أهم وسلتين الأكثر استعمال و انتشاراً.

أولاً: بطاقة الائتمان

لقد شهد العالم من أوائل السبعينات دخول عديد من البطاقات البلاستيكية إلى النشاط المصرفي، و زاد من أهميتها و تعدادها بتطور التجارة الدولية و تطور وسائل الدفع الإلكترونية، و نمو حجم التجارة الإلكترونية. و تعتبر بطاقة الائتمان من أهم هذه البطاقة، وهي حالياً الأكثر انتشاراً في العالم حيث يزداد استخدامها بمعدل مرتفع في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية و يلاحظ البعض أن الغالبية العظيمة من المشتريات عبر الانترنت ما تزال تتم بواسطة بطاقة الائتمان و هذا يعني أن الانتشار الواسع الناطق لهذه النوعية من البطاقة يعود إلى جانب هام إلى زيادة شراء السلع و الخدمات عن طريق شبكة الانترنت أي إلى زيادة حجم التجارة الإلكترونية¹.

أ. تعريف بطاقة الائتمان:

هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية، تصدرها المصارف أو منشآت التمويل الدولية تمنح للأشخاص لهم حسابات مصرفية و هي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة، و بموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل الحاملين لهذه البطاقة على ائتماناً مجانياً متفق عليها مع المصرف على منح هؤلاء المتعاملين الحاملين لهذه البطاقة

¹ احمد عبد الخالق، البنوك و التجارة الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي، بعنوان الجديد في التمويل المصرفي، الجزء الثاني، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص 478.

ائتمانا مجانيا يقومون سداده بعد مدة¹، و يطلق لفظ بطاقة الائتمان، و التي تعبر عن لفظ ائتمان و اعتماد، و هذه البطاقة فضلا عن كونها أداة للوفاء أو الدفع مثل بطاقة ضمان الشيك، فإنها تمنح حاملها ائتمان مصرفيا قصيرا الأجل، و لهذا يطلق عليها مصطلح بطاقات الائتمان².

و لعل ابرز تعريف للبطاقة هو ما عرفه مركز البطاقات بالبنك الأوربي بأنها أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات مقبولة على نطاق واسع محليا و دوليا لدى الأفراد و التجار و المصارف كبديل للنقود لدفع قيمة السلع و الخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه للسلعة أو الحصول على الخدمة على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من المصرف المصدر للبطاقة عن طريق المصرف الذي صرحه له بقبول البطاقة كوسيلة دفع، و يطلق على عملية التسوية بين المصارف اسم نظام الدفع الإلكتروني.

و مما سبق يمكن القول بان بطاقة الائتمان أداة دفع أو وفاء للالتزامات المالية و هي تقدم للبائع من قبل حاملها على أن يكون مصدر البطاقة مسؤولا عن الدفع للبائع، و يكون حامل البطاقة مسؤولا عن الدفع لمصدر البطاقة و لهذا فهي أداة دفع سواء كان هذا الدفع نقدا ورقيا أو قيود محاسبية أو دفع ائتمانيا أي قرض على الذمة أو الحساب. و على الرغم من شيوع وصف بطاقة الائتمان بالنقود البلاستيكية، إلا أن هناك تحفظ على هذا الوصف باعتبار أن البطاقة الائتمانية لا تمثل نقودا في حد ذاتها، و إنما هي مجرد أداة لتداولها، شأنها في ذلك شأن الشيكات التي تستخدم في السحب من حسابات العملاء لدى المصارف و التي يطلق عليها نقود الودائع³.

ب. نشأة و تطور بطاقة الائتمان: يعود الفضل في استخدام هذه الأداة إلى شركات البترول الأمريكية التي استخدمتها في مطلع العقد الثاني من القرن العشرين و في عام 1950 ادخل الأمريكي بطاقات (DINERS CLUB) هذه البطاقات في المجال التجاري و استخدمها كوسيلة دفع هامة في الأعمال المصرفية. بدأت صناعة البطاقة عموما أول الأمر في بصورة بطاقات تجارية ثم بطاقات السفر و السياحة، ثم البطاقة الائتمانية⁴، و كانت العلاقة بين بطاقات المحلات التجارية و زبائنها علاقة ثنائية حيث كانت هذه المحلات مستفيدة من إصدار هذه

¹ عبد الهادي النجار، بطاقات الائتمان و العمليات المصرفية الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي، بعنوان الجديد في التمويل المصرفي، الجزء الأول، لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص 27.

² سنحون محمود، النظام المصرفي بين النقود الورقية و النقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2002، ص 65.

³ سميحة القليوبي، وسائل الدفع الحديثة البطاقة البلاستيكية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي، بعنوان الجديد في التمويل المصرفي، الجزء الثاني، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص 59.

⁴ عبد الهادي النجار، نفس المرجع السابق، ص 39.

البطاقات من جهة ضبط العمليات التجارية مع العملاء و زيادة حجم المبيعات، ثم تطورت أنظمة الدفع الإلكترونية و أصبحت واسعة الاستعمال في جميع المحلات وللأداء الخدمات بمختلف الأنواع.

ج. أطراف التعامل في بطاقة الائتمان:

أطراف التعامل في بطاقة الائتمان هم بشكل عام على التوالي:

- **المركز العالمي للبطاقة:** كمؤسسة عالمية تتولى إنشاء البطاقة و رعايتها و الموافقة على عضوية المصارف في جميع أنحاء العالم للمشاركة في إصدارها و تسوية المستحقات المالية بينهم و القيام بدور المحكم لحل أي نزاعات نشأة بين المتعاملين بالبطاقة و أهم هذه المؤسسات VISA - EXPREX - MASTAR.
- **مصدر البطاقة:** و هي المصارف المنتشرة في جميع أنحاء العالم حيث تتعاقد مع المركز العالمي للبطاقة للاشتراك في عضوية إصدارها ثم الاتفاق مع التجار المحليين لقبول البيع بموجبها، و الترويج للبطاقة، ثم الرجوع على المصدر بالثمن المستحق.

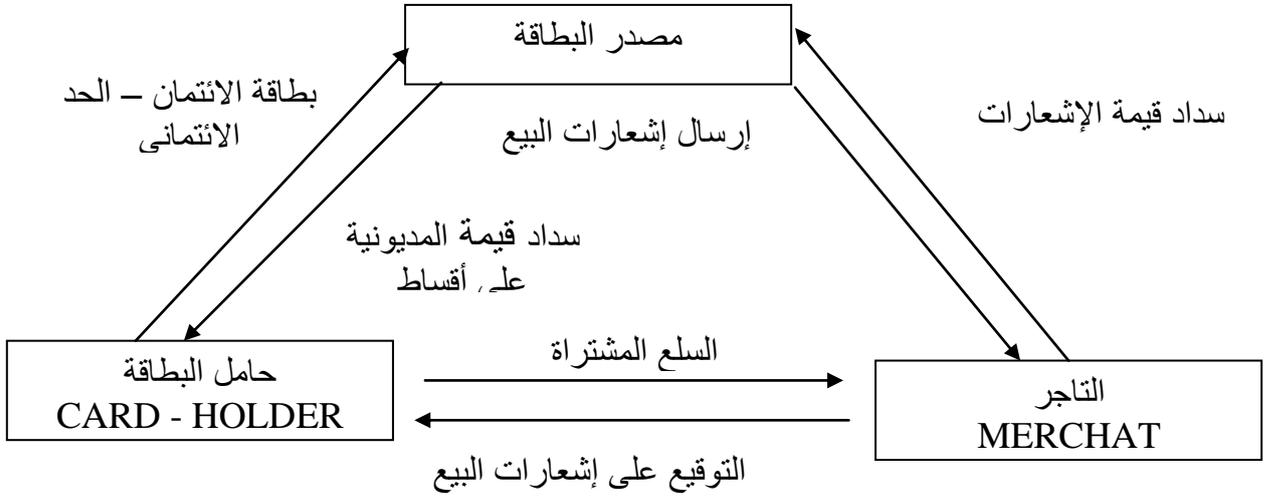
- **حمل البطاقات:** هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي تصدر البطاقة لصالحه بناء على طلبه بهدف استخدامها الشخصي و انتفاعه بخدماتها. كما قد يخوّل استعمالها لشخص آخر ويكون هو المسؤول عن تسديد المبالغ التي يدفعها البنك للتاجر¹.

- **التاجر:** و هي اصطلاح يطلق على الشركات و المؤسسات التي يتم اتفاق المصدر معها على القبول البيع لحامل البطاقة ثم الرجوع على المصدر بالثمن المستحق عليها.

- و من الناحية التعاقدية، فانه يمكن النظر إلى المركز العالمي للبطاقة و المصدر المحلي كطرف واحد لان التزاماتهم و حقوق تجاه الطرفين الآخرين واحد و بالتالي فانه من الناحية التعاقدية يوجد ثلاثة أطراف و هم:
- مصدر البطاقة، التاجر، حامل البطاقة و فيما يلي شكل أطراف التعامل بالبطاقة و العلاقة بينهم.

¹ اوجاني جمال، النظام القانوني للبطاقة الائتمانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص قانون، قسم العلوم القانونية و الإدارية، 2016، 2015، ص 49.

الشكل رقم(02): أطراف التعامل ببطاقة الائتمان و العلاقة بينهم.



المصدر: عبد الهادي النجار، مرجع سبق ذكره، ص 39.

د. أنواع البطاقات: و هناك عدة أنواع للبطاقة الائتمان يمكن ذكر منها ما يلي:

- أنواع البطاقات بحسب المزايا التي تمنح لحاملها: و يوجد نوعان:
- البطاقة العادية أو الفضية: هي ذات حدود ائتمانية منخفضة نسبيا ، و توفير هذه البطاقة جميع أنواع الخدمات المقدمة كالشراء من التجار و السحب النقدي من المصارف و أجهزة السحب الآلية.
- البطاقة الذهبية: و هي ذات حدود ائتمانية عالية لدى بعض المنظمات راعية البطاقة مثل (VISA) أو ائتماننا غير محدود بسقف معين لدى بعض مثل أمريكا اكسبريس (AMERICAN EXPPRESS)، و تصدر للعملاء ذوي القدرة المالية العالية، و بجانب ذلك يتمتع حاملها ببعض المزايا الإضافية المجانية مثل: التأمين ضد الحوادث و الحصول على استشارات طبية و قانونية و توصيل الرسائل إلى جميع أنحاء العالم، و أسبقية الحجز في الفنادق و شركات الطيران، و عادة ما يزيد رسم الاشتراك فيها عن البطاقة الفضية. كما توجد لدى المنظمات الأخرى أنواع أخرى تتفاوت في المزايا الائتمانية و الإضافية¹، مثل: البطاقة الخضراء و البطاقة الماسة التي تصدر عن أمريكان اكسبريس.

¹ عبد الهادي النجار، نفس المرجع السابق، ص 32.

– أنواع البطاقة بحسب الاستخدام: و يوجد منها نوعان هما:

* بطاقة الائتمان العادية: و هي النوع الأغلب و يستخدم في الشراء من التجار و الحصول على الخدمات و السحب النقدي من أجهزة السحب الآلي أو من المصارف المشتركة في عضوية البطاقة.

* بطاقة السحب النقدي الإلكتروني: و تستخدم فقط في عملية سحب النقود إما من أجهزة الصرف الآلي الدولية أو في الأجهزة القارئة لشريط المغناطيسي المزود بها المصارف المشتركة في عضوية البطاقة و إلى جانب ذلك هناك و على نطاق مستبق البطاقة المحلية و هي التي يقتصر استخدامها داخل حدود الوطن في المصرف المصدر للبطاقة و بالعملة المحلية، أما النوع الأخر و هو الأكثر انتشار فهو الذي يستخدم في جميع أنحاء العالم و بكل العملات.

– أنواع البطاقات بحسب الجهة المصدرة للبطاقة: و يوجد منها أربع أنواع¹:

* بطاقة تشارك في عضوية إصدارها جميع المصارف على مستوى العالم تحت رعاية منظمة عالمية مثل: بطاقة الفيزا، بطاقة الماستركارد.

* بطاقة تصدرها و ترعاها مؤسسة مالية واحدة، حيث تشرف مباشرة من خلال فروعها على عملية إصدار البطاقة و التسويات مع التجار دون أن تمنح تراخيص إصدار البطاقة لأي مصرف أو مؤسسة مصرفية أخرى، مثل: بطاقة أمريكان اكسپريس.

* بطاقات تصدرها مؤسسات تجارية ليستخدمها حاملوها في الشراء من هذه المؤسسات و فروعها مثل محطات البنزين و الفنادق و المطاعم الكبرى و تدفع المستحقات إلى المؤسسة مباشرة، أما بعد فترة مما يتضمن منح ائتمان منها إلى حاملي البطاقة، و أما في حصول حاملها على بعض الميزات مثل: تخفيضات في السعر أو تقدم الخدمة أخرى لهم.

* بطاقة ضمان الشيك: و هي بطاقات تصدرها المصارف لعملائها ليقدموها عند دفع مستحقاتهم بشيكات مسحوبة على المصرف لتأكيد أن الشيك ستصرف قيمته عند تقديمه للمصرف.

هذا و من الجديد بالذكر أن النوعين الأول و الثاني هما المقصودان حيننا نشير إلى بطاقات الائتمان حيث أنهما يتضمنان منح الائتمان لحامل البطاقة و تستخدمان على نطاق واسع على مستوى أنحاء العالم.

¹ نفس المرجع السابق ، ص 35 – 36.

و ثمة أنواع أخرى للبطاقات بحسب النظم التكوينية الرئيسية للبطاقة سواء كانت بطاقات مغطنة كالبطاقات الذكية، وكذلك هناك بطاقة قد سبق الإشارة إليها.

هـ . الدفع الإلكتروني باستعمال بطاقة الائتمان عبر شبكة الانترنت:

قبل أن تتحول معظم بطاقات الائتمان العالمية المعروفة اليوم، إلى وسيلة دفع إلكترونية فعلية عن بعد يمنح حاملها رقم سرياً يستخدمه في التوقيع الإلكتروني على عمليات الدفع، تجدر الإشارة إلى أن نظام استخدام بطاقة الائتمان اقتصر طويلاً على طريقتين هما¹: إما أن يصدر التاجر إيصالاً رقمياً يوقعه الزبون حامل البطاقة وإما أن يكتفي التاجر بتسجيل رقم البطاقة الظاهر وتاريخ صلاحيتها من دون الحصول على توقيع الزبون.

ففي ظهور شبكة الانترنت و تطور التجارة الإلكترونية عليها أدى إلى إيجاد صيغة جديدة للدفع الإلكتروني عبر شبكة الانترنت باستعمال بطاقة الائتمان، حيث يمنح حامل البطاقة رقماً أو رمزاً سرياً يستخدمه في عملية الدفع أو التحويل أو في سحب النقود أو غير ذلك من الخدمات التي تحصل جميعها عن بعد . إما عبر شبكات الاتصال الإلكترونية المصرفية أو عبر شبكات العالمية و منها على الخصوص شبكة الانترنت.

يسمى استخدام الرمز السري للدفع بالبطاقة بالتوقيع الإلكتروني، و على هذا الأساس يسير الدفع بواسطة البطاقة الائتمانية في إطار شبكة الانترنت. و تطرح هذه العملية عدة مخاطر، منها مخاطر متصلة بقضية القرصنة المعلوماتية المحتملة للأرقام السرية التي تتحول بداخله و احتمال تعرض هذه الأرقام لاعتداءات ذات طابع احتيالي، بما قد يهدد الأرقام أمن الصفقات الحاصلة عبر الشبكة برمتها لذلك لا بد من وجود نظام دفع إلكتروني آمن يعتمد على الآليات و الوسائل الشائعة اليوم في مجال التشفير، بالإضافة إلى ذلك لا بد من تقنين هذه العمليات سواء على مستوى الوطني أو الدولي، مما يضمن حقوق كل الأطراف في حالة وقوع هذه الأخطار.

ثانياً: النقود الإلكترونية

الحديث عن النقود الإلكترونية يقتضي علينا تعريفها ثم تحديد تقسيماتها و خصائصها الأساسية:

أ. تعريف النقود الإلكترونية: يشمل مصطلح النقود الإلكترونية مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة لتزويد المستهلكين ببدائل لطرق الدفع التقليدية و إزاء تنوع هذه المنتجات و التطور المتلاحق فيها، فإنه من الصعب

¹ طوني عيسى، الدفع الإلكتروني بالبطاقة الائتمانية في شبكة الانترنت، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي، بعنوان الجديد في التقنيات المصرفية، الجزء الأول، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص 240 .

التوصل إلى تعريف جامع و مانع يتضمن كافة نظم النقود الإلكترونية على نحو يميزها بدقة من النواحي القانونية و التقنية و الاقتصادية و أن مصطلح النقود الإلكترونية يشمل على وجه الخصوص على صورتين هما¹:

- الصورة الأولى هي البطاقات السابقة الدفع المعدة للاستخدام في أغراض متعددة و يطلق عليها أيضا تعبير البطاقات مختزنة القيمة أو محفظة النقود الإلكترونية.

- الصورة الثانية: هي آليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شبكات الحساب الآلي المفتوحة خاصة الانترنت. و التي يطلق عليها أحيانا نقود الشبكة أو نقود السائلة الرقمية (DIGITAL CASH)

مما سبق ذكره يتبين أن تعبير النقود الإلكترونية يستخدم أساسا للإشارة إلى مجموعة متنوعة من آليات و طرق الدفع محدودة القيمة تتميز بأنها قد سبق تسديد قيمتها أو تختزن قيمتها بداخلها.

ب. تقسيمات النقود الإلكترونية: هناك تقسيمات عديدة مقترحة للنقود الإلكترونية، فمن حيث متابعتها والرقابة عليها نفرق بين ما يلي²:

- **نقود الكترونية قابلة لتعرف عليها:** و تتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف في بداية التعامل، ثم الاستمرار كما هو الشأن بالنسبة لبطاقات الائتمان في متابعة حركة النقود داخل النظام الإلكتروني و حتى يتم تدميرها في نهاية المطاف.

- **نقود الكترونية (غير اسمية مغلقة الهوية):** و هي تستخدم تماما كالأوراق النقدية من حيث كونها مثبتة الصلة بمن يتعامل بها، فلا تترك وراءها أثرا يدل على هوية من انتقلت منه أو إليه.

كما يمكن تقسيمها حسب أسلوب التعامل بها و يمكن أن نميز بين ما يلي³:

- **نقود الكترونية عن طريق الشبكة:** و هي نقود رقمية يتم في بداية سحبها من مصرف أو مؤسسة مالية أخرى، و تخزينها في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسوب الشخصي و بالضغط على الفأرة الخاصة لهذا الجهاز ترسل النقود الرقمية عبر الانترنت إلى المستفيد في ظل إجراءات تضمن لهذا التعامل قدرا كبيرا من الأمان و

¹ احمد جمال الدين موسى، النقود الإلكترونية و تأثيرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي، بعنوان الجديد في التقنيات المصرفية، الجزء الأول، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2002، ص 122.

² نفس المرجع السابق، ص 122.

³ MASTAFA Hashem, sherif, la monnaie électronique, édition roolles, Paris 2000, P 48.

السرية، فهي نقود حقيقية و لكنها رقمية و ليست مادية و تتطلب معظم الأنظمة المطروحة حاليا و التي تستخدم هذا الأسلوب اتصال طرفي التعاقد إلكترونيا بالمصدر للتأكد من سلامة النقود المتداولة و هو ما يقلل من احتمالات الغش و التزيف.

- **نقود الكترونية خارج الشبكة:** و هنا تتم التعاملات دون الحاجة للاتصال مباشرة بالمصدر، فهي تتخذ عادة صورة بطاقة يجوزها المستهلك و تتضمن مؤشرا يظهر له التغيرات التي تطرأ على قيمتها المخترنة بعد إجراء كل تعامل نقدي، و هي تثير قدرا أكبر من المشاكل خاصة فيما يتعلق بالأمان من مخاطر الصرف المزوج.

ج- خصائص النقد الإلكتروني: يتميز النقد الإلكتروني بعدة خصائص يمكن ذكر أهمها على النحو التالي¹:

- انه يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي.

- يسمح النقد الإلكتروني بتحويل القيمة إلى شخص آخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية.

- انه يسمح بالتحويل عن بعد عبر شبكة عامة كشبكة الانترنت أو شبكات الاتصال اللاسلكية.

- يتناسب مع التعاملات النقدية القليلة القيمة.

- يتميز بالقابلية للانقسام و لكونه متاحا بأصغر وحدات النقد الممكنة تيسر لإجراء المعاملات محدودة القيمة.

- التعامل فيه متاحا في كافة الأوقات والظروف و يناسب مع الطبيعة الكونية للانترنت و ما تقتضيه من استمرار المبادلات الدولية وحتى في ظل اختلاف التوقيت من بلد لآخر.

و ما يضاف في هذا الإطار هو أن حياة النقود الإلكترونية تمر بثلاث مراحل و هي²:

* الإصدار لصالح صاحب البطاقة.

* الانتقال من صاحب البطاقة إلى طرف ثالث كالبائع الذي انتقلت إليه النقود الإلكترونية.

* تدمير النقود الإلكترونية عن طريق قيام الطرف الثالث باسترداد مقابلها من النقود التقليدية من المصدر.

ثالثا: الحافظة الإلكترونية

تتخذ الحافظة الإلكترونية عدة أشكال، فقد تكون عبارة عن بطاقة بلاستيكية أو قرص مرنا يمكن إدخاله في

فتحة القرص المرن في جهاز الحاسوب الشخصي، و يمكن استخدام الحافظة الإلكترونية للدفع عبر الأسواق

الإلكترونية، أو عبر شبكة الانترنت و حتى في الأسواق التقليدية والتي تستعمل طبعا لأنظمة الدفع الإلكتروني.

¹ – MICHEL Aglietta et LAURENCE Scialam, seconde génération de monnaie electronque, nouveaux défis. Problèmes économiques, la documentation française, N : 2785, 2002, P 26.

² احمد جمال الدين موسى، نفس المرجع السابق، ص 141 – 142.

و بذلك فان المحافظة الالكترونية في خدماتها شبه الوظيفية المماثلة للمحافظة المادية التي يحتفظ فيها ببطاقات الائتمان و النقد الالكتروني و الهوية الشخصية ومعلومات اتصال المالك، و تقدم هذه المعلومات على موقع فحص التجارة الالكترونية¹. كما تخزن المحافظة الالكترونية معلومات الشحن و الفواتير الشاملة، أسماء المستهلكين... الخ. و المحافظ الالكترونية مفيدة بصفة عامة، فهي توفر قدرا كبير من الوقت كما توفر إمكانيات تسويق عمليات التجارية بأكثر قدر وتمنح إمكانية التسوق الالكترونية، زيادة على جعل البطاقات المختلفة الدفع في بطاقة واحدة على الأقل ما يوفر الجهد و المال.

رابعاً: الشيك الإلكتروني

تحاول المؤسسات المالية و المصرفية تطوير كافة وسائل الدفع المصرفية لتناسب مع مقتضيات التجارة الالكترونية، و في هذا المجال تم تطوير استخدام الشيكات الورقية إلى نظام الشيكات الالكترونية². و الشيك الإلكتروني مثل الشيك التقليدي فهو أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ إلى المستفيد أو حامله، غير انه يختلف عنه في انه يرسل إلكترونياً عبر الانترنت، فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى المصرف ليتم تحويل المبلغ لفائدته، ثم يعيده إلى المستفيد مؤكداً له عملية التحويل³، كما يمكن النظر إلى الشيك على انه مكافئ للشيكات التقليدية فهو عبارة عن وثيقة الكترونية تحتوي البيانات التالية⁴: رقم الشيك، اسم الدافع، رقم حساب الدافع، اسم المصرف، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية، التوقيع الإلكتروني للدافع، التظهير الإلكتروني للشيك المستفيد. و قد تبنت عدة مصارف فكرة بناء مواصفات قياسية للشيكات الرقمية من أهمها سيتي بنك، بنك بوسطن، و ذلك لأهميته هذا النوع من الشيكات للعمل في المستقبل.

المطلب الثالث: القواعد القانونية الناظمة للصيرفة الالكترونية

أدى استخدام وسائل الدفع الالكترونية و النمو السريع لاستخدام شبكة الانترنت في مجال التجارة الالكترونية خلال السنوات الأخيرة و الذي اظهر عديد من المشاكل تولد عنها ظهور مخاطر كبيرة للعمل التجاري

¹ طارق عبد العال حماد، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر 2004/2003، ص 30.

² رأفت رضوان، نفس المرجع السابق، ص 69.

³ رحيم حسين، هوارى معراج، نفس المرجع السابق، ص 322.

⁴ فاروق سيد حسين، التجارة الالكترونية و تأمينها، هلا للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر 2001، ص 27 - 28.

عامة و المصرفي خاصة و بالتالي سنحاول التطرق إلى المخاطر في العمل المصرفي الإلكتروني، و مقابل ذلك نتطرق إلى القواعد و التشريعات التي تم سنها أو اقتراحها للحد من هذه المخاطر.

أولاً: ماهية المخاطر المصرفية

في معرض نشاط المصرفي للمصارف تتعرض إلى العديد من المخاطر، سواء مخاطر تقليدية أو جديدة، و مهم يكن فانه لا يمكن فهم المخاطر الجديدة دون الرجوع إلى التقليدية¹.

أ- المخاطر التقليدية: و تشمل المخاطر المتعلقة بالقروض، خطر السيولة، خطر انخفاض العملة، مخاطر عملية(نتيجة أخطاء بشرية أو تقنية)، خطر تغيير أسعار الفائدة.

ب- المخاطر الجديدة المصرفية: من الصعب جدا إعداد قائمة كاملة متكاملة عن المخاطر المصرفية الجديدة التي يمكن للمصارف التي تباشر الصيرفة الإلكترونية أن تواجهها، و ذلك بسبب التطور السريع في مجال تقنيات الاتصالات. و سنحاول ذكر الأهم منها، كما يجب الإشارة هنا إلى أن جميع المخاطر التي سوف نتطرق إليها هي مخاطر ناتجة عن استعمال الصيرفة الإلكترونية و النقود الإلكترونية و تشمل ما يلي:

- المخاطر العلمية: تنتج المخاطر العملية في الصيرفة الإلكترونية من احتمالات الخسارة الناتجة من خلل في شمولية النظام أو من أخطاء العملاء أو من برنامج الكتروني غير ملائم للصيرفة و النقود الإلكترونية معا، و تشمل ما يلي:

* خطر عدم حماية النظم الإلكترونية.

* مخاطر احتياله.

* سوء استعمال الخدمات المصرفية و النقود الإلكترونية من قبل العميل.

- مخاطر تتعلق بسمعة المصرف: و هي عبارة عن خلاصة سمعة سيئة للمصرف بين الجمهور مما نتج عنه خسارة كبيرة في عدد الزبائن و في الأموال، و عادة ما تنتج السمعة السيئة من ردة فعل المصرف على تصرفات من شخص ثالث²، فمثلا في النقود الإلكترونية مصير و تصرفات المؤسسات تتعلق إلى درجة كبيرة بالشركات إلى تصمم النظام الإلكتروني وتقدم خدمات شبكة الاتصالات... الخ.

¹ موسى خليل مزي، القواعد القانونية الناظمة للصيرفة الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي، بعنوان الجديد في التقنيات المصرفية، الجزء الأول، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات الحقوق الخلي، لبنان، 2002، ص 267.

² موسى خليل مزي، نفس المرجع السابق، ص 267.

– **مخاطر القانونية:** تكون هناك مخاطر قانونية عندما لا يحترم المصرف القواعد القانونية و التشريعات النافذة و الأعراف المصرفية و التجارية أو عندما لا تكون هناك نظم قانونية واضحة و دقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة¹، و تتعلق غالبية المخاطر القانونية بالتوقيع الإلكتروني، عدم صحة البنود أو عدم قابليتها لتنفيذ القانون الواجب التطبيق.

– **المخاطر التلقائية:** تشمل مختلف المخاطر التي تظهر في النظام نقل الأموال إلكترونيا و حتى في الأسواق المالية الإلكترونية مما يصعب على المشاركين في النظام تنفيذ التزاماتهم ، كما يمكن أن يؤدي إلى عدم قدرة مشاركة طرف آخر للقيام بدوره في تنفيذ التزاماته في موعدها.

ثانيا: القواعد القانونية لإدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية.

سنحاول التطرق للنموذج المعد من قبل لجنة بازل المصرفية*، و نموذج الاتحاد الأوروبي لأهميته و أخيرا لأحدث القواعد و المختارة من الدول العالم التي شهدت تطور كبير في هذا المجال ألا و هي هونغ كونغ.

أ – **نموذج لجنة بازل:** يجب على السلطات عند مراقبة المصارف و الإشراف عليها التأكد أن لدى المصارف نظام إداريا جيدا و إستراتيجية واضحة و محددة و كافية للسيطرة على هذه المخاطر، انطلاق من وجهة النظر هذه، أعدت لجنة المدفوعات و نظام التسوية (COMMITTE ON PAYMENT AND SETTLEMENT

SYSTEM) التابعة للجنة بازل وهي نفسها تابعة لبنك التسوية الدولية ، نموذجا لحماية نظام الأموال الإلكترونية². وفق هذا النموذج العناصر الأساسية لحماية نظام النقود الإلكترونية تتضمن المحاسبة دوريا و المراقبة الداخلية المستمرة و الفصل بين المسؤوليات و المعلومات التي تصل إلى موظفي المصرف إضافة إلى الفحص و التطوير المستمر لأجهزة الحاسوب و أنظمة المعلوماتية فيها و الاستخدام المادي للمعلومات المنقولة إلكترونيا(أي بعد طبعها على الورق) بمجموعة هذه العناصر تشكل الخط الأول للحماية ضد المخاطر.

لذلك تقترح لجنة بازل وضع إستراتيجية متكاملة عند المصارف لمواجهة الأوجه الجديدة للمخاطر المالية في المصرف، و هذه الإجراءات تتضمن ثلاثة عناصر أساسية يمكن إنجازها على أنها إجراءات لتقدير الخطر و السيطرة على إمكانية التعرض لخطر و التعرض للخطر و إدارة الخطر و يمكن شرحها على النحو التالي:

¹ نفس المرجع السابق، ص 267.

* لجنة بازل: هي لجنة للرقابة المصرفية تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشر تهدف إلى وضع معيار موحد لرأس المال بين كافة البنوك - هي عبارة عن لجنة تتكون من ممثلي محافظي البنوك المركزية بهدف مراقبة أعمال المصارف و الإشراف عليه.

² نفس المرجع السابق، ص 270.

-تقدير المخاطر: تقدير المخاطر عبارة عن إجراءات مستمرة تتضمن ثلاثة مراحل و هي:

* تحديد المخاطر التي يمكن للمصرف أن يتعرض لها.

* تحديد مقدار الخطر الواجب اتخاذه من قبل مجلس إدارة المصارف.

* مقارنة الخطر مع غيره من المخاطر و تحديد قدرة و إمكانية مواجهته.

- الحد من التعرض للمخاطر: وفق اقتراحات لجنة بازل المقصود بالحد من التعرض لمخاطر هي إدارة و الحد

من هذه المخاطر ،هذه الخطوة تتضمن مراحل عدة وهي¹:

*وضع سياسة و إجراءات حماية المصرف إلكترونيا.

*الاتصالات الداخلية (الاتصال و الحوار المستمر بين إدارة المصرف و الإطارات العليا في المصرف حول سياسة

الصيرفة الالكترونية الواجب إتباعها من قبل المصرف و فن الخطة الموضوعة من قبل إدارته).

*تحديث المتطلبات الالكترونية و تطورها.

*التعاون و التنسيق الإقليمي و الدولي بين المصارف حول الصيرفة الالكترونية.

*إرشاد و تثقيف العميل.

*وضع خطة مضادة للأعطال الالكترونية.

- مراقبة المخاطر:عملية مراقبة المخاطر مهمة، خاصة في مجال الصيرفة الالكترونية، بسبب استعمال الشبكات

الالكترونية و الانترنت و تتضمن مراقبة المخاطر عنصرين أساسيين هما²:

*نظام الفحص و المراقبة الدورية.

*تدقيق الحسابات و ذلك بالاستفادة بالخبراء و الشركات المتخصصة.

و يتميز نموذج لجنة بازل كونه تطرق إلى كيفية مواجهة المخاطر في الصيرفة الالكترونية و العقود الالكترونية

بالإضافة إلى نصائح و توجيهات متجانسة و متباينة، إلا أنها غير محددة إذا أنها لم تتطرق إلى قضايا مهمة مثلا:

التوقيع الالكتروني و القانون المطبق على عمليات الصيرفة الالكترونية .

ب - نموذج الاتحاد الأوروبي:يسعى الاتحاد الأوروبي حاليا إلى اعتماد تشريع موحد يتناول حلول للمشاكل

قانونية مختلفة في التجارة الالكترونية مثل العقود الالكترونية وإبرامها، والتوقيع الالكتروني...الخ.ضمن هذا المسعى

أصدرت اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي في عام 1997 وثيقة بعنوان مبادرة الاتحاد الأوروبي

¹ موسى خليل مزي، نفس المرجع السابق، ص 270.

² نفس المرجع السابق، ص 271.

في التجارة الإلكترونية وقد شملت هذه الوثيقة على اقتراحات اعتماد نظام قانون لمقدمي الخدمات الإلكترونية في السوق الأوروبية، فقد أظهرت هذه الوثيقة أهمية حماية النظم القانونية و أدواتها مثل التوقيع الإلكتروني و حماية وسائل الدفع الإلكترونية¹، كما قدمت هذه اللجنة اقتراحات أخرى تسعى من خلالها إلى توحيد التشريعات الأوروبية حول التجارة الإلكترونية

و سنحاول إعطاء بعض النقاط الهامة في هذا المشروع على النحو التالي:

- تحديد مكان إقامة الخدمات الإلكترونية: يعتبر الاتحاد الأوروبي مكان إقامة (موقع) مقدم الخدمات لا يعني القانون الواجب التطبيق أو القضاء المختص للنظر للنزاع عند نشوئه في العقود المبرمة بالطرق الإلكترونية² فمثلا: مصرف يتخذ من فرنسا مكان لشاطه التجاري و ابرم عقد بواسطة طرق الاتصالات الإلكترونية مع شخص مقيم في ألمانيا، لمعرفة القانون الواجب التطبيق يجب معرفة مكانة إقامة مقدم الخدمات (فرنسا) في مثالنا و قواعد التنزع القوانين التي يمكن أن تطبق في حالة نشوء نزاع بينهما ، أي يمكن أن يخضع العقد الإلكتروني لقواعد القانون الفرنسي أو الألماني أو أية دول أخرى،

و نلاحظ أن المشرع لم يحدد مكان إقامة الخدمات الإلكترونية بل تركه للتشريعات الداخلية لكل دولة.

- صحة العقود الإلكترونية: يتطرق مشروع التوجهات إلى متطلبات إبرام العقد الإلكتروني و إعداد الطرق التقنية للتأكد من صحة الإيجاب و القبول و الاعتراف بقانونيتها من جهة و الاعتراف بصحة إبرام هذه العقود من جهة أخرى، حيث يعرف التوقيع الإلكتروني بأنه بيانات في شكل الكتروني مدرجة في رسائل بيانات أو مضافة إليها أو مرتبطة منطقيًا يجوز أن تستخدم لتعريف هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات و لبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات³.

و قد أكدت التعليمات على ضرورة اعتماد نظام أو معيار دولي و احد بهذا الخصوص. و التوسع في اعتماد

التوقيع الإلكتروني يقود حتما إلى توسيع التجارة الإلكترونية بما في ذلك العمليات المصرفية و طرق الدفع

الإلكترونية لان المعيار الدولي يعني الاستقرار و الحماية لعمل التجاري و يقلل من مخاطر الاحتيال و الأخطار الأخرى⁴.

¹ موسى خليل مزي، نفس المرجع السابق، ص 278.

² نفس المرجع السابق، ص 280.

³ حسين شحادة الحسين، العمليات المصرفية الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي، بعنوان الجديد في التقنيات المصرفية، الجزء الثاني، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2002، ص 223.

⁴ موسى خليل مزي، نفس المرجع السابق، ص 285.

ج - النموذج المقدم من هونغ كونغ:

قامت اللجنة القيادية المشرفة على تعزيز البنية المالية بهونغ كونغ بتطوير نموذج الخاص حول إدارة المخاطر في الخدمات المالية و الذي أساسها مخاطر الأوراق المالية و السوق الثانوية بالإضافة إلى الصفقات الالكترونية المستعملة في الصيرفة الالكترونية، تشكل البنية التحتية الالكترونية حيز الزاوية في برنامج هونغ كونغ وهدفها الأساسي من ذلك تقليل المخاطر بشكل ممتاز، حيث يتألف نظام البنى التحتية الالكترونية في هونغ كونغ من أربعة عناصر هي¹:

- اتفاقية مقاصة واحدة من اجل إدارة المخاطر بشكل أفضل لكي تكون اتفاقية التقاص متكاملة، بحيث يجب أن تشمل العناصر التالية:

* إنشاء إدارة تقاص مباشرة.

* نظام تقاص مباشر للأموال بين المصارف.

* محفظة أموال مؤسسة و القدرة على إدارة المخاطر ووضع إجراءات متزامنة تشمل عمليات التقاص.

- إجراءات مباشرة بين المستخدمين للاتصال الإلكتروني من اجل تحسين السعر والفاعلية.

- سوق الأوراق المالية الالكترونية: من اجل نقل سوق الأوراق المالية في هونغ كونغ إلى سوق إلكتروني، وضعت السلطات حيز التنفيذ كمايلي²:

* إصدار أوراق مالية جديدة إلكترونية.

* إبدال الأوراق المالية الورقية القديمة بأوراق الكترونية و تشجيع هذا التحويل.

* تبني وثيقة شاملة لجميع الإصدارات الواردة في شركات مقيمة خارج هونغ كونغ.

* اعتماد أموال (النقود) الكترونية في تجارة الأوراق المالية الالكترونية.

- هيكلية تقنية مفتوحة و عملية و آمنة.

و نستنتج مما سبق أن نظام هونغ كونغ يعتبر الأكثر تطوراً و الذي يسعى إلى السيطرة على المخاطر من خلال إنشاء نظام تكنولوجي عالمي و تجنب المخاطر من خلال اعتماد نظام تقاص واحد بين مستخدمي النظام الإلكتروني بموجب إجراءات مباشرة و من خلال سوق الأموال الالكترونية.

¹ موسى خليل مزي، نفس المرجع السابق، ص 286 .

² نفس المرجع السابق، ص 288.

خلاصة الفصل:

نتج عن النمو المتسارع لوسائل الدفع الحديثة و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات آثار كبيرة على المصارف و ذلك من ناحية أشكال هذه المصارف و تسويق خدماتها.

فلقد أتاحت الصيرفة الإلكترونية للمصارف خدمات متطورة استطاعة من خلالها تخفيض التكلفة و زيادة حجم السوق المستهدف من خلال الخدمة المصرفية عن بعد بمختلف أنواعها، كما اثر ذلك على عملاء المصارف، من خلال تخفيض تكلفة الخدمة المصرفية و السرعة و الفعالية، و بدون الانتقال إلى المصرف، كما اثر ذلك على جميع القطاعات خاصة القطاع التجاري، من خلال زيادة رقم أعماله و ارتفاع عدد متعامليه.

و لقد تطورت الصيرفة الإلكترونية إلى أن أصبح هناك مصارف تعمل عن بعد أو ما يسمى بالمصارف الإلكترونية، هذا الكيان الافتراضي المصرفي، مما فتح فرص جديدة للمتعاملين، حيث يعمل البنك الإلكتروني عبر الشبكات الاتصال و بدون مقر، و يختلف المصرف العادي على الإلكتروني، فمن حيث الخدمة فهناك خدمات مصرفية عن بعد، أما المقر فهناك مقر على شبكات الاتصال و التي أبرزها الانترنت.

يعمل البنك الإلكتروني في ظل بيئة تجارية إلكترونية و اقتصاد يعتمد على تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات و قد طرح موضوع الصيرفة الإلكترونية عدة قضايا، و منها الإطار القانوني و أمن المعلومات المالية و المصرفية، و رغم كل الجهود المبذولة في معالجة هذه القضايا، لكن غير كافية، و ذلك لحداثة هذه التقنيات و تطورها بسرعة ولعل أهم مشكل يتمثل في حجية الإثبات العقود الإلكترونية، و لكن هذه القضايا مطروحة عالميا وخصوصا في الدول المتقدمة و تبقى الدول المتخلفة بعيدة عنها.

الفصل الثاني

التطور التاريخي للنظام المصرفي الجزائري

تمهيد:

عرف النظام المصرفي الجزائري منذ نشأته غداة الاستقلال إلى يومنا هذا عدة تحولات، أفرزتها معطيات داخلية متعلقة به، و أخرى خارجية متعلقة بالبيئة الخارجية الدولية.

فبعد أن أفتكت الجزائر استقلالها كان لها نظام مصرفي تابع للأجنبي يمثل مصالح الاقتصادية لتلك الدول، فبادرت السلطات حينئذ بالقيام بإصلاح المنظومة المصرفية من اجل بناء نظام وطني مصرفي يتماشى مع السياسة الاقتصادية المنتهجة، وقد فرض هذا التوجه على المصارف النشاط في وضعية لا تسمح لها بالتطور و الاستمرار، إلا أن جاء الإصلاح المصرفي البارز، و هي إصلاحات التسعينات من القرن العشرين من خلال قانون النقد والقرض (90 / 10) التي كانت مدخل جديد للتوجه نحو اقتصاد السوق، حيث أنشأت المصارف الخاصة الوطني أو الأجنبية، وعودت بنك الجزائر إلى المهام المنوطة بالمصارف المركزية في الدول المتقدمة، إلا أن بقايا المرحلة الانتقالية مزالت تأثر على أداء الخدمة المصرفية في الجزائر، رغم كل الجهود المبذولة و ذلك من خلال تطهير المصارف العمومية و إيجاد سوق نقدية و إيجاد إطار تشريعي مناسب.

و سنحاول إجراء مسح كامل على التطور التاريخي للنظام المصرفي الجزائري.

- المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال.
- المبحث الثاني: أهم الإصلاحات المصرفية في فترة التسعينات.
- المبحث الثالث: التطورات المصرفية في الجزائر بعد الاصلاحات.

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال.

لقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال مؤسسات مالية و مصرفية تابعة للقطاع الأجنبي، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ، ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل جهودات كبيرة لبعث التنمية في جميع المجالات و منها القطاع المالي و المصرفي، فأنشأت المؤسسات المالية و النقدية الضرورية و التي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة و أمت المصارف الموجودة من قبل و أنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم و متطلبات التنمية.

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري (النشأة و الانطلاق)

تعرض النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال و حتى نهاية الستينات إلى بعض التحولات و التعديلات من خلال عدة مراحل فرضتها في البداية أرادة الانفصال و الاستقلال عن التبعية المالية للمستعمر، و في الفترة اللاحقة إلى الامتثال لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أولا: نشأة النظام المصرفي الجزائري

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسع، لذلك كان عليها أن تتخذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها وسيادتها، لأن النظام البنكي الموروث كان متكونا في أغلبه من بنوك أجنبية والتي رفضت تمويل الاقتصاد الجزائري، و من بين هذه الإجراءات إنشاء الهيكل الضرورية لذلك.

أولا- الخزينة العامة : عقب الاستقلال مباشرة، تمثلت الخطوة الأولى في الفصل بين الخزينة الفرنسية والخزينة الجزائرية، و من جراء ذلك انبثقت الخزينة الجزائرية في 8 أوت 1962، والتي أخذت على عاتقها الوظائف التقليدية للخزينة، زيادة على ذلك كلفت بنقل قروض الاستثمار للقطاع الاقتصادي و قروض التجهيز الممنوحة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، نظرا لنقص الموارد المالية، مستهدفة في ذلك تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المحددة من طرف الدولة.¹

ثانيا- البنك المركزي الجزائري . A . C . B (بنك الجزائر حاليا): تأسس هذا البنك بموجب القانون رقم

62 / 144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962، وهو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ورأس مال البنك هو ملك للدولة، ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من قبل

¹ شاكور القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر، 2008، ص 6

رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير المالية، والبنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت بل مع المصارف والدولة المتمثلة في الخزينة العامة

1 .

ومن بين خصائص البنك المركزي الجزائري ما يلي:

- يحتل صدارة الجهاز المصرفي وهو يمثل السلطة الرقابية العليا على البنوك التجارية.
- يعتبر مؤسسة عامة يهدف إلى خدمة المصلحة العامة وتنظيم النقود والائتمان .
- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية .
- يتميز مبدأ الوحدة أي وجود بنك مركزي واحد.
- وقد أوكلت للبنك مجموعة من المهام منها²:
- له صلاحية إعادة الخصم للبنوك وخصم السندات العمومية والخاصة، كما يمكنه إدخال سندات ممثلة للقروض متوسطة الأجل في محفظة الأوراق المالية.
- له صلاحية منح الخزينة سلفات مكشوفة على حسابها الجاري.
- يساعد الدولة في المفاوضات التي تجريها في المجال النقدي والمالي مع المنظمات، المؤسسات المالية والنقدية العالمية، وهو الرقيب على التمويل الخارجي.
- يشارك مع السلطات في إعداد وتشريع قوانين للصرف وتنفيذها..
- كلف بمراقبة الجهاز المصرفي، ويتم ذلك من خلال الاشتراك مع وزارة المالية، عن طريق التقارير المالية التي تقدمها له البنوك، كذلك تسوية حقوق و ديون هذه البنوك عن طريق المقاصة .

ثالثا - الصندوق الجزائري للتنمية CAD:

تأسس هذا الصندوق بموجب القانون رقم 165 / 63 الصادر في 07 ماي 1963، في شكل مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي³ وطبقا لقرار قانون المالية الصادر بتاريخ 07 / 07 / 1972 تم تحويل هذا الصندوق إلى البنك الجزائري للتنمية⁴.

¹ محفوظ لشعب، "الوجيز في القانون المصرفي الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008، ص30

² حباية عبدالله، "الاقتصاد المصرفي"، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص: 181-182.

³ القانون رقم 63-165 الصادر في تاريخ 07 ماي 1963 المتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية.

⁴ قانون 72-26 المؤرخ في 07 جويلية 1972 المتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية.

وضع هذا الصندوق مباشرة تحت وصاية وزارة المالية وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المبرمجة، في إطار البرامج والمخططات التنموية، وتعطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع و المناطق الصناعية والدواوين الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الإنجاز¹.

رابعاً- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط : أنشئ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 64-277 بتاريخ 10 أوت 1964، وهو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن أهم أنشطته جمع المدخرات الفردية و أموال الهيئات المحلية لأجل بناء السكنات².

خامساً- البنك الوطني الجزائري BNA: أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر المستقلة حيث أنه حل محل البنوك الأجنبية التالية:³

- القرض العقاري للجزائر وتونس بتاريخ 01 جويلية 1966.
 - القرض الصناعي التجاري بتاريخ 01 جويلية 1967
 - البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا بتاريخ 01 جويلية 1968.
 - بنك باريس والبلاد المنخفضة بتاريخ ماي 1968.
 - مكتب الخضم بمعسكر جوان 1968.
- واعتبر البنك الوطني الجزائري بنك ودائع و استثمارات وبنك المؤسسات الوطنية أسندت له مهمة دعم عمليات التحول الاشتراكي في الزراعة ومن أهم وظائفه⁴:
- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان قصير والمتوسط الأجل.
 - التكفل بتمويل القطاع الزراعي المسير ذاتيا وكذلك القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص.
 - تمويل القطاع التجاري خاصة في مجال الاستيراد.

¹ محمود حميدات، "مدخل الى التحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 3، الجزائر، 2005، ص130.

² نفس المرجع السابق، ص182

³ الأمر رقم 66-178 الصادر في تاريخ 13 جوان 1966 المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري.

⁴ قمرى حجيلة، "تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات العالمية المالية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص5.

سادسا- القرض الشعبي الجزائري CPA:

أنشئ القرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966 وقد تبع ذلك في 11 ماي 1967 إصدار النظام الخاص بهذا البنك،¹ ويقدر رأسماله ب 15 مليون دينار جزائري حيث أنه جاء ليحل محل البنك الشعبي التجاري والصناعي لكل من الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران و البنك الجهوي للقرض الشعبي بالجزائر، وقد اندمجت له فيما بعد مجموعة من البنوك كالبنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968، الشركة المارسلية للقرض بتاريخ 30 جوان 1968، الوكالة الفرنسية للقرض والبنك. ويعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك ودائع ويختص في النشاطات النقدية والمالية المتعلقة ب:

- عمليات التوريد بالآلات والعتاد، الصناعة التقليدية، والفنادق والسياحة، تعاونيات الإنتاج والتوزيع غير الفلاحية.

سابعا- البنك الخارجي الجزائري BEA : تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 204 / 67 الصادر في 01 أكتوبر 1967، يقدر رأسماله ب 20 مليون دينار جزائري ويعتبر ثالث بنك للودائع وما يميزه عن البنكيين السابقين أن تأسيسه يمثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصري، حيث ورث أعمال وأشغال خمسة بنوك وهي²:

- القرض الليوني بتاريخ 12 ديسمبر 1967.
- الشركة العامة بتاريخ 16 جانفي 1968.
- قرص الشمال في تاريخ 31 ماي 1968.
- بنك بار كاليز بتاريخ 28 أبريل 1968.
- بنك الصناعة الجزائرية و البحر المتوسط بتاريخ 26 ماي 1968. وتمثل وظائفه فيما يلي:
- تسهيل تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى.
- من اعتمادات للاستيراد وضمان المصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم في التصدير.
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدولة و الجماعات المحلية.

¹ الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل و المتمم للأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 و المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

² قطوش حميد، "تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص103.

المطلب الثاني: الإصلاحات المالية والمصرفية لعامي (1970 و 1971)

بعد أن تجاوز النظام المصرفي الجزائري مرحلة النشأة و التكوين على أنقاض مخلفات الاستقلال، جاءت إصلاحات المالية المصرفية (1970 و 1971) لتستجيب للتحويلات الاقتصادية نحو بناء اقتصاد اشتراكي، ففرض على المصارف الاستجابة لهذه التحويلات، و سنحاول إبراز ذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: محتوى الإصلاح المالي والمصرفي لعامي (1970 و 1971) و خصائصه

لقد جاء الإصلاح المالي والمصرفي لعام 1970 و 1971 ليكرس منطق تخطيط عمليات التمويل و مركزتها. و في الحقيقة فان هذه الممركزة تستجيب لثلاثة اعتبارات أساسية¹، الاعتبار الأول و يتمثل في ضرورة التوافق مع الفلسفة العامة للتنظيم الاقتصادي و ضرورة أن ينسجم نظام التمويل مع هذا التوجه، باعتباره مجرد أداة لتنفيذ التنمية التي تترجم في شكل مخططات، أما الاعتبار الثاني فيتمثل في تعاضم مركزة قرارات الاستثمار مباشرة مع بداية المخطط الرباعي الأول، و يجب أن يتبع نظام التمويل هذا الاتجاه ضمناً لمبدأ الانسجام، حيث أن التحكم في التدفقات الحقيقية يجب أن يرافقه تحكم في التدفقات النقدية، بينما يتمثل الاعتبار الثالث في ارتفاع مستوى الأهداف على صعيد الاستثمار و يجب أن يكرس نظام التمويل لتحقيق هذه الأهداف، و لن يتم ذلك إلا بواسطة مركزية قرارات التدفقات النقدية.

لقد حمل الإصلاح المالي والمصرفي 1970-1971 رؤية للعلاقات التمويل و حدد أيضاً طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة و هذه الطرق هي²:

- قروض مصرفية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل: البنك الجزائري للتنمية الذي برمج لتمويل مشاريع تنموية و تتمثل مصادر القروض في الإيرادات الجبائية و موارد الادخارات المعبأة من طرف الخزينة و التي منح أمر تسييرها إلى المؤسسات المتخصصة.
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتسبة من طرف الخزينة و المصارف الأولوية و المؤسسات.

ثانياً: خصائص النظام المصرفي في ظل إصلاحات (1970 - 1971)

إن إصلاحات 1970 - 1971 جاءت لتحقيق ثلاثة أهداف تتمثل في تعميم القروض و لا مركزية تمويل الاستثمارات و مركزية الموارد وقد تمحورت أهم خصائص هذه الإصلاحات في مايلي:

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2003، ص 177.

² - الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص 181 - 182.

- إعادة النظر في إجراء الحصول على الكشوفات و هذا في إطار تمويل الاستغلال و عليه فقد ظهر مفهوم قبول مخطط التمويل الذي أصبح من صلاحيات المصارف التجارية بعد ما كان من مهام وزارة المالية.
- تلتزم المؤسسات العمومية بفتح حساب في مصرف واحد و أن تركز حساباتها و صفتها معه، و يمكن للمصارف مراقبة نشاطات المؤسسة.
- أصبحت المصارف التجارية تكتفي بإدارة الحركات المالية المخططة و التي تهدف الى تمويل الاستثمارات العمومية بموارد الخزينة العمومية¹.
- توزيع المهام في تطبيق المشاريع الاستثمارية المخططة بين وزارة التخطيط و وزارة المالية، فوزارة التخطيط تقوم بانتقاء الاستثمارات و قبول تكاليفها و تسجيل هذه العمليات في البرامج السنوية أما وزارة المالية تقوم بتطبيق و تنفيذ القروض اللازمة في ميزانية التجهيز.
- صارت الخزينة العمومية في السبعينات عنصر أساسا في الاستثمار و تقوم بتمويل الاستثمارات العمومية من عائدات البترول أو عن طريق الإصدار النقدي كما أدى تضاعف الموارد من صادرات النفط إلى إهمال تعبئة الادخار الخاص.
- الإصلاحات التي فرضت على المصارف تمويل المؤسسات العمومية، جعل قرارات التمويل ترتبط بقرارات الاستثمار التي تخضع لمبدأ التخطيط المركزي.

ثالثا: هيكل النظام المصرفي على ضوء الإصلاحات

- تماشيا مع جملة الإصلاحات و بعد عملية تأميم للمصارف الأجنبية رأيت السلطات العمومية ضرورة إنشاء هيئات تتكفل بمراقبة و إدارة القروض و هي²:
- مجلس القرض: يخضع لسلطة وزير المالية و يقع على عاتقه تقديم الآراء و التوصيات و الملاحظات في المسائل المتعلقة بالنقد و القرض كما يتكلف بالدراسات المتعلقة بسياسة القرض.
- اللجنة التقنية المصرفية: تخضع بدورها لسلطة وزير المالية و تقوم بتقديم الآراء و التوصيات المتعلقة بجميع المسائل التي ترتبط بالمهمة المصرفية و جميع المهن المرتبطة بها.
- و لقد أوكل للنظام المصرفي مهمتين أساسيتين هما: تمويل الاقتصاد الوطني وإحكام الرقابة، حيث أعطى المشرع للمؤسسات المصرفية صلاحية مراقبة المشاريع التي قامت بتمويلها، و يمكن أن ترفض التمويل أصلا.

¹ - احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 69.

² احمد هني، نفس المرجع السابق، ص 70.

رابعاً: أهم نتائج إصلاحات (1970 - 1971)

إن الإصلاحات التي تم القيام بها أظهرت عدة عيوب و تناقضات كما انعكست سلباً على المصارف و المؤسسات الاقتصادية.

أ- الانعكاسات على المؤسسة العمومية: وتتمثل فيما يلي:

- نسبة مرتفعة للاستدانة.

- عدم القدرة على الوفاء بالديون.

- عجز هيكلي في التسيير.

ب - الانعكاسات على مستوى المصارف: فلقد فرض عدم استقلالية المصارف في إدارة القروض و نتيجة عن ذلك ظهرت مخاطر عدم التسديد الخاصة بالقروض القصيرة المدى و هذا راجع إلى نقص معايير منح الائتمان و نقص خبرة المصرفية و إلى غياب سياسات اقرائية واضحة، كما تجدر الإشارة إلى أن توسع شبكات المصارف كانت على حساب النفقات العمومية .

أما عن الرقابة على القروض الممنوحة فكانت ضعيفة، فضلاً عن إهمال نسبي لتعبئة الموارد المتكونة أساساً من إيداعات قطاعي الأسر و المؤسسات. كما أن دور المصارف في الرقابة لم تكن في المستوى المطلوب نظراً لضعف طرق جمع المعلومات، و على العموم فإن هذه الإصلاحات التي عززت مكانة القطاع العام حققت الأهداف المرسومة بشكل جزئي و يتضح ذلك في تحقيق مستوى معين من تعبئة الادخارات و الرقابة من طرف المصارف بشكل نسبي.

كما تميزت فترة ما بعد الإصلاحات بإعادة هيكلة القطاع المصرفي بهدف تقوية التخصص المصرفي و بالفعل فقد تم إنشاء مصارف جديدة تتكفل بقطاعات معينة، و هذا بغية التقليل من احتكار المصارف الأخرى لمعظم قطاعات اقتصادية، و في هذا الإطار تم إنشاء مصرفين تجاريين هما¹:

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية، تم إنشائه في 13 مارس 1982 و أوكلت له مهمة تطوير القطاع الفلاحي و تنمية الريفية بصفة عامة.

- بنك التنمية المحلية: تم إنشائه في 30 ابريل 1985 و كلف بتمويل المؤسسات العمومية المحلية، وهو مصرف ودائع و استثمار حيث انبثق عن القرض الشعبي الجزائري و تفرغت عنه 39 وكالة.

¹Abdelkrim naas, le système bancaire algérien , INAS Paris France 2003 p29.

المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية و النقدية لعام 1986:

ان الإصلاحات التي تم القيام بها أظهرت عدة عيوب و تناقضات انعكست سلبا على المصارف و المؤسسات الاقتصادية، مما استوجب اصدار تشريعات جديدة لتغطية هذه العيوب و النقائص منها :

1-اصلاحات 1986:

صدر القانون البنكي 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنظام القرض والبنك في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتبعة آنذاك تماشيا مع التحولات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط بالأساس، ومنح هذا القانون الصادر في 19 أوت 1986 نمط تسيير جديد للبنك والقرض، فاستعادت بموجبه البنوك مسؤوليتها عن الخطر و كلف البنك المركزي بتسيير القروض والتنظيم النقدي بالإضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء مجلس القرض والمخطط الوطني للقرض.

أولا: إعادة هيكلة النظام البنكي

جاء القانون البنكي الصادر في 19 أوت 1986 بعدة تغييرات على مستوى هياكل النظام البنكي حيث بين الفرق بين البنك المركزي وبين هيئات القرض ذات الطابع العام (بنوك) وهيئات القرض المتخصصة:

أ-البنك المركزي: يمكن تلخيص مهام البنك المركزي الذي جاء بها هذا القانون في الأربع مهمات التالية¹:

- حصول البنك المركزي على امتياز إصدار النقود بأمر من الدولة .
- تنظيم و مراقبة عملية الإقراض في إطار الخطة الوطنية للائتمان.
- تكليف البنك المركزي كبنك الدولة بضمان تقدم التمويل اللازم للخزينة بشرط احترام الخطة الوطنية للائتمان
- القيام بدور مراقب للصراف والعلاقات الخارجية .

ب- هيئات القرض: وتمثل الهيئات المتخصصة في تقديم القروض وفقا لهذا القانون فيما يلي:

1- مؤسسات الإقراض ذات الطابع العام "البنوك"²: تكلف البنوك كمؤسسات للإقراض بجمع الودائع من الأفراد ومنح القروض باختلاف مدتها وأشكالها، وضمان تسيير وسائل الدفع والقيام بالتوظيف والاكتتاب والشراء، والاحتفاظ وبيع القيم المنقولة و كل منتج مالي، وتقديم الاستشارة ومتابعة وتنفيذ الخطة الوطنية للائتمان، والقيام بصفة عامة بجميع الخدمات المتعلقة بتسهيل نشاطات الزبائن.

¹ القانون 86-12 المتعلق بنظام القرضو البنك الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 المادة رقم 02

² القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام القرض و البنك الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 المادة رقم 17

2- مؤسسات القرض المتخصصة "بنوك متخصصة"¹: تنشط مؤسسات القرض المتخصصة وفق الشكل الذي منحها لها القانون، فلا تقوم إلا بجمع بعض أنواع الودائع، وبالمقابل لا تمنح إلا بعض أنواع القروض وذلك حسب طبيعتها القانونية وإطار نشاطها².

ثانيا: المخطط الوطني للقرض.

حددت المادة 26 من القانون البنكي رقم 86-12 مضمون المخطط الوطني للقرض والمتمثل فيما يلي³:

- حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض،
- حجم القروض الخارجية التي يمكن رصدها أو تعبئتها.
- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد.
- كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة.

ثالثا: هيئات الرقابة

وفقا للقانون 86-12 إنشاء مجلس وطني للقروض ولجنة تقنية للقيام بعمليات الرقابة على أعمال البنوك ومتابعتها، حيث تقوم كلا من الهيئتين بوظائف الرقابة التالية:

أ- المجلس الوطني للقرض: يستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للقرض بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني وخصوصا ما يتعلق بتمويل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية و الوضعية النقدية للبلد، ويقوم هذا المجلس بإعداد الدراسات المرتبطة بسياسة القرض والنقد وكل الأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القروض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية.

ب- اللجنة التقنية للبنك: يرأس هذه اللجنة محافظ البنك المركزي وهي مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية كما تسهر على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعا لسلطات الرقابة المخولة لها وهدف الصلاحيات المخولة للجنة إلى تشجيع الادخار و مراقبة وتوزيع القروض⁴.

¹ القانون 86-12 المتعلق بنظام القرض و البنك الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 المادة رقم 18

² لعراف فائزة، "مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص ادارة أعمال ، جامعة مسيلة، 2010، ص 104-105.

³ بطاهر علي، "اصلاح النظام المصرفي الجزائري و اثرها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2006، ص: 152، 153.

⁴ إكن لونيس، "السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر(2000-2009)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2011، ص 50.

2- إصلاح 1988:

جاء صدور قانون 1986 قبل صدور قوانين الإصلاحات في عام 1988 وعليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988، والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية و في هذا الإطار بذات جاء القانون 88.

06- الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السابق الذكر، و مضمون قانون 1988 هو اذا إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسة¹.

و في هذا الإطار يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها القانون و عرضها في ما يلي:

- موجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه مبدأ الربحية و المردودية ولكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطه في هذا الاتجاه.

- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه

- يمكن أيضا لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية

- وعلى المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية².

ورغم كل هذه القوانين، إلا أن الجهاز المصرفي الجزائري لم يعرف إصلاحا جذريا إلا عام 1990 بإصدار القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض الذي جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المصرفية المعمول بها في البلدان المتطورة، وفي المبحث الثاني سيتم إدراج المحاور الأساسية لهذا القانون.

¹ طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 195.

² بلعوز بن علي، كروش عاشر، "واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، جامعة شلف، يومي 14/15 ديسمبر 2004، ص 195 - 196.

المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية في فترة التسعينات.

رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية أواخر عقد الثمانينات، إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 14 / 04 / 1990 تاريخ صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي جاء استكمالاً للإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي.

المطلب الأول: النظرة الجديدة و الإصلاحات المصرفية.

يهدف إصدار قانون النقد والقرض (10/90) إلى تحقيق عدة أهداف و قد حمل في طياته مبادئ و ميكانيزمات جديدة للعمل المصرفي و التي تترجم إلى حد كبير في الصورة التي سوف يكون عليها النظام المصرفي الجزائري في المستقبل.

أولاً: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 90-10:

رغبة من السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة و تجاوز قصور الإصلاحات و تماشياً مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق و محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري و جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في مختلف بلدان العالم لاسيما المتطورة منها، حيث ظهر تغيير جذري في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة سواء على مستوى القواعد و الإجراءات أو على مستوى التعامل و الميكانيزمات فضلاً عن تغير المفاهيم و تحديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المصرفية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة و مزاوله نشاطها في إطار اقتصاد السوق فيعد التطرق لإصلاح سنة 1986 المتعلق بنظام البنك و القرض (أين تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة البنكية)، وبعدها إصلاح سنة 1988 الذي منح الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات.

إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض يمثل منعطفاً حاسماً فرضه منطلق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم، حيث وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية، و نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة، و للبنوك التجارية و وظائفها التقليدية بوصفها أعواناً اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لقرض البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها، و استرجاعها إجبارياً في كل سنة، و كذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد

على 15 سنة، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي و معنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات¹.

ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض.

هدف قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 إلى تحقيق ما يلي²:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المادة.58.04. 59 من القانون).
- . - ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود .
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي وبورصة القيم المنقولة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

ثالثا: مبادئ قانون النقد والقرض

لقد أتى قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد و انعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر ومن أهم مبادئه ما يلي:

أ. الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية

لقد تبني قانون النقد و القرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية و النقدية، و ذلك خلافا لما كان معمولا به قبل ذلك في إطار التخطيط المركزي للاقتصاد و المخطط الوطني للقرض، حيث كان اتخاذ القرارات النقدية يتبع الدائرة الحقيقية فلم يكن هناك أهداف نقدية واضحة، لكن في إطار قانون النقد و القرض فقد أصبحت القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية المحددة من طرف السلطة النقدية.

¹ بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، "دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية"، مداخلة في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع و الافاق، جامعة تلمسان، يومي، 29-30 أكتوبر 2004، ص 08.

² بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 2006، ص 189-188.

- و يمكن تحقيق مجموعة من الأهداف في إطار هذا المبدأ في القانون النقد والقرض نوجزها فيما يلي¹:
- استعادة البنك المركزي لدوره على رأس النظام النقدي و المصرفي و المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
 - استعادة الدينار لوظائف التقليدية و توحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية و المؤسسات الخاصة.
 - تحريك السوق النقدية و تنشيطها، و إحلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادية.
 - منح القروض يكون حسب المعايير المتعارف عليها مصرفيا و دون شروط تمييزية بين المؤسسة العامة و المؤسسات الخاصة.
 - إيجاد مرونة في تحديد سعر الفائدة من طرف المصارف، و جعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بمنح القروض.

ب. الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة

كانت الخزينة العمومية في النظام السابق تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم ، و ذلك على الخصوص باللجوء إلى عمليات القرض، أي اللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، و قد سمحت لها فيزيولوجية النظام السابق اللجوء و بسهولة نسبية إلى هذه الموارد لتمويل عجز الميزانية، و قد اوجد هذا الأمر تداخلا بين صلاحيات الخزينة و صلاحيات السلطة النقدية، و إيجاد تداخلا بين أهدافها التي لا تكون دوما متجانسة².

فقد تم الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة في إطار قانون النقد و القرض، فقد تم وضع قيود على الحرية التي كانت تتميز بها الخزينة في النظام السابق من اجل تمويل عجزها و هذا باللجوء إلى البنك المركزي، و في هذا الشأن فقد منح قانون النقد و القرض استقلالية للبنك المركزي لتمويل عجز الخزينة و وضع لذلك قواعد و قد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية³:

- منح الاستقلالية التامة للبنك المركزي.
- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 196 - 197.

² بلهاشمي جيلالي طارق، الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة افاق، العدد 04، جامعة البليدة، سنة 2005، ص 58.

³ مملقدم مصطفى، بوشعور راضية، تقديم اداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مداخلة في المنتدى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - الواقع والتحديات -، جامعة شلف يومي 1 / 15 ديسمبر 2004، الجزائر، ص 81.

ج - الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة القرض:

حمل قانون النقد و القرض أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي فقد مكنه من استعادة مهامه التقليدية و خاصة تلك المتمثلة في منح القروض و التي سلبتها منه الخزينة العمومية في النظام السابق، حيث كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات العمومية، مما جعل للنظام المصرفي دورا هامشيا يقتصر على تسجيل انتقال الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات.

و قد سمح الفصل بين ميزانية الدولة و دائرة القرض التي جاء بها قانون النقد و القرض من بلوغ الأهداف التالية¹:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل المؤسسات العمومية.

- أصبح توزيع القروض (تقديم القروض) لا يخضع إلى قواعد إدارية و إنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة:

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، و الخزينة تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، و كانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، و البنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال السلطة النقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود²، و لقد جاء قانون النقد و القرض خلاف ذلك، فأنشأ سلطة نقدية وحيدة و مستقلة عن أي جهة كانت، و قد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية و بالذات في هيئة جديدة اسمها مجلس النقد و القرض، و جعل قانون النقد و القرض هذه السلطة النقدية وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من اجل تحقيق الأهداف النقدية.

هـ -وضع نظام مصرفي على مستويين:

لقد ميز قانون النقد و القرض من خلال مواده المختلفة بين دور البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط المصارف التجارية كموزع للقروض، و من ثم فقد حرص قانون النقد و القرض على تكريس مبدأ وضع نظام مصرفي على مستويين، حيث أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك، يراقب نشاطها و يتابع عملياتها، كما

¹ بلهاشمي جيلالي طارق، نفس المرجع السابق، ص 58.

² الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص 198.

أصبح بإمكان توظيف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسة الإقتراضية للمصارف وفق ما يقتضيه الوضع النقدي، و بموجب ترأسه النظام النقدي و تواجهه فوق كل المصارف، بإمكانه تحديد القواعد العامة للنشاط المصرف و معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية و تحكمه في السياسة النقدية.

المطلب الثاني: هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد و القرض.

لقد ادخل قانون النقد و القرض (10 / 90) تعديلات مهمة في هيكل النظام المصرفي الجزائري سواء تعلق الأمر بالبنك المركزي و السياسة النقدية أو المصارف التجارية، و لأول مرة تم فتح القطاع المالي و المصرفي للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي بعد ما كان مملوك للدولة منذ الاستقلال.

أولاً: بنك الجزائر:

يعرف قانون النقد و القرض بنك الجزائر في مادته (11) بأنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي"، و منذ صدور هذا القانون أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع غير بنك الجزائر. و قد تم إعطاؤه كل الصلاحيات المتعلقة بمراقبة المصارف و اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية و تنفيذها إلى جانب السهر على الضمان المنتظم للاقتصاد الوطني و استقرار النقد و القرض.

أ- المحافظ و نوابه: تطبيقاً لما جاء في قانون (10 / 90) يتم تعيين المحافظ لمدة (06) ستة سنوات بمرسوم رئاسي و تكون قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يتم إنهاء مهامه عن طريق مرسوم رئاسي، و تتمثل مهامه الأساسية في إدارة البنك المركزي من خلال اتخاذ لمختلف الإجراءات التنفيذية و بيع و شراء الأملاك المنقولة و غير المنقولة و غيرها من الأعمال، فضلاً عن تمثله لدى السلطات العمومية و البنوك المركزية التابعة إلى دول أخرى و الهيئات المالية الدولية الاقتصادية و النقدية¹.

بالإضافة إلى المحافظ، فهناك عدد من النواب يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي حسب ما جاء في القانون (10/90) حيث يحدد هذا المرسوم رتبة كل واحد منهم، و يستطيع المحافظ تحديد مهام و صلاحيات كل واحد منهم.

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 137.

ب- مجلس النقد و القرض:

يعتبر قانون النقد والقرض (10/90)، مجلس النقد و القرض أعلى هيئة لبنك الجزائر، فهو يمثل السلطة النقدية في الجزائر، و يتشكل من محافظ بنك الجزائر، و ثلاث (03) نواب له يعينون بمرسوم من طرف رئيس الحكومة، كما يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضرورة.

يتمتع مجلس النقد و القرض بصلاحيات واسعة حيث يقوم بعدة مهام منها:

- مهمة تسيير و إدارة بنك الجزائر، و في هذا الإطار يقوم مجلس النقد و القرض بإدارة شؤون بنك الجزائر، كما يمكنه أن ينشئ لجانا استشارية، و باعتباره مجلس إدارة البنك، يقوم بإجراء مداورات حول تنظيم إدارة بنك الجزائر.

- يكلف مجلس النقد و القرض، بصلاحيات إصدار عدد من الأنظمة المتعلقة مثلا بإصدار و تغطية النقود، معايير الصرف، و تنظيم الصرف.

- لمجلس النقد و القرض عدة صلاحيات متميزة، تتمثل في تقديم و سحب الاعتماد من المصارف و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، كما يسمح بفتح مكاتب تمثيلية المصارف و المؤسسات المالية و الأجنبية بالجزائر. لقد أصبح بنك الجزائر، بمقتضى قانون النقد و القرض (10/90) يتمتع باستقلالية أكثر، حيث أعاد هذا القانون تشكيل دور البنك المركزي بعيدا عن تأثيرات و ضغوطات السلطة العمومية، و قصد تعزيز استقلالية بنك الجزائر و المساعدة في حسن تنفيذ قراراته و أهدافه، أنشئت عدة هيئات رقابية نوجزها كما يلي:

ج - اللجنة المصرفية: تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها

المصارف و المؤسسات المالية و بمعاينة المخالفات لها¹.

و تتشكل اللجنة المصرفية التي تتخذ قراراتها بالأغلبية من²:

- محافظ بنك الجزائر رئيسا لها ويعوضه نائبه في الرئاسة في حالة غيابه.

- قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.

- شخصين يقترحهما وزير المالية (أو الاقتصاد) بناء على كفاءتهما في الأعمال المصرفية و خاصة ذات البعد

المحاسبي.

¹ المادة 143 من قانون النقد و القرض (10 /90).

² المادة 156 من قانون النقد والقرض (10/90).

وتقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندية، كما يمكنها أن تقوم بذلك عن طريق زيارتها الميدانية إلى مراكز المصارف و المؤسسات المالية و تقوم بأعمال الرقابة بمساعدة البنك المركزي الذي يعين من بين مستخدميه من يقوم بتنظيم الرقابة المستديمة للجنة، و يحق لهذه اللجنة أن تختار من الوثائق ما تراه مناسبا مع المهمة الرقابية التي تقوم بها، كما يحق لها أن تطلب من المصارف و المؤسسات المالية كل المعلومات و الإثباتات و الإيضاحات اللازمة لنفس الغرض، بل يمكن أيضا أن يمتد هذا الحق إلى طلب مثل هذه الإيضاحات من أي شخص له علاقة بموضوع الرقابة دون أن يكون ذلك مبررا للمصرف أو المؤسسة المالية للاحتجاج بدعوى السر المهني كما يمكن للجنة المصرفية اتخاذ أي عقوبات تأديبية في حالة عدم احترام المصارف النصوص التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بنشاطها، إضافة إلى ذلك فإنها تتمتع بصلاحيات فرض عقوبات أخرى تصل حتى سحب الاعتماد.

د- مركزية المخاطر:

إن تزايد نسبة المخاطر المرتبطة بالقروض في إطار الوضع الجديد الذي يتسم بحرية المبادرة و إلتزام قواعد السوق في العمل المصرفي دفع إلى تأسيس هيئة تقوم بتجميع المعلومات. سميت مركز المخاطر تتكفل هذه الهيئة بجمع أسماء المستفيدين من القروض و طبيعتها و سقف القروض الممنوحة و المبالغ المسحوبة و الضمانات المعطاة لكل قرض من جميع المصارف و المؤسسات المالية¹، حيث لا يمكن لأي هيئة مالية أن تمنح قروضا مسرح بها لدى مركزية المخاطر على أنها قروض ذات مخاطر إلى أي زبون إلا بعد استشارها.

هـ- مركزية عوارض الدفع:

تم إنشاء هذه الهيئة في 22 مارس 1992 بموجب النظام (02/92) من أجل تنظيم المعلومات المرتبطة بكل المشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع². تعتبر مركزية عوارض الدفع بمثابة وسيلة إحتياط ضد وقوع المخاطر المرتبطة بالقروض و أوامر الدفع التي تواجه الهيئات المالية، حيث تقوم بنشر قائمة عوارض الدفع و ما يمكن أن ينجم عنها من تبعات و ذلك بطريقة دورية و تبلغها إلى الوسطاء الماليين و إلى أي سلطة أخرى معينة.

¹ بلهاشمي جيلال طارق، نفس المرجع السابق، ص 60.

² نفس المرجع السابق، ص 60.

و- جهاز مكافحة إصدار الشيك بدون مؤونة:

إذا كانت مركزية عوارض الدفع تقوم بتجميع المعلومات المرتبطة بمشاكل الدفع الخاصة بالقروض بأدوات الدفع، فإن جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة جاء ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع وهي الشيك و قد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام (03 /92) المؤرخ في 22 مارس 1992. و يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد و القيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين.

و من الملاحظ أن إنشاء مركز الوقاية و مكافحة إصدار شيكات بدون رصيد بالإضافة إلى وظيفته الإعلامية، يهدف إلى تطهير النظام المصرفي من المعاملات تنطوي على عنصر الغش، و خلق قواعد للتعامل المالي يقوم على أساس الثقة و يهدف أيضا إلى وضع آليات للرقابة على إستعمال واحد من أهم وسائل الدفع والمستعملة في تسوية معظم المعاملات التجارية في الجزائر و الاستفادة من مزايا التعامل بها¹.

ثانيا: المصارف و المؤسسات المالية.

لقد سمح قانون النقد و القرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض، يستجيب كل نوع إلى المقياس و الشروط التي تتحدد خاصة بطبقة النشاط و الأهداف المحددة لها.

أ- المصارف التجارية: يعرف قانون النقد و القرض المصارف التجارية على أنها "أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون²، و بالرجوع إلى هذه المواد نجد أن المصارف التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع من الجمهور.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها.

ب- المؤسسات المالية:

عرف قانون النقد و القرض المؤسسات المالية بأنها " أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور"³ و يعني هذا التعريف أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض

¹ الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص 209.

² المادة 114 من قانون النقد و القرض (10/90).

³ المادة 115 من قانون النقد و القرض (10/90).

على غرار المصارف التجارية، و لكن دون أن تستعمل أموال الغير (أموال الجمهور التي في شكل ودائع)، و يمكن القول أن المصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأس مال المؤسسة المالية و قروض المساهمة و الادخارات طويلة الأجل.

ج- المصارف و المؤسسات المالية الأجنبية:

ابتداء من صدور قانون النقد و القرض، أصبح بإمكان المصارف و المؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعها لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، و ككل مؤسسة مصرفية أو مالية، يجب أن يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد و القرض و يتجسد في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر، و يجب أن تستعمل هذه المصارف و المؤسسات المالية الأجنبية رأسمال يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف المصارف و المؤسسات المالية الجزائرية.

و قد حدد النظام رقم (01 /93) المؤرخ في 03 جانفي 1993 شروط تأسيس أي مصرف أو مؤسسة

مالية و شروط إقامة فروع و مؤسسات أجنبية و من هذه الشروط المطلوبة نذكر منها¹:

- تحديد برنامج النشاط.

- الوسائل المالية و التقنيات المرتقبة إدخالها.

- قانون الأساسي للمصرف أو المؤسسة المالية.

و قد سمح صدور القانون المتعلق بالنقد و القرض بظهور مؤسسات مصرفية و مالية جديدة مختلطة و خاصة أو مكونة من تجميع أموال عمومية، و جاءت هذه المصارف لتدعيم تلك الموجودة من قبل.

المطلب الثالث: آليات عمل النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد و القرض

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف عن كيفية عمل هذا النظام و ذلك في ضوء القواعد و الآليات التي

أتاحها قانون النقد و القرض (10/90).

¹ بلهاشمي جيلال طارق، نفس المرجع السابق، ص61.

أولاً: مهام بنك الجزائر

استعاد بنك الجزائر في إطار إصلاح النظام المصرفي كمركز لهذا النظام و دوره في مراقبة عمل نظام التمويل. و على خلاف الفترة السابقة, حيث كانت الخزينة هي مركز الفعلي (و ليس الرسمي) للنظام فأصبح لبنك الجزائر دورا في صياغة و بلورة المفهوم الجديد لدور نظام التمويل و مستقبله¹. و إلى جانب الوظائف التقليدية التي يؤديها البنك المركزي (إصدار النقود, كبنك البنوك...), أصبح يلعب دورا أساسيا في الدفاع عن القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا و خارجيا , و ذلك بالعمل على استقرار الأسعار الداخلية و إستقرار أسعار الصرف خارجيا.

أ- إصدار النقود:

يعود حق إصدار النقود في كامل التراب الوطني إلى الدولة التي فوضته إلى البنك المركزي, و يشمل مفهوم النقود هنا الأوراق النقدية و القطع المعدنية, كما يقوم البنك المركزي, و ذلك عن طريق التنظيم بتعريف الأشكال التي تأخذها الوحدات النقدية , خاصة ما يرتبط بحجمها و قيمتها, و في هذا المجال يحدد البنك المركزي عن طريق التنظيم وفقا للمادة الخامسة من القانون (10/90) مايلي²:

- إصدار الأوراق النقدية المعدنية.

- إشارات تعريف الأوراق النقدية و القطع المعدنية و لاسيما قيمتها و حجمها و شكلها و سائر مواصفاتها.
- شروط و كيفية مراقبة صنع و إتلاف الأوراق النقدية و القطع النقدية المعدنية.
- أما من حيث علاقته مع المؤسسات الأخرى, فهي تختلف من مؤسسة لأخرى.

أ- علاقة بنك الجزائر بالمصارف التجارية: تتحدد العلاقة بين البنك المركزي و المصارف في ظل قواعد قانون النقد و القرض (10 /90) من خلال مبدئين تقليديين, فالبنك المركزي هو بنك البنوك وهو الملجأ الأخير للإقراض و إذا كانت الخاصية الأولى يستمدتها من خلال تحكمه في تطورات السيولة, فهو يستمد الخاصية الثانية من كونه معهدا للإصدار, أي أنه يعتبر المصدر الأصلي للسيولة, حيث يتحكم في إعادة تمويل المصارف.

ب - علاقة البنك المركزي بالخزينة

لقد أوجد قانون النقد و القرض نمطا جديدا لتنظيم العلاقة بين بنك الجزائر و الخزينة العمومية, مع تبديل أهداف السياسة الاقتصادية و نمط تنظيم الاقتصاد و تناقص دور الخزينة العمومية في النشاط الاقتصادي, فبدأ

¹ الطاهر لطرش, نفس المرجع السابق, ص 211.

² الطاهر لطرش, نفس المرجع السابق, ص ص 213-212.

تعريف العلاقة الجديدة بإبعاد الخزينة أولا عن مركز نظام التمويل و إعادته إلى البنك المركزي بعد ذلك و بشكل فعلي إلى قمة النظام النقدي.

وعلى هذا الأساس فإن القروض التي يمكن أن تستفيد منها الخزينة قد تم تحديدها و تشير المادة (78) من قانون النقد و القرض أن الخزينة يمكن أن تستفيد من تسبيقات البنك المركزي خلال سنة مالية معينة في حدود (10%) فقط كحد أقصى وذلك من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة، و يجب أن لا تتجاوز مدة هذه التسبيقات (240) يوما متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة، كما ينبغي تسديدها قبل انقضاء هذه السنة.

وقد سمح قانون النقد و القرض للبنك المركزي بأن يتدخل في السوق النقدي ليجري عمليات (بيع أو شراء) على سندات عامة تستحق في أقل من (06) ستة أشهر، و لا يجوز أن يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات (20%) من الإيرادات العادية المسجلة في ميزانية السنة المالية السابق¹.

ج- تسير السوق النقدية .

يمكن تعريف السوق النقدية على أنها المكان الذي تتم فيه عمليات القرض القصيرة الأجل، و المؤسسات التي يمكنها الدخول في هذه السوق هي المصارف و المؤسسات المالية أو أي مؤسسة يسمح لها صراحة مجلس النقد و القرض بذلك و يقوم البنك المركزي بدور المنظم و المسير للسوق النقدية. و يتدخل في هذا السوق، بصفة عامة عندما يفوق طلب بعض المتدخلين على العرض الذي يقترحه المتدخلون الآخرون من هذه النقود أو عندما ما يرى أن الشروط المقترحة (خاصة المرتبطة بمعدل الفائدة) للوضع الذي يتصوره و مقاييس التي يحددها²، و يستطيع أن يتحكم في هذا السوق عندما تكون فيه شحة في عرض النقود المركزية، حيث يسمح له ذلك بتوجيه السوق في الاتجاه الذي يراه مناسباً، وذلك باستعمال الثقل الذي يمثله تدخله في مثل هذه الحالات³، و ينسق بنك الجزائر العمليات في السوق النقدية بين المتدخلين الطالبين للأموال بواسطة سمسارة أو وسطاء و يلعب دور الوسيط أو السمسار في الجزائر و بصفة مؤقتة البنك المركزي.

¹ المادة 77 من قانون النقد والقرض (10/90).

² محمود حميدات، نفس المرجع السابق، ص 149.

³ ABDELKRIM Naas, op cit, P 235.

ثانيا: مهام المصارف و المؤسسات المالية و قواعد الحذر في التسيير

بموجب قانون النقد و القرض استعادت المصارف و المؤسسات المالية مهامها الرئيسية التقليدية، فقد تم إلغاء التخصص المصرفي، و أصبحت للمصارف العمومية مرونة في تعبئة الموارد و منح القروض وفقا لقواعد التجارية، و في ظل كل ذلك كان لزاما على السلطة النقدية أن تضع آليات و قواعد و معايير يجب على المصارف و المؤسسات المالية أن تحترمها.

أ- أداء المصارف و المؤسسات المالية .

يتميز الإصلاح المصرفي بصفة أساسية بإلغاء نظام التمويل التلقائي و المرور إلى نظام للتمويل يولي أهمية أكبر للشروط المصرفية المتعارف عليها، فأصبحت المصارف العمومية هي المؤسسات الرئيسية المكلفة بجمع الأموال و توزيع القروض، وقد وفر هذا الوضع الجديد للمصارف ظروفًا جيدة من أجل تطوير إمكاناتها ووسائلها في اتجاه تحسين أدائها سواء فيما يخص تعبئة الأموال أو تخصيصها و المحاور الأساسية التي يمكن أن تركز عليها في هذا الخصوص هي تحسين تعبئتها للإدخارات و العمل على التقليل من حجم التسرب النقدي إلى الخارج النظام المصرفي و المالي، و لا يتم ذلك إلا بتطوير الإبداعات المتعلقة بوسائل الدفع و تنويعها بحيث يسمح ذلك بتقليل دور التداول النقدي كأداة رئيسية في المعاملات المصرفية و على مستوى النشاط المصرفي نجد أن المصارف و المؤسسات المالية يمكنها القيام بعمليات تعتبر حسب قانون النقد و القرض عمليات أساسية و أخرى ثانوية أو تابعة¹.

- العمليات الأساسية: تتركز العمليات الرئيسية للمصارف التجارية حول ثلاث أنواع أساسية هي:

- جمع الودائع مهما كان نوعها من الجمهور.
- منح القروض مهما كان طبعها.
- وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل بشكل يسهل إجراء العمليات المالية و يوسع من مجالات تدخل المصارف .
- العمليات التابعة: يمكن للمصرف أن يقوم بعمليات أخرى يعتبرها قانون النقد و القرض عمليات ثانوية أو تابعة و التي تتمثل في:
- عمليات الصرف لصالح الزبائن.

¹ الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص ص 216-217.

- توظيف القيم المنقولة و جميع الموجودات المالية و الاكتتاب لها و شرائها و إدارتها و حفظها و بيعها.
- تقديم المنشورة و الإدارة المالية و الهندسية المالية و جميع الخدمات التي تسهل إنشاء المؤسسات و تمتيتها في إطار القواعد و الشروط القانونية المنظمة للمهن الحرة.
- عمليات القرض الإيجاري.
- الدخول في مساهمات سواء مؤسسات موجودة أو في طريق الإنشاء دون أن تتعد هذه المؤسسات حدودا معينة (نصف الأموال الخاصة).

ب- قواعد الحذر في تسيير المصارف و تمويلها

- ينبغي أن تكون المصارف حذرة في تعاملاتها المالية بشكل يحافظ على توازن هيكلها المالي و الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير من أصحاب الودائع .
- ويفرض البنك المركزي بعض البيانات التي تسمح له بتحليل الوضع النقدي للبلاد من جهة، و تساعد من جهة ثانية على متابعة و تقويم مدى خضوع المصارف للنظم التي يصدرها، و خاصة تلك النظم التي يصدرها و المرتبطة باحترام معايير و قواعد الحذر و تشمل هذه المعلومات العناصر التالية¹:
- بيانات شهرية تظهر الميزانية المفصلة و حسابات النتائج.
 - الميزانيات و حسابات الاستغلال.
 - جمع المعلومات الإحصائية التي يراها مفيدة لتحليل الوضع النقدي للبلاد.
- بإضافة إلى ذلك فإن عمليات تمويل المصارف تتم بطريقتين هما²:
- * إعادة التمويل بالخصم و هي وسيلة يلجأ إليها المصرف بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا المصرف ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، و يمكن أن تكون هذه السندات خاصة أو عمومية و لكن شرط أن يتحدد تاريخ استحقاقها حسب نوع السندات و طبيعتها.
- * إعادة التمويل عن طريق السوق النقدية يمكن أن تتم عمليات إعادة التمويل في السوق النقدية بطريقتين:

¹ المادة 94 من قانون النقد والقرض (90-10).

² Benhalima Ammour , le système bancaire algérien texte et réalité , 2^{ème} édition , dahleb ,Alger 2001,P66

في الطريقة الأولى تتم عمليات إعادة التمويل مقابل تقديم سندات على سبيل الضمان أو الأمانة، بينما في الطريقة الثانية، تتم عمليات إعادة التمويل دون تقديم سندات مقابل القرض و تسمى طريقة التمويل هذه بالعمليات على البياض في السوق النقدية.

ثالثا: العمليات الخارجية للنظام المصرفي الجزائري.

في اتجاه دعم موقع النظام المصرفي الجزائري و أدائه على المستوى الخارجي أتاح قانون النقد و القرض بعض الوسائل الأساسية لأداء الوظائف الرئيسية في هذا المجال، و التي تمثل النقاط التالية:

أ- التدخل في سوق الصرف:

يهدف التدخل في سوق الصرف من طرف البنك المركزي إلى تدعيم العملة الوطنية (الدينار) و ضمان استقرارها، و في الاتجاه تحقيق هذه الأهداف بإمكان البنك المركزي القيام بالعمليات التالية¹:

- شراء و بيع سندات الدفع بالعملات الأجنبية.
- تنفيذ عمليات تخص نفس السندات على سبيل الرهن أو الإسترهان أو على سبيل نظام الأمانة.
- الحق في إعادة خصم هذه السندات.
- قبولها كوديعة أو القيام بإعدادها لدى هيئات مالية أجنبية.
- إدارة احتياطات الصرف و توظيفها.
- فتح حسابات بالعملة الأجنبية للشركات الخاضعة للقانون الجزائري و التي تقوم بعمليات تصدير أو تتمتع بامتياز استثمار أملاك الدولة المنجمية و الطاقوية، و إجبار هذه الشركات أثناء تعاملاتها مع الخارج أن تقوم بذلك باستعمال هذه الحسابات و العملات الصعبة المودعة لديها.
- وتهدف هذه الإجراءات إلى التحكم في حركة رؤوس الأموال و الاستفادة من مزايا التدفقات المالية على المستوى الدولي.

ب- مراقبة الصرف:

وحسب التنظيم الخاص بمراقبة الصرف و حركات رؤوس الأموال يمكن لغير المقيمين إدخال رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات تخرج عن إطار هيمنة الدولة أو المؤسسات المتفرقة عنها، و يمكنهم أيضا إعادة هذه

¹ الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص 222.

الأموال و المداخيل و النتائج المتفرقة عنها إلى الخارج و يقوم مجلس النقد و القرض بتنظيم إجراءات التحويل هذه أخذاً في الاعتبار مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف التالية¹:

- إنشاء مناصب عمل و ترقية الشغل، و الاستغلال الأمثل لمجلى لبراءات الاختراع و العلامات التجارية المسجلة و العلامات المحمية في الجزائر طبقاً للاتفاقيات الدولية .
- تحسين مستوى الإطارات و المستخدمين الجزائريين.

ج - توازن سوق الصرف:

وتتم مراقبة الصرف بوضع مجموعة من الضوابط و الآليات التي تهدف إلى التحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر و الخارج و يمكن ذكر أهم هذه الضوابط فيما يلي²:

- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى الوسائط المالية المعتمدة .

- تمر عملية تمويل واردات أو صادرات السلع و الخدمات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توطين لدى إحدى المصارف المعتمدة. و لا يمكن لهذه الأخيرة أن ترفض عمليات التوطين متى تضمنت عقود الواردات و الصادرات الشروط التقنية والتغطية المطلوبة.

وتقوم المصارف التجارية بعمليات الصرف لصالح زبائنها أو لحسابها الخاص، و يمكن لهذه العمليات لان تكون فيما بينها أو مع بنك الجزائر، و تتخذ صيغ الصرف نوعين هما : الصرف نقداً أي عملية بيع أو شراء العملات الأجنبية مقابل الدينار و تأخذ في ذلك التسعيرة الرسمية لبنك الجزائر، و الصرف لأجل و هي عمليات الصرف لأجل أي كل عمليات شراء أو بيع للعملات الصعبة مقابل الدينار و يتم التسليم أجلاً و الاتفاق أنيا و يمكن أن يأخذ شكلين هما : خيارات الصرف و الصرف النهائية.

المبحث الثالث: التطورات المصرفية في الجزائر بعد الإصلاحات.

إن التحولات التي أصبحت تطراً على الاقتصاد الجزائري نتيجة انتقاله من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق و التوجه الجديد نحو الشراكة و الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبداية تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي فرض على المصارف الجزائرية ضرورة التكيف مع هذه المستجدات.

¹ نفس المرجع السابق، ص 225.

² Benhalima Ammour , pratique des technique bancaire, édition dahleb , Alger , 1997, P 25.

المطلب الاول: تطهير المصارف العمومية و انفتاح القطاع المصرفي.

تميزت مرحلة التسعينات من القرن العشرين في الجزائر بتراكم الديوان المتعثرة في المصارف العمومية نتيجة مخلفات المرحلة السابقة و في هذا إطار تم تطهير المصارف العمومية وإعطائها الدور المناسب ، مقابل ذلك ظهرت لأول مرة في الجزائر المصارف الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية.

أولا: تطهير المصارف العمومية

في إطار تدعيم الهيكل الجديد للمصارف العمومية و المتمثل في كونها كيانات قانونية مستقلة تم القيام بتطهير حافظات المصارف العمومية وكذلك الاهتمام بتطوير قدراتها التنظيمية ، و في هذا الإطار تم القيام بعملية مراجعة ديونها تحت إشراف بنك الجزائر و هذا خلال السنوات (1991-1993-1994-1995) ولقد مست هذه الإجراءات المستوى المالي و التنظيمي.

أ. - على المستوى المالي: قامت السلطات العمومية بإعادة هيكلة حافظات المصارف العمومية، فقد قامت الخزينة العمومية بإعادة هيكلة الحقوق المصرفية غير المدرة للعائد و عليه فقد قامت بما يلي¹:

- تحويل ما يقارب 275 مليار دينار من طرف الخزينة العمومية للحقوق المصرفية غير المدرة لعائد إلى سندات طويلة الأجل.

- دفع مبلغ يقدر بـ 168 مليار دينار لصالح المصارف و هذا من طرف الخزينة لتعويض خسائر الصرف الناتجة عن تسديدات القروض الخارجية الممنوحة من طرف المصارف من اجل دعم توازن ميزان المدفوعات.

- تحويل بمبلغ يقدر بـ 187 مليار دينار إلى سندات الخزينة لحقوق مصرفية غير مدرة لعائد الشركة الوطنية (الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، شركة سونلغاز ..).

ب. على المستوى التسيير: تم إعداد عدة برامج على أساس التقارير التقييمية المختلفة للمراجعين و كذلك تقارير بنك الجزائر، هذه البرامج تتعلق بتطوير و عصنة الوظائف للمصارف و المتمثلة في الوظيفة التجارية و المحاسبية و نظام المعلومات و تسييره.

و في نفس الوقت قام بنك الجزائر باتخاذ عدة تدابير تهدف إلى تحديث و عصنة المصارف و العمليات المصرفية، حيث تم تكوين شركة تتم المعاملات النقدية ما بين المصارف (SATIM) التي كلفت بالبحث عن

¹ محرز جلال، نحو تطوير وعصنة القطاع المصرفي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2006 ص 34.

وضع معايير تطوير و تنويع وسائل الدفع¹. أما في جانب الإطار تكوين الموارد البشرية فتم إنشاء المدرسة العليا للمصرفية و التي تكوين متخصصين في ميدان المصارف يتماشى و متطلبات تحديث النظام المصرفي الجزائري، فضلا عن تكثيف التعاون مع المؤسسات المالية و النقدية الدولة، حيث تم تطبيق برنامجين على الاقتصاد الجزائري من خلال برامج التصحيح الهيكلي و برامج التثبيت المعلنة من طرف المؤسسات الدولية و ذلك خلال سنوات (1992 إلى 1995) بالنسبة لبرامج التصحيح الهيكلي و (1995 – 1998) لبرامج التثبيت². حيث تم في هذا الإطار دعم السياسة النقدية خاصة والإصلاحات المالية و المصرفية في الجزائر عامة.

و واصلت المصارف العمومية عملها نحو الخوصصة و الشراكة، أما من جانب الخدمات المصرفية فقد تم إدخال عدة منتجات مصرفية جديدة و التي من أبرزها القرض الاستهلاكي، القرض العقاري، تمويل السكن، المساهمة في الاكتتاب السندات ..

و سجلت عموما في الساحة المصرفية احتكار المصارف العمومية بـ 90% من السوق المصرفي ، إلا أن عدد الوكالات و توزيعها الجغرافي يظل غير كافي.

ثانيا: انفتاح القطاع المصرفي الجزائري.

لقد سمح قانون النقد و القرض (10 /90) والأمر (11/03) المتعلق بالنقد والقرض، بإنشاء المصارف الخاصة سواء الأجنبية أو الوطنية أو عن طريق الشراكة، فسحب آخر الإحصائيات طبعا بعد تصفية بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي و يونين بنك، حيث بلغت أكثر من 22 مصرف خاص معتمد من قبل مجلس القرض و النقد، منها مصارف جزائرية و أخرى مختلطة و أخرى فروع للمصارف دولية، لا تمثل المصارف الخاصة الوطنية والأجنبية سوى اقل (10%) من المحافظ المصرفية و من الموارد المودعة و من رقم الأعمال و من حصص السوق.

لقد ساهمت قضية تصفية المصارف الخاصة السابقة الذكر في التأثير سلبا على النظام المصرفي ككل و خصوصا على المصارف الخاصة الباقية و التي لم تعرف تطورا كبيرا ابتداء من صدور قانون النقد و القرض (10 /90) و الملاحظ أن أغلب المصارف الخاصة المعتمدة متخصصة أساسا كمصارف للأعمال لا يزال نشاطها محصور في عمليات محددة، حيث استفادت من تدابير تحرير التجارة الخارجية. فمزال التجربة فتية للمصارف الخاصة .

¹ محرز جلال، نفس المرجع السابق ، ص 35.

² صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية 1999، الجزائر، ص 124.

شكلت تصفية بنك الخليفة أهم أزمة عرفتها المنظومة المصرفية، بالنظر لحجمها و تعدياتها، فبنك الخليفة الذي تأسس عام 1997 و اعتمد عام 1998 و كان يتمتع بوضع خاص من كونه مصرف وفق المعايير الدولية ويعتبر بنك إيداع و كان المصرف يملك 130 وكالة مصرفية منها 12 معتمدة من قبل بنك الجزائر .

بالإضافة حالة التصفية التي تعرض لها كل من بنك الدولي الجزائري، يونين بنك، بنك الصناعي و التجاري. فآثر ذلك على القطاع المصرفي الجزائري و تطلب تدخل السلطة النقدية لتنظيم هذا القطاع من خلال إيجاد أنظمة لتأمين الودائع (إنشاء صندوق مكلف بذلك) و تحملت الخزينة العمومية خسائر الناجمة عن إفلاس آل خليفة بنك¹.

أما عن المصارف الخاصة الأجنبية، فهي تعمل في الغالب لأجل مصالح بلدها الاقتصادية من خلال تمويل احتياجات قطاع المحروقات في الجزائر و تحويل عوائد الشركات الأجنبية.

ثالثا: اتفاقية الشراكة الاورومتوسطة وأثارها على النظام المصرفي الجزائري

يعتبر قانون النقد والقرض من القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، وانتقال رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وقد تعزز هذا الانفتاح بتوقيع اتفاقيات بين الجزائر والاتحاد الأوربي و جلب معه تبعات تجسدت أساسا في برنامج (MEDA) والذي جزء منه مست القطاع المصرفي .

يهدف برنامج اتفاقية الشراكة الموقعة في 19 ديسمبر 2000 بين الجزائر والاتحاد الأوربي في جانبه المالي والمصرفي إلى تحديث القطاع المالي والمصرفي في الجزائر وترقية المنافسة بين مؤسسات القطاع المصرفي وقدرتها على تطوير المؤسسات الخاصة، وهذا في إطار تشجيع النمو الاقتصادي والشراكة، بالإضافة إلى تأهيل كل من القطاع المصرفي والمالي والاقتصادي ككل للاندماج في منطقة الاورو-متوسطي للتبادل الحر مثلث دلتا اتفاقية برشلونة وأيضا اتفاقية الجزائر الاتحاد الأوربي .

ويتم تحقيق هذه الأهداف عن طريق تطبيق الإجراءات التالية²:

- تأهيل إدارة المصارف والمؤسسات المالية.
- المساهمة في الشركة ما بين المصارف الجزائرية والأوربية.

¹ محلول زكية، أثر الخدمات المصرفية العمومية الجزائرية"، رسالة ماجستير، تخصص بنكي و نقدي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة، ورقلة، 2009، ص 80.

² Abdelkrim Sade, le system bancaire ,la nouvelle reglementation : edition imprimerie, aben;alger, 2004, P22

- تطوير المنظومة التشريعية المصرفية الجزائرية.
- المساهمة في تطوير كفاءة المعلومة المالية .
- تحسين فعالية القطاع المصرفي عن طريق :
 - *تجديد وإصلاح نظام المعلومات والتسيير، وخاصة تسيير المخاطر.
 - *تبني احتياجات الزبائن.
 - *التسويق المصرفي.
- مساعدة المتعاملين السوق المالي عن طريق:
 - *تعريف وتطوير مخطط المعلومات والاتصال.
 - *تطوير الأسواق الثانوية.
 - *تحسين معايير الإدارة.
- مساندة إجراءات التكوين المالي والمصرفي عن طريق :
 - *تحديد التكوين حسب الاحتياجات.
 - *تقديم العون فيما يخص التكوين الداخلي.

المطلب الثاني: التطورات التشريعية في المجال المصرفي في الالفية الثالثة.

شهدت الساحة المصرفية عدة تطورات، منها ما يتعلق بإصدار قوانين جديدة أو معدلة، و منها ما تعلق بإصدارات مجلس النقد و القرض لعدة نصوص تنظيمية وسنحاول إبراز ذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً: إصدار قانون الخاص بالاعتماد الإيجاري

الاعتماد الإيجاري هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها مصرفاً أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً لذلك، بوضع الآلات أو المعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها و يتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار، وقد إستعمل الاعتماد الإيجاري لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية¹.

ومن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج خصائص الاعتماد الإيجاري الأساسية و هي:

¹ Guy Langueville, la globalisation financière : facteur de développement , problème économique, N°2. 829, 29 octobre 2003, P 24

- إن المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل، و التي تسمى المؤسسة المستأجرة، غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة، وإنما تقوم بالدفع على أقساط. وتتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصول مضافا إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة، و مصارف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد عليه.

- ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة وليس إلى المؤسسة المستأجرة.

- في نهاية مدة العقد، هناك ثلاث خيارات للمؤسسة المستأجرة إما أن تطلب تحديد عقد الإيجار وفق شروط يتفق بشأنها مجددا، و إما الشراء و إما التجديد.

- تقوم عملية الإلتئام الإيجاري بين ثلاثة أطراف هي المؤسسة المؤجرة و المؤسسة المستأجرة والمورد لهذا الأصل.

يساهم الاعتماد الإيجاري في تمويل الاستثمارات، حيث أن الاعتماد الإيجاري لا يتطلب منح أموال نقدية إلى المقترض، و إنما يقوم بدل ذلك بتقديم أصول عينة (استثمارات عينة) إلى الزبون، قامت المؤسسة المتخصصة في هذا النوع من العمليات بدفع ثمنها بالكامل و يقوم الزبون بدفع أقساط تتكون من حجم ثمن الاستثمار و نظر لهذه الخصائص الإيجابية من الناحية الاقتصادية، لم يقف متخذو القرار في الجزائر دون إدخال هذه الطريقة في نظام التمويل الوطني ، فقد تم اعتمادها في التمويل بطريقة رسمية ، و تتم تقنياتها بواسطة الأمر 09/96 المؤرخ في جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد الإيجاري و بالرغم من ذلك، فإن استعمال هذه الطريقة لا يزال في بداية، و هناك تجارب بسيطة قام بها بنك البركة الجزائري في هذا الميدان، دون ترقى إلى مستوى الممارسات الشاملة. كما انضموا إليه الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بعد أن افتك اعتماده من طرف بنك الجزائر للقيام بالأعمال المصرفية و تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، وقد تضمن قانون (09/96) المتعلق بالاعتماد الإيجاري التعاريف و المفاهيم الأساسية المرتبطة بالاعتماد الإيجاري، بالإضافة إلى الميكانيزمات الضرورية التي تحكم هذا النوع من التمويل وقد تتطور هذه التقنية أكثر مع الزيادة دخول المصاريف الجديدة و زيادة حجم الاستثمارات في الجزائر¹.

ثانيا: الأمر 01 / 01 المعدل لقانون النقد و القرض

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض 90-10 عن طريق أمر رئاسي، وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون وموارده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل من خلال - تنص المادة 02 من الأمر 01-01

¹ المواد 3 - 6 من الأمر 09/96، المؤرخ في 10 جانفي 1996. المتعلق بالائتمان الإيجاري.

المتنمة للمادة 23 من القانون 90-10 حيث يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته و مراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب، و محافظ و مجلس الإدارة ومراقبان. - وتنص المادة 03 من الأمر 01-01 على عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيفة العمومية، كما أن القانون الجديد ألغى الاستشارة الوجوبية للحكومة لمحافظ البنك، كما لم يتم تحديد مدة الخبراء (خارج موظفي البنك الذين يستعين بهم المحافظ، كما لا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي، كما لم تحدد مدة تنصيب المحافظ ونوابه¹.

- بموجب الأمر 01-01 تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفصله إلى هيئتين²:

• **مجلس الإدارة:** الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

• **مجلس النقد والقرض:** هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر إلا أن هذا التعديل لم يكن له أثر ولم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر، وبعد ملاحظة السلطات الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، حيث اتضح ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر، فاضطرت الجزائر إلى الاستمرار في القيام بعمليات الإصلاحات فجاء الأمر 03-11.

ثالثا: الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض: لقد جاء التعديل الثاني لقانون النقد و القرض (10/90) عن طريق الأمر الرئاسي (11/03) المؤرخ في 26 أوت 2003 ليدخل ضمن الالتزامات الدولية للجزائر في الميدان المالي و المصرفي، واستجابة للتطورات الجديدة في الساحة المصرفية الجزائرية ومن أجل تكيف النظام المصرفي والمقاييس العالمية و يهدف إلى³:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين إدارة بنك الجزائر و بين مجلس النقد والقرض و توسيع صلاحيات المجلس في مجال السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف و التنظيم و الإشراف.

¹ عجة الجليلي، "الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و القرض"، مجلة اقتصادية، شمال إفريقيا، الشلف، العدد 04، 2006، ص 321.

² نفس المرجع السابق، ص 322.

³ مصطفى بدوي، المنظمة العالمية للتجارة و تحرير الخدمات المالية و المصرفية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 2004، ص 85.

- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي، وذلك عن طريق إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقاريره دورية و إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية و المديونية العمومية و تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.

- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف إضافة إلى الأهداف السابقة الذكر، فإن التعديل يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية¹:

*إنشاء هيئة مراقبة تسهر على ضمان مركزية المخاطر و المستحقات غير المدفوعة و إشراك المهنة للمصارف و المؤسسات المالية في عملية المراقبة.

*تحديد صلاحيات اللجنة المصرفية.

*إيجاد شروط جديدة لإنشاء المصارف الخاصة و منها عدم السماح لمالكي المصارف بتمويل مشاريع الاقتصادية من المصارف التي يملكونها.

ومن خلال القراءة القانونية للأمر 11/03 نجد أن معظم المواد جاءت بنفس المحتوى بالنسبة لقانون 10/90. معاد بعض المواد التي جاءت باضفات جديدة، كما تم إلغاء كل مادة من قانون 10/90 تخالف الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.

رابعا: التعديلات التي أدخلت خلال 2004

القانون رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية التي تنشأ داخل الجزائر، قانون النقد والقرض حدد الحد الأدنى لرأس المال للبنك بـ 500 مليون دينار جزائري و بـ 10 مليون دينار للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دينار و 500 مليون دينار للمؤسسات المالية فكل مؤسسة لا تخضع إلى هذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي .

- القانون 02-04 الصادر في 04 مارس 2004 الذي يخص شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدي دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يصل هذا المعدل حتى 15% كحد أقصى - القانون 03-04 الصادر بـ 04 مارس 2004 الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودايعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث يقوم بتسييره شركة مساهمة

¹ نفس المرجع السابق ، ص 86 .

تسمى بصندوق ضمان الودائع البنكية تساهم فيه مخصص متساوية وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية ويقدر بمعدل سنوي 1% من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

إن تدعيم دور البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية والمكلف الرئيسي بالمراقبة أمر ضروري ومهم إلا أنه لم يجب المبالغة في منحه صلاحيات التي تعيق الأداء الطبيعي للجهاز المصرفي عوضا عن تفعيله ومثال ذلك التعليم الصادر عن رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصة ، حيث طرحت هذه النقطة إشكالا كبيرا إذ لا يمكن تحميل البنوك الخاصة المسؤولية بمفردها عن نقائص ومشاكل الجهاز المصرفي الوطن رغم الأزمات المرتبطة بها¹.

خامسا: تعديلات 2008.

قانون 2008-01-08 متعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار الصكوك دون رصيد وينص على ما يلي²:

- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك بدون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصادية، التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.
- طبقا للمادة 526، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح صكوك لزيائنها.
قانون 04-08 الصادر في 21 فيفري 2008 بشأن الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العامة في الجزائر.

سادسا: تعديلات 2009 تضمنت ما يلي³:

- الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 17 فيفري 2009 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدينين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.
- الأمر رقم 02-09 الصادر في 26 ماي 2009 المتعلق بالمعاملات وأدوات إجراءات السياسة النقدية .
- الأمر رقم 03-09 الصادر في 26 ماي 2009 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

¹ محلوس زكية، "نفس المرجع السابق، ص 79.

² www.bankofalgeria.dz 09-06-2019

³ www.bankofalgeria.dz 10-06-2019

سابعاً: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010

جاء الإصلاح المصرفي لسنة 2010 عن طريق الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 حيث جاء هذا الإصلاح بأهم النقاط التالية¹:

- أتى الإصلاح بتعريف البنك الجزائر وتحديد صلاحياته ومهامه، وحرمها على استقرار الأسعار وباعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي المالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن سير التعهدات المالية اتجاه الخارج و ضبط سوق الصرف.

- في إطار سلامة النظام المصرفي وصلابته، فرض بنك الجزائر على المصارف العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائم معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع، لكي يحرص على التسريع الحسن هذه النظم، كما حدد القواعد المطبقة عليها عن طريق نظام يصدره مجلس النقد والقرض، كما حرص هذا الأخير على أنه لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة ب 51% على الأقل من رأس المال، وزيادة على ذلك تملك الدولة سهماً نوعياً في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة التي يخول لها واجبها والحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت.

وبعد الضغوط المتزايدة على الخزينة العمومية بتزايد النفقات والانخفاض الكبير للإيرادات على إثر الأزمة البترولية منذ 2014؛ تم التفكير في بدائل تشريعية للتخفيف من الأعباء على صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف، فجاء اقتراح مشروع قانون لتعديل قانون النقد والقرض يسمح لبنك الجزائر وفق آليات معينة ولمدة خمس سنوات من تمويل الخزينة العمومية اعتماداً على إصدارات نقدية. هذا المقترح تم اعتماده رسمياً كقانون تحت رقم 10 / 17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017².

في إطار التمويل غير التقليدي أو ما يعرف بطباعة النقود، وفقاً لما تضمنته الوضعية المالية لبنك الجزائر التي نشرت في الجريدة الرسمية، تم طبع 2185 مليار دينار تمثل منها 19 مليار دولار أمريكي، في شكل أوراق نقدية

¹ الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2010، المادتين رقم 02-06.

² حمزة رملي، "التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميله، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2018، ص 215.

مضمونة من قبل الدولة الجزائرية وفقا للمادة 45 مكررا من الأمر رقم 11-11 المؤرخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المكمل بالقانون رقم 17-10 المؤرخ 11 أكتوبر 2017¹.

كما تنص هذه المادة على أنه «يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي، ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشر عن الخزينة، للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار».

المطلب الثالث: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة 2000-2017.

سيتم التعرض إلى بعض مؤشرات هيكل الودائع البنكية الخاصة بالبنوك الجزائرية من حيث حجم الودائع، وكذا تطور حجم القروض البنكية، مع التحليل.

أ- هيكل الودائع البنكية 2000-2017:

إن نشاط جمع الموارد البنكية و المتمثلة في الودائع المصرفية عرفت نموا معتبرا خلال الفترة 2000-2009 فسجل انخفاض في معدل الودائع الجارية في المصارف العامة من 93.7% الى 85.53% سنتي 2000-2002 على التوالي، و بالنسبة للمصارف الخاصة فقد ارتفعت من 6.26% الى 14.45% سنتي 2000-2002 و سجل معدل ودائع لأجل بالنسبة للمصارف العامة انخفاضا من 96.66% الى 88.87% و ارتفاعها في المصارف الخاصة من 3.43% الى 11.13% سنتي 2000-2002 و سجل معدل نمو ب 3.14% سنة 2008 بعد الارتفاع المسجل خلال سنتي 2006-2007 المقدر ب 27.1% و 18.8% على الترتيب، لتسجل بعد ذلك انخفاضا سنة 2009 قدره 4.2% و الذي يرجع الى انخفاض مداخيل المحروقات بسبب الازمة المالية العالمية، و الجدول التالي يبين هيكل الودائع في البنوك الجزائرية و حصة كل من البنوك العمومية و البنوك الخاصة.

¹ <https://www.tsa-algerie.com/ar/> le 09/07/2019

الجدول رقم: (04) هيكل الودائع البنكية خلال الفترة (2002-2009)

مليار دينار، نهاية

الفترة

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
2502,9	2946,9	2560.8	1750.4	1244.41	1127.91	718.90	642.16	الودائع الجارية
2241,9	2705.1	2369.7	1597.5	1108.3	1019.90	648.77	548.13	البنوك العمومية
261	241.8	191.1	152.9	116.1	108.2	70.13	94.03	البنوك الخاصة
2643,8	2214.9	1956.5	1766.1	1736.2	1577.45	1724.04	1485.19	ودائع لأجل
2390,1	2055.4	1834.4	1670.1	1654.3	1509.55	1656.56	1312.96	البنوك العمومية
253,7	159.5	122.1	96.0	81.9	67.90	67.47	172.22	البنوك الخاصة
5146,7	5161.8	4517.3	3516.5	2960.6	2705.4	2442.95	2127.35	إ. حجم الموارد
% 90	%92.2	%93.1	%92.9	%93.3	%93.5	%94.4	%87.5	حصة البنوك ع
% 10	%7.8	%6.9	%7.1	%6.7	%6.5	%5.6	%12.5	حصة البنوك خ

La source : <https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat> le 19/07/2019

يظهر الجدول أعلاه تطور هيكل الودائع لدى البنوك الجزائرية، فقد سجلت الودائع ارتفاعا معتبرا خلال هذه الفترة 2009-2002 بنسبة بلغت 141.93% بالرغم من انخفاضها في 2009 نتيجة للالزمة المالية العالمية، و يعود هذا الارتفاع في حجم الموارد البنكية إلى عدة عوامل أهمها¹:

- استعادة التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري.

- سجل ادخار القطاع العام ارتفاعا متزايدا، حيث ارتفع بنسبة 39.4% في 2004 إلى 47.1% سنة 2006 وبنسبة 51.7%، 42.3% سنتي 2008 و 2009 على الترتيب، بسبب ارتفاع ادخار قطاع البترول.

- ازدياد حجم الادخار العائلي و القطاع الخاص حيث بلغ 60.6% من إجمالي الودائع سنة 2004 مقابل 52.9% خلال سنة 2006، و 57.7% سنة 2009.

و يظهر الجدول أعلاه أيضا أن حجم الودائع لأجل ارتفع بشكل متزايد و بمعدل 10% سنة 2006 إلى 13.1% و 19.36% سنتي 2008 و 2009 بالترتيب، و هذا ما يسمح للبنوك من إمكانية التوسع في منح القروض القصيرة و المتوسطة الأجل، مقارنة بحجم الودائع الجارية و التي سجلت انخفاضا، حيث بلغت نسبة الودائع الجارية من إجمالي حجم الودائع 48% سنة 2009 مقابل 43% سنة 2006، و 57% سنة 2008.

¹ <https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat> le 19/07/2019.

و يلاحظ من الجدول كذلك ارتفاع حصة البنوك العمومية حيث قدرت في نهاية سنة 2009 بـ 90 % بالرغم من الارتفاع المستمر لحصة البنوك الخاصة من مجموع الودائع، و التي ارتفعت من جديد بعد أزمة بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري من 5.6% سنة 2003 الى 10 % سنة 2009.

ويمكن القول أن إستراتيجية جذب الودائع خصوصا الادخار العائلي و ادخار القطاع الخاص من طرف البنوك الوطنية تبقى ضعيفة، نظرا لسوء التوزيع الجغرافي للوحدات و الفروع المصرفية، إضافة إلى عدم الاهتمام بالسياسات التسويقية لتحفيز الأفراد على الادخار.

الجدول رقم(05): هيكل الودائع البنكية خلال الفترة 2017-2011

مليار دينار، نهاية الفترة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الودائع حسب القطاع المؤسستي
4499.0	3732.2	3891.7	4434.8	3537.5	3356.4	3495.8	2870.7	الودائع تحت الطلب
2325.8	1775.9	2023.4	2386.6	1827.0	1818.6	2243.7	1787.7	المؤسسات و الهيئات العمومية
1132.4	1099.9	1076.2	1159.7	1013.0	888.5	746.3	672.2	أخري
541.7	532.1	415.6	421.2	390.0	335.7	293.4	238.5	المؤسسات الخاصة
499.1	324.3	340.5	485.2	306.7	313.6	212.4	172.3	الأسر و الجمعيات آخرون*
4708.5	4409.3	4443.4	4083.7	3691.7	3333.6	2787.5	2524.3	الودائع لأجل
1147.7	1084.8	1222.9	1195.7	1022.5	862.9	625.7	579.5	المؤسسات و الهيئات العمومية
446.2	370.2	383.4	279.7	285.1	233.2	212.9	184.5	أخري
3001.0	2881.9	2756.0	2515.6	2312.4	2187.2	1939.4	1751.0	المؤسسات الخاصة
86.1	72.3	81.0	92.8	71.8	50.3	9.5	9.3	الأسر و الجمعيات آخرون*
1024.7	938.4	865.7	599.0	558.2	548.0	449.7	424.1	الودائع كضمان**
10232.2	9079.9	9200.8	9117.5	7787.4	7238.0	6733.0	5819.1	إجمالي الموارد المجمع
%40.1	%36.9	%41.0	%44.9	%41.6	%42.4	%47.3	%45.4	-حصة القطاع العام***
%59.9	%63.1	%59.0	%55.1	%58.4	%57.6	%52.7	%54.6	-حصة القطاع الخاص***

*عمليات جارية لم تقيّد بعد في حسابات الزبائن.

**الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بتوقيع لم يتم اتباعها حسب القطاعات.

***حصة القطاع بالنسبة لمجموع الودائع المصنفة حسب القطاع المؤسسي.

فيما يخص توزيع الودائع حسب القطاعات، عرفت الودائع المجمعة لدى القطاع العمومي ارتفاعا يقدر ب 22,4%، مقابل انخفاض قدره 11,9% في 2016، حيث تمثل 40,17% من إجمالي الودائع تحت الطلب ولأجل المجموعة من طرف المصارف (مقابل 36,9% في نهاية 2016). في المقابل، انخفضت حصة الودائع لأجل لدى القطاع العمومي إلى 33,6%، مقابل 37,9% في 2016.

أما بالنسبة للودائع المجمعة لدى القطاع الخاص، فقد عرفت ارتفاعا بنسبة 4,9%، وتمثل 59,9% من إجمالي الودائع المجمعة (مقابل 63,1% في 2016). حسب تاريخ الاستحقاق، مثل حصة الودائع لأجل ضمن إجمالي وداائع القطاع الخاص 67,3%، مقابل 66,6% في 2016.

كما ارتفعت الودائع المجمعة من طرف المصارف العمومية لدى القطاع العمومي ب 5,638 مليار دينار (مقابل تراجع قدره 385,6 مليار دينار في 2016)، بينما شهدت تلك المجموعة لدى القطاع الخاص ارتفاعا يقدر ب 134,2 مليار دينار (116 مليار دينار في 2016).

بالمثل، سجلت الودائع المجمعة من طرف المصارف الخاصة لدى القطاع الخاص ارتفاعا بقيمة 103,4 مليار دينار في نهاية سنة 2017، مقابل ارتفاع قدره 100,9 مليار دينار في السنة السابقة.

ضمن القطاع الخاص، سجلت وداائع المؤسسات ارتفاعا ب 7,4%، مقابل 7,0% في 2016؛ أما تلك الخاصة بالأسر والجمعيات، فقد شهدت تطورا بمعدل 3,8%، مقابل 4,6% في السنة السابقة. وكذلك الحال بالنسبة للودائع بالعملة الصعبة الخاصة بالأسر والمؤسسات، حيث عرفت ارتفاعات قدرها 18,5% و 2,3%، على التوالي¹.

ب- هيكل القروض خلال الفترة 2002-2009.

يبين الجدول التالي القروض الممنوحة للقطاع العام و القطاع الخاص و حصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

¹ <https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2017.htm> , Le 19/07/2019.

جدول رقم (06): هيكل القروض خلال الفترة 2002-2009 . مليار دينار، نهاية لفترة

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
1485,9	1202,2	989.3	848.4	882.5	859.65	791.70	715.83	قروض للقطاع ع
1484,9	1200.3	987.3	847.3	881.6	856.97	791.49	715.83	بنوك عامة
01,00	1.9	2.0	1.1	0.9	2.68	0.21	-	بنوك خاصة
1599,2	1411.9	1214.4	1055	896.4	674.73	587.78	550.20	قروض للقطاع خ
1227,1	1086,7	964.0	879.2	765.3	568.60	487.78	368.95	البنوك العمومية
372,1	325,2	250.4	176.5	131.1	106.12	100.12	181.25	البنوك الخاصة
3085,1	2614,1	2203.7	1904.1	1778.9	1534.4	1379.5	1266.96	إجمالي القروض
% 87,9	%87,5	%88.5	%90,7	%92.6	%92.9	%92.7	%85.7	حصة البنوك ع
%12,1	%12,5	%11.5	%9.3	%6.7	%7.1	%7.3	%14.3	حصة البنوك خ

La source : <https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat> le 19/07/2019

يعكس الجدول أعلاه تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الجزائرية حيث عرفت زيادة معتبرة خلال الفترة 2009-2002 تقدر بـ 143.50 %، و سجل إجمالي القروض ارتفاعا وصل إلى 20.1 % في سنة 2009 مقارنة بـ 18.60 % سنة 2008، أما النسب المسجلة في حجم القروض حسب القطاعات فقد تم تسجيل نسبة 84 % سنة 2009 للقطاع العام مقابل نسبة للقطاع الخاص قدرت بـ 52 % وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة بالسنوات السابقة، وهذا ما يعكس توجهات الدولة في مجال تشجيع القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة.

كما يبرز الجدول أعلاه استحواذ البنوك العمومية على أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة، حيث لم تنزل هذه النسبة تقريبا عن 90 % خلال الفترة (2009-2000) بالترتيب، و هو ما يفسر نمو حصة القطاع المصرفي الخاص قبل حدوث أزمة بنك الخليفة لعام 2003 لتشهد بعد ذلك تراجعاً و تقلص مساهمة البنوك الخاصة في السوق المصرفية الجزائري، لترتفع من جديد ابتداء من 2007 إلى 11.5 % و نسبة 12.1 % سنة 2009 نظرا للتوسع في منح القروض للقطاع الخاص وفي قروض الاستهلاك الموجهة للقطاع العائلي .

لكن تبقى مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري محدودة نظرا لاهتمامها بتمويل نشاط الاستيراد و اقتصار نشاطها على فتح الاعتمادات المستندية و تقديم بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل، و بهذا

الشكل لا يمكننا القول بان البنوك الخاصة لا تساهم في التنمية الاقتصادية بالشكل الذي ينتظر منها، لأنها لا تزال بعيدة عن تمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة و الطويلة الأجل¹.

جدول رقم (07): هيكل القروض خلال الفبيرة 2010-2017 . مليار دينار، نهاية لفترة

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	قروض المصارف/القطاعات
4311.8	3952.8	3688.9	3382.9	2434.3	2040.7	1742.3	1461.4	القروض الممنوح للقطاع العمومي
4302.3	3943	3679.5	3373.4	2434.3	2040.7	1742.3	1461.3	المصارف العمومية
4154.0	3789.5	3521.9	3210.3	2409.4	2010.6	1703.3	1388.4	القروض المباشرة
148,3	153.8	157.6	163.1	24.9	30.1	39.0	72.9	شراء السندات
9.5	9.5	9.5	9.5	0.0	0.0	0.0	0.1	المصارف الخاصة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	القروض المباشرة
9.5	9.5	9.5	9.5	0.0	0.0	0.0	0.1	شراء السندات
4561.1	3955.0	3586.6	3120.0	2720.1	2244.9	1982.5	1803.3	القروض الموجهة للقطاع الخاص
3401.7	2982.0	2687.1	2383.7	2023.1	1675.4	1451.7	1374.5	المصارف العمومية
3400.4	2982.0	2685.4	2383.5	2016.7		1442.8	1364.1	القروض المباشرة
0.0	0.0	1.7	0.2	6.4	1669.0	8.9	10.4	شراء السندات
1164.4	973.0	899.5	781.3	697.0	6.4	530.7	430.8	المصارف الخاصة
1164.4	973.0	889.5	781.3	696.0	569.5	530.6	430.6	القروض المباشرة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	569.4	0.1	0.2	شراء السندات
					0.1			
887709	7907.8	7275.6	6502.9	5154.5		3724.7	3266.7	مجموع القروض الممنوحة(صافية من القروض المعاد شرائها)
%86.8	%87.6	%87.5	%87.8	%86.5	4285.6	%85.8	%86.8	حصة المصارف العمومية
%13.2	%12.4	%12.5	%12.2	%13.5	%86.7	%14.2	%13.2	حصة المصارف الخاصة
					%13.3			

La source : <https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2017.htm> ,Le 19/07/2019 .

مست عودة وتيرة توسع القروض الموجهة للاقتصاد كل من القروض الموجهة للقطاع الاقتصادي العمومي، التي ارتفعت ب 1,9 %، وكذا القروض الموجهة للقطاع الخاص، التي ارتفعت بدورها ب 15,4 %، مقابل 7,2 % و 10,3 %، على التوالي²، في 2016. ساهمت القروض الموجهة للقطاع العمومي بواقع 37.3 % في نمو إجمالي

¹La source : <https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat> le 19/07/2019

² <https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2017.htm> , Le 19/07/2019 .

القروض الموجهة للاقتصاد، وبلغت مساهمة القروض الموجهة للقطاع الخاص 63%. كما كان عليه الحال في 2015 و2016، تجسد الارتفاع الأكثر قوة للقروض الموجهة للقطاع الخاص في ارتفاع حصتها ضمن إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد، حيث انتقلت إلى 51,4% في 2017، مقابل 50,4% في 2016 و49,3% في 2015 و47,9% في 2014. للتذكير، بلغت هذه الحصة 52,8% في 2013.

لا تزال القروض الموزعة من طرف المصارف العمومية، المشاركة بقوة في تمويل مشاريع كبرى للمؤسسات العمومية، تهيمن بـ 86,8% من حصة السوق، مقابل 13,2% لتلك المتعلقة بالمصارف الخاصة. تضمن المصارف العمومية، بصفة كلية التمويل المباشر للقطاع العمومي، مع احتفاظها على حصة معتبرة في تمويل القطاع الخاص (74,5%، مقابل 75,4% في 2016). خلال السنة قيد الدراسة، ازدادت قروض المصارف العمومية، صافية من إعادة الشراء، بـ 11,2%، مقابل 8,8% في 2016. أما بالنسبة لوتيرة توسع القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة، تقريبا كليا للقطاع الاقتصادي الخاص، فقد بلغت 19,5%، مقابل 8,1% في 2016¹.

في ظل غياب أسواق مالية متطورة، تضمن القروض المباشرة تقريبا كلية تمويل الاقتصاد بواقع 98,2%. تضمن هذه القروض التمويل الكلي للقطاع الخاص، وبنسبة 96,3% فيما يخص القطاع العمومي (95,9% في 2016).

المطلب الرابع: حوصلة حول التطورات النقدية و المالية بعد 2017.

مر النظام الاقتصادي الجزائري بعدة اصلاحات من شأنها تطوير النظام النقدي والمالي، حيث سنحالي من خلال هذا المطلب اعطاء حوصلة حول هذه التطورات .

أ-اصلاح و عصرنة القطاع المصرفي

كما هو معلوم لدى الجميع، لا يزال تمويل الاقتصاد الجزائري مهيم، بشكل كبير، من طرف الإنفاق العمومي، الذي يعتمد بدوره، إلى حد كبير، على الضريبة البترولية. كما سلطت الأوضاع الأخيرة، الضوء على التدايعات الاقتصادية التي يمكن أن تترتب عن وضعية مالية عامة صعبة وقد سمح اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، في ظل غياب مصادر تمويل أخرى، بتخفيف هذا القيد المالي وضمان استمرارية الإنفاق العمومي، ولكن هذا لا يمكن أن يشكل حلا دائما، كما هو معترف به، وفق الأحكام القانونية المحددة لهذا النوع من التمويل. بالفعل، ووفقا لنفس هذه الأحكام، فإن استخدام هذه الآلية من التمويل هي محدودة زمنيا وتستند لهدف استعادة توازنات الاقتصاد الكلي وترسيخ عملية تنويع الاقتصاد، من خلال مجموعة واسعة من

¹ <https://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2017.htm>, Le 19/07/2019 .

الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية ضمن هذه المجموعة من الإصلاحات، يشغل إصلاح و عصرنة القطاع المصرفي مكانة قصوى¹.

ساهم الاستثمار العمومي في تزويد الاقتصاد الوطني بالبنى التحتية القاعدية اللازمة لإنشاء وتطوير المؤسسات. حيث تشكل ركيزة هامة لتطوير استثمار منتج ومسوق، من أجل توليد نمو مستدام، داخلي، شامل، ومكثف ذاتيا كما يجب على الاستثمار المنتج والسوق أن يزداد ويتوسع، أكثر بكثير مما شهدته في الماضي، في الصناعات المعملية والخدمات المنتجة المسوقة، التي تتمثل قاعدتها، في الجزائر، كما هو الشأن في دول أخرى، في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كأهم موفري لفرص العمل. إن مرافقة هذا الاستثمار بتمويل ملائم أمر حاسم لإنجاح عملية تنويع الاقتصاد. في هذا الصدد، يعتبر دور المصارف أمرا بالغ الأهمية. لكن يجب على السوق المالية، الذي يعد لحد الساعة في مرحلة جنينية، أن تلعب دورها هي أيضا. ومن شأن توجيه المجموعات الاقتصادية الكبيرة نحو هذه السوق، لجزء من احتياجاتها التمويلية، أن يسهم بقوة في تنميتها وأن يفسح مجال أكبر للتمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال المصرفي، يجب أن يكون إصلاح حوكمة المصارف المحور الاستراتيجي الرئيسي، مسترشدا بمبادئ الاستقلالية والنجاعة والالتزام بحسن الأداء. كما يجب أن يمثل إشارة قوية لتوجيه الإصلاحات المصرفية الضرورية القادرة على تشجيع المنافسة وأكثر فعالية في الوساطة المصرفية يعد جمع الموارد أحد نقاط الضعف للنظام المصرفي الجزائري. من بين 5000 مليار دينار من النقود الورقية قيد التداول، التي تمثل ما يقارب 32% من الكتلة النقدية M2، نجد أن هناك ما بين 1500 و 2000 مليار دينار تمثل ادخار المتعاملين الاقتصاديين خارج القطاع المصرفي إن تحسين الخدمات المصرفية القائمة وسياسة شرسة لطرح خدمات مبتكرة، بما في ذلك سياسة معدلات فائدة جذابة، ستسمح بالتأكيد بجلب جزء كبير من هذا الادخار نحو القنوات المصرفية. وهذا النهج ضروري للغاية، حيث أن الوضع المريح الذي يميز السيولة المصرفية حاليا نجم، إلى حد كبير، عن التمويل النقدي الذي من شأنه أن يتوقف في أفق زمني محدود. يبقى بنك الجزائر في خدمة الساحة المصرفية لمرافقة هذا النهج، في إطار تنفيذ مهامه.

فيما يخص تمويل الاستثمار، نجم الارتفاع القوي في حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل ضمن إجمالي القروض، الذي تمت معانيته خلال العشر (10) سنوات الأخيرة (من 57% في 2009، إلى 75% في 2018)، أساسا عن الارتفاع القوي للقروض طويلة الأجل الموجهة لتمويل الاستثمار، في قطاعات الطاقة والماء. بالفعل، على الرغم من الارتفاع المؤكد للتمويل الاقتصادي في السنوات الأخيرة، كما تشير إليه معدلات النمو السنوية للقروض (8,7% في 2016، 12,3% في 2017، 13,8% في 2018)، يبقى هذا الارتفاع لا

¹ https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention_abef022019arabe.pdf p 4, Le/19/07/2019.

يشمل كليا جميع قطاعات الاقتصاد. للتذكير، بلغت القروض الموجهة للاقتصاد 49,9% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي في 2018،

(منتقلة من 7909 مليار دينار في نهاية 2016، إلى 10 102 مليار دينار في 2018). وعليه، ففي المستقبل، يجب توجيه التمويل، بصفة أكبر، نحو مشاريع الصناعات المعملية والخدمات المنتجة، التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذات القيمة المضافة المؤكدة¹.

يعد تحسين قدرة المصارف والمؤسسات المالية لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة أمرا مطلوبة، مثله مثل تعزيز أنشطتها الاستشارية للزبائن، خاصة الخبرة في مجال دراسة المشاريع، وهي مهن يتعين على المصارف أن تطورها لتشجيع نمو القروض الموجهة للاستثمار وإدارة أفضل للمخاطر.

يكرس بنك الجزائر جهودا متواصلة لتعزيز هذا القطاع الأنشطة المصارف، لا سيما من خلال تحديث وعصرنة مركزياته (تسيير المخاطر والمستحقات غير المدفوعة)، لخدمة الساحة المصرفية.

ب- تطوير الوساطة المصرفية، عن طريق عصرنة أنظمة معلومات المصارف.

يجب أن يركز تحسين وتطوير الوساطة المصرفية، بالضرورة، على عصرنة أنظمة معلومات المصارف، حيث ستسمح هذه الأنظمة بتوسيع مجموعة المنتجات والخدمات نحو الزبائن وكذا بتبادل للمعلومات موثوقة وشاملة، الذي يعد ركيزة ضرورية لتسيير فعال للمصارف وإشراف أكثر نجاعة من بنك الجزائر، من شأنه ضمان استقرار مالي مستدام، لخدمة نشاط اقتصادي متنوع وديناميكي في السياق ذاته، ستطلب اللجنة المصرفية من المصارف والمؤسسات المالية، القيام بعمليات التدقيق على مستوى أنظمة معلوماتها، على أساس دفتر شروط شامل وموحد.

تناغما مع التطورات التي يشهدها العالم، يجب أن تتوجه عصرنة مصارفنا و مؤسساتنا المالية، بحزم، نحو الرقمنة، كوسيلة قوية لإدماج مالي أوسع، سواء من حيث جمع الادخار أو من حيث تسهيل الحصول على القرض يبدل بنك الجزائر جهودا متواصلة، بما في ذلك من خلال تعليمات توجيهية ونصوص تنظيمية مناسبة، لدعم تحقيق هذه الأهداف، على أساس الاستعادة الدائمة للثقة الضرورية بين الساحة المصرفية والمالية والزبائن المدخرين والمستثمرين. في هذا الصدد، من المرجح أن تعزز المشاورات الدائمة الرفيعة المستوى التي أصبحت مألوفة بين مسؤولي بنك الجزائر والساحة المصرفية والمالية، حوارا مثمرا، بهدف تطوير، في مصلحة الساحة وبيئتها، الأطر التنفيذية والعملية، التي من شأنها دعم الأهداف المسطرة، من بينها تعزيز الثقة المشتركة بين الساحة المصرفية وزبائنها

¹ https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention_abef022019arabe.pdf p5.

تبدو هذه التحديات المختلفة في متناول الساحة المصرفية والمالية، التي أظهرت قدرتها على المقاومة تجاه الصدمات الخارجية لمدة دامت أربع (04) سنوات¹، بإمكانات قوية للمردودية وإعادة رسملة ملائمة يتعين على الساحة المصرفية، من الآن فصاعداً، التطرق إلى الإصلاح المصرفي والمالي، يهدف إلى تنويع عرض التمويل وإلى ديناميكية عرض القرض في نفس الوقت، مع تعزيز قدرات المصارف لجلب أكبر للادخار وتنويع الوساطة المصرفية التي تتسم بظرف تميزه المنافسة العادلة. التحقيق ذلك، إن المصارف مدعوة للشروع في تأهيل دائم لمواردها البشرية وجعلها متخصصة، قصد القيام بهذا الإصلاح المالي بكفاءة أكبر تجاه المهن المستحدثة الجديدة في هذا الإطار، يشكل النظام الصادر عن بنك الجزائر، في 2017، المتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف، علامة بارزة في هذا الإصلاح، من شأنها تخفيف المصارف، ليس فقط من ناحية الترويج له، على مستوى الزبائن، بل وأيضا تكوين فرق ذات خبرة مؤكدة تلك هي بإيجاز، المتطلبات والتحديات التي يتعين على المصارف والمؤسسات المالية رفعها، في إطار القيام بمهامها، كونها محرك نمو الاقتصاد.

ج- المصارف المعتمدة في الجزائر.

أعلن بنك الجزائر عن قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة إلى غاية 2 جانفي 2018، حسب ما جاء في العدد الرابع من الجريدة الرسمية وتم تحديد قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة بموجب مقرر مؤرخ في 2 يناير 2018، وقعة محافظ بنك الجزائر محمد لوكال²:

¹ https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention_abef022019arabe.pdf p6

² [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe le 02/08/2019.](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe%20le%2002/08/2019)

جدول رقم(08): البنوك المعتمدة في الجزائر.

قائمة البنوك المعتمدة إلى غاية 2 جانفي 2018	قائمة المؤسسات المالية المعتمدة إلى غاية 2 جانفي 2018
<ul style="list-style-type: none"> - شركة إعادة التحويل الرهني - الشركة المالية للاستثمار والسياحة والتوظيف (سوفيناس) - الشركة العربية للإيجار المالي - المغاربية للإيجار المالي - الجزائر - سيتيلام الجزائر - الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية "مؤسسة مالية" - الشركة الوطنية للإيجار المالي - شركة أسهم - إيجار ليزينغ الجزائر - شركة أسهم - الجزائر إيجار ، شركة أسهم 	<ul style="list-style-type: none"> - بنك الجزائر الخارجي - البنك الوطني الجزائري - القرض الشعبي الجزائري - بنك التنمية المحلية - بنك الفلاحة والتنمية الريفية - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كئاب بنك - بنك البركة الجزائري - السيتي بنك-الجزائر (فرع بنك - المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر - نتيكسيس - الجزائر - سوسيتي جينيرال - الجزائر - البنك العربي - الجزائر - بي . ن . بي بارينانس - الجزائر - تراست بنك - الجزائر - بنك الإسكان للتجارة والتمويل - الجزائر - بنك الخليج - الجزائر - فرنسا بنك - الجزائر - إتش. إس. بي - الجزائر فرع بنك - مصرف السلام - الجزائر.

La source: <https://www.bank-of-algeria.dz>

بصفة عامة تقوم المصارف، بصفتهن وسطاء معتمدين، بجمع الموارد لدى الجمهور وبنح القروض للزبائن مباشرة أو من خلال شراء سندات في السوق المالية، مصدره من طرف مؤسسات اقتصادية ومؤسسات مالية أخرى، وبتوفير وسائل الدفع للعملاء وتسييرها، كما تقوم بمختلف العمليات المصرفية الملحقه من جهتها، تقوم المؤسسات المالية بجميع العمليات المصرفية، باستثناء جمع الودائع لدى الجمهور وتوفير وتسيير وسائل الدفع. فيما يخص الساحة المصرفية الجزائرية، على الرغم من هيمنة المصارف العمومية، من خلال أهمية شبكتها ووكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، ازدادت كثافة شبكة وكالات المصارف الخاصة خلال السنوات الأخيرة، لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات المصرفية، في حين، تتموقع شبكات وكالات المصارف الخاصة، أساسا، في شمال البلاد، بينما تغطي شبكات وكالات المصارف العمومية كامل التراب الوطني.

في نهاية ديسمبر 2017، على الرغم من بقاء شبكة وكالات المصارف العمومية مهيمنة بحوالي 1145 وكالة، مقابل 1134 في 2016 و 1126 وكالة في 2006، تعززت شبكة المصارف الخاصة بصفة معتبرة، حيث انتقلت من 152 شبكة في 2006 إلى 364 وكالة في 2017 (355 في 2016)، انتقل عدد وكالات المؤسسات المالية، من جهته، من 88 وكالة في 2016 إلى 95 وكالة في 2017، بذلك بلغ إجمالي وكالات المصارف والمؤسسات المالية 1604 مقابل 1577 في 2016، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 26 309 نسمة (26 189 نسمة في 2016)، بقيت نسبة السكان العاملين إلى الوكالات المصرفية مستقرة نسبياً، أي ما يعادل 7667 شخصا في سن العمل لكل شبك مصرفي في 2017، مقابل 7 680 شخص في 2016، أما فيما يتعلق بمركز الصكوك البريدية فتتميز شبكة وكالاته في نهاية 2017 بكثافة أكبر من كثافة شبكة وكالات المصارف، حيث تضم 3 826 وكالة موصولة إلكترونية، موزعة على كامل التراب الوطني، ما يمثل وكالة واحدة لكل 3214 شخص عامل، إجمالاً بلغ عدد وكالات المصارف ومركز الصكوك البريدية 5430 وكالة، أي بنسبة وكالة واحدة ل 2265 شخص عامل، مقابل 2316 شخص عامل في 2016.

فيما يخص قروض المصارف والمؤسسات المالية للاقتصاد (قروض للمقيمين وخارج القروض المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية)، فتمثل نسبة 62.2% من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، مقابل 55.4% في 2016 و 54% في 2015، علماً أن قطاع المحروقات لم يلجأ إلى القروض المصرفية.

من زاوية تطور الشبكة والقروض الممنوحة، نلاحظ تحسناً للوساطة المصرفية، من سنة لأخرى¹، مع بقاء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدنى بكثير من المبالغ اللازمة للشروع في ديناميكية تنويع الاقتصاد، وجعل هذه الفئة من المؤسسات ركيزة النظام الإنتاجي الوطني، بالمثل يشير وزن تداول النقد الورقي ضمن الكتلة النقدية (حوالي 31%) بصفة واضحة أن جمع الموارد لا يزال يشكل موطن ضعف النظام المصرفي الجزائري، خاصة المصارف العمومية التي تملك شبكة وكالات أكثر انتشاراً على مستوى كامل التراب الوطني.

ارتفعت أصول المصارف في 2017 بنسبة 9.4%، مقابل 3% في 2016 و 4.4% في 2015، عرفت الحصة النسبية للمصارف العمومية من مجموع أصول المصارف، رغم هيمنتها، انخفاضاً لتبلغ 85.6%، مقابل 86.8% في 2016 و 87.2% في نهاية 2015، أما فيما يتعلق بالمصارف الخاصة، فقد شهدت حصتها ارتفاعاً لتبلغ 14.4%، مقابل 13.2% في 2016. ضمن المصارف العمومية، تمثل حصة الأصول الأكبر مصرفين، بحصص متساوية تقريباً، ما يقارب نصف مجموع أصول القطاع، أما فيما يتعلق بالمصارف الخاصة، فتبلغ حصة المصارف الخاصة الثلاثة الأولى 44.4% من مجموع أصول المصارف الخاصة، مقابل 46% في نهاية 2016.

¹ <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe> le 02/08/2019.

خلاصة الفصل:

لقد مر النظام المصرفي الجزائري منذ نشأته بعدة إصلاحات أفرزتها البيئة الداخلية و الخارجية ، فبعد أن كان الهدف من إصلاحات 1970 و 1971 بناء نظام تمويل وطني جزائري يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية أن ذاك، جاءت الإصلاحات النقدية و المصرفية لعام 1986 لتعالج مشاكل أخرى و منها استقلالية المصارف و البنك المركزي و تفتح التوجه نحو اقتصاد السوق، ثم جاء قانون النقد و القرض (90 / 10) لتغيير بنية النظام المصرفي الجزائري و يجعله نظام يتلاءم مع اقتصاد السوق و ذلك بإدخال المصارف الخاصة الوطنية و الأجنبية إلى السوق المصرفية.

و ما يميز هذه الإصلاحات أنها لم تمس مباشرة مستوى أداء الخدمة المصرفية في المصارف لاسيما العمومية منها، فبقيت الخدمة دون المستوى و بقيت تقليدية، و ظهر الاقتصاد الموازي الذي احتوى على النشاط التجاري و حتى المصرفي بنسبة كبيرة، و أصبح حتى الشيك لا يفضل في التعاملات التجارية رغم كل الجهود المبذولة.

وتجدر الإشارة أن تجربة المصارف الخاصة في الجزائر تجربة قصيرة تتطلب الكثير من الجهود الإضافية، فلا بد من على الدولة تدعيمها وتنظيمها و تطويرها فضلا عن تفعيل دور البورصة و السوق النقدية فهي الماكن الملائم لعمل القطاع الخاص بصفة عامة و المصارف بصفة خاصة،و أن تجعل القطاع العمومي المصرفي مكمل للقطاع الخاص حتى يمكن إيجاد نظام مصرفي كامل و متكامل يستجيب لمتطلبات التحول الاقتصادي.

الفصل الثالث

واقع وفاق اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري

تمهيد.

نظرا لواقع النظام المصرفي الجزائري الذي لا يختلف كثيرا عن ماضيه منذ استقلال الجزائر. و نظرا للتطور المذهل الذي عرفته تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و تأثيرها على كل جوانب الحياة و خاصة الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية.

فإن ما يميز الخدمة المصرفية التي يطرحها النظام المصرفي الجزائري بأنها خدمة تقليدية، ولا تتناسب مع ما هو حاصل في الدول المتقدمة، لذلك بدأ التفكير في تحديث الخدمة المصرفية في الجزائر وذلك بجعلها عصرية. ومن بين أهم عناصر التحديث للخدمة المصرفية هو تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها وجعلها وسائل دفع إلكترونية ، حتى يسهل اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر . وسنحاول في هذا الفصل التطرق فيه إلى واقع و أفاق اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري، وذلك من خلال ثلاث مباحث .

- المبحث الأول : واقع الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري .
- المبحث الثاني : تحديات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.
- المبحث الثالث : أفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري .

شهد النظام المصرفي الجزائري تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة نتيجة الجهود التي بذلتها الجزائر لتحريره وإصلاحه وتطوره ، كما تعددت الخطوات التي بذلتها المؤسسات المصرفية العاملة في الجزائر من تحسين خدماتها وتطويرها ، لكنها أثمرت هذه الجهود على نتائج غير كافية ولا تتناسب مع الوضع الداخلي والخارجي ، لذلك لابد من المزيد من التحديث والتطوير .

المطلب الأول : سمات الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري .

رغم كل الإصلاحات المالية والمصرفية التي قامت بها الجزائر ، إلا أن واقع الخدمة المصرفية لا يعكس ذلك ، فهي غير مطابقة للمعايير الدولية وبقية تقليدية ، حيث تتميز الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري بجملة من السمات هي:

- خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب حتى لأبسط التطور الحاصل في المجتمع ، ففي الوقت الذي تقوم فيه المصارف في العالم بتقديم أكثر من 360 خدمة لزيائنها ، فإن المصارف الجزائرية لا تصل حتى إلى مستوى خدمات المصرفية المقدمة في الدول النامية ، مما يقلل من قدرتها التنافسية وتنمية رأسمالها¹.
- غياب التسويق المصرفي ، الشيء الذي يقف كعائق أمام هذه المصارف في تسويق الخدمة المصرفية .
- انخفاض معدلات الفائدة وتوفير الاستثمارات المرحة في السوق السوداء ، بالإضافة إلى التهرب الضريبي والاستفادة من تكاليف الفرص البديلة في الدائرة غير الرسمية (أكثر من 4780 مليار دينار جزائري خارج الدائرة الرسمية للتداول) .

بحسب اخر تقدير لمحافظ البنك المركزي محمد لوكال في سبتمبر 2016².

- توسيع وامتداد المجال الجغرافي مما يعوق التنسيق الداخلي وتبادل المعلومات بين مختلف الهياكل الإدارية للمصرف
- ثقل الإجراءات البيروقراطية ما يعوق التنسيق الداخلي .
- ثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات المصرفية ، حيث تتجاوز فترة دراسة ملف طلب قرض السنة في معظم الأحيان ، كما أن تحصيل شيك من ولاية إلى أخرى يأخذ في الغالب أكثر من شهر. ضعف كفاءة وأداء العنصر البشري.

¹ مليكة رغب ، حياة بنجاز ، النظام البنكي الجزائري - تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، مداخلة في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، - الواقع والتحديات- ، جامعة شلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، الجزائر، ص 399.

² <https://www.el-massa.com/dz>, le 21/07/2019.

- استخدام قليل لتكنولوجيا المعلومات داخل المصارف الجزائرية .

فرغم الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر إلا أنها غير كافية ، هذا ما أثار سلبًا على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر لاسيما خارج قطاع المحروقات ، وضعف أداء قطاع السياحة في الجزائر . فضلاً عن ضعف في السوق النقدية والسوق المالي ، فيحتاج النظام المصرفي إلى وجود سوق مالية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها ، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للمصارف ، ومن خلال ذلك تستطيع هذه المصارف تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته ، وتمكين كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعلية على الائتمان والنقود في الاقتصاد ، وتصدر الإشارة إلى أنه تم فتح أبواب بورصة القيم المنقولة بالجزائر في جانفي 1998 ، وهي بورصة حديثة وفتية ، تتسم بقليل من التعاملات المالية فيها ، وبذلك حرمت المصارف التجارية الجزائرية من مزايا التعامل مع هذه السوق .

لقد بقي النظام المصرفي الجزائري بعيداً عن التطورات الدولية المعروفة، ويمكن إبراز أهم هذه التطورات على كما يلي¹:

. **ظاهرة اندماج الأسواق المالية الدولية :** حيث انتشرت هذه الظاهرة إثر إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال، وتوريد الخدمات المالية والمصرفية ، وزيادة حجم التدفقات الرأسمالية التي فاقت حجمها التجارة العالمية للسلع ، مما أدى إلى ارتفاع عدد المصارف ، وازداد المنافسة بين المصارف حتى في الأسواق المصرفية المحلية ، وترابط الأسواق المالية فيما بينها، فأصبح العالم كأنه سوق مالي موحد، وهذا ما جعل الأسواق المالية شديد التأثير حتى في الأزمات غير اقتصادية.

. **ظاهرة اندماج المصارف:** حيث مع نهاية القرن العشرين الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين برزت ظاهرة اندماج المصارف فيما بينها لتشكل مصارف عملاقة متعددة الخدمات (المصارف الشاملة)، وأصبحت تقدم الخدمة المصرفية الشاملة، فهذه الظاهرة مزالة بعيدة عنها المصارف الجزائرية.

. **ظاهرة المصارف الإلكترونية:** تعد هذه المصارف تحدي من الدرجة الأولى للنظام المصرفي الجزائري وكل الأنظمة المصرفية العالمية، بحث تتميز المصارف الإلكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جداً على تقديم الخدمات المصرفية في أي وقت ودون انقطاع، وخلال جميع أيام الأسبوع.

¹ مليكة رغب ، حياة مجاز، نفس المرجع السابق، ص401.

المطلب الثاني: تطوير الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري.

في سياق المتغيرات التي اجتاحت البيئة المالية الدولية ، أصبح لزامًا على المصارف التجارية زيادة عنايتها بجودة ما تقدمه من خدمات كأحد العناصر المحددة للقدرات التنافسية المصرفية في السوق المصرفية الداخلية والخارجية ضمن حلقة العولمة المالية ، من خلال تفاعل رأس المال مع وسائل الإتصال الحديثة ، مما يستوجب تطوير الخدمة المصرفية في المصارف الجزائرية.

أولاً: أساليب التطوير

تتمثل أساليب التطوير في العناصر التالية¹:

(أ) **تحسين الإدارة** : ويتم من خلال الموظفين المؤهلين وذوي التكوين العالي والكفاء ، والهدف من هذا هو جعل الإدارة رشيدة ومسؤولة ، وتمتع بأكثر ثقة من طرف الزبائن .

(ب) **تحسين التسيير** : ويتم من خلال تطوير الإجراءات والخطوات والمراحل التي ينبغي أن يمر بها الزبون حتى يحصل على الخدمة لتصبح أكثر بساطة وأيسر وأعلى درجة من الكفاءة .

(ج) **تحديث الخدمات** : وذلك من خلال زيادة وتنوع الخدمات مما يتلاءم مع احتياجات ورغبات الزبائن ، فتسعى المؤسسة لتلبية هذه الرغبات والاحتياجات ، مع زيادة تشكيلة وتطوير وإدخال تكنولوجيا في الخدمة وأدائها لتصبح أكثر فعالية وتنافسية .

ثانياً: تطوير الخدمة المصرفية.

تطوير الخدمة المصرفية هي الرفع من مستوى الخدمة المصرفية وتحديدتها بتطبيق تقنيات حديثة مساندة للتوجهات العالمية في تسيير المصارف ، من هذا المفهوم يجب على المصارف العاملة في الجزائر تحسين أدائها في العمليات المصرفية الأساسية وفي الخدمات الجديدة لأن الخطوات القادمة والرهانات المستقبلية تفرض بشكل خاص تحديث الخدمات المصرفية وأنظمة الدفع وفي رفع مستوى الإدارة في المصارف ، فالاستعداد للرهانات القادمة يستوجب تطوير ما يلي²:

. تقدير وزيادة المنتجات والخدمات المصرفية لتحقيق احتياجات وإشباع حاجيات الأفراد.

. ترقية المؤسسات الإقتراضية في تمويل الإستثمارات وتشجيع الصادرات.

¹ رزيق كمال، عبد الحليم فوزلي ، تحديث النظام المصرفي الجزائري، مداخلة في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، - الواقع و التحديات- ، جامعة شلف ، يومي 14 / 15 ديسمبر 2004، الجزائر، ص 376.

² نفس المرجع السابق ، ص 377.

. تحسين نوعية الخدمات المالية وتطوير وسائل الدفع بشكل سريع.

وتطوير الخدمات المصرفية يستند إلى مصادر خارجية ومصادر داخلية وهي على النحو التالي:

أ) **المصادر الداخلية لتطوير الخدمة المصرفية:** تضم هذه المصادر كافة المصادر داخل المصرف التي يمكن أن تعطي أفكار لتطوير العمل المصرفي أو تطوير الخدمة المصرفية، وأهم هذه المصادر ما يلي :

. إدارة التسويق من خلال الدراسات التحليلية للسوق المصرفية، احتياجات ورغبات الزبائن، أساليب تقديم الخدمات المصرفية.

. إدخال تكنولوجيا المعلومات في أداء الخدمة المصرفية.

. مدير المصرف من خلال اقتراحات لتطوير الخدمة المصرفية .

. موظفي المصرف ، من خلال تنظيم دورات تدريبية وتكوينية لهم .

ب) **المصادر الخارجية:** تشمل المصادر الخارجية لتطوير الخدمة من العناصر التالية¹:

. زبائن المصرف الحاليين.

. المصارف المنافسة.

. معاهد ومراكز البحث العلمي.

. شركات الدراسات الخارجية .

. إضافة خدمات جديدة.

ثالثا : الاتجاهات الحديثة لتطوير الخدمة المصرفية في الجزائر

لقد تحول النشاط المصرفي من مجرد القيام بعمليات الإقراض في داخل حدود الدولة إلى قيام المصارف بالدخول في مجال الاستثمار في جميع القطاعات وتملكها للكثير من المشروعات الصناعية والخدماتية والتجارية وتنوع مصادر تمويلها بالداخل والخارج ، فالاتجاهات الحديثة لتطوير النظام المصرفي الجزائري تكون على الشكل التالي :

أ) **التوجه نحو المصارف الشاملة :** المصارف الشاملة هي نتيجة حتمية للعولة المالية ، فهذه المصارف تسعى إلى تنمية مواردها من كافة القطاعات ، كما تقدم الائتمان لكافة القطاعات ، ففلسفة المصرف الشامل تقوم على التنوع بهدف استقرار وزيادة حركة الودائع وانخفاض تكلفة المخاطر .

¹ رزق كمال، عبد الحليم فوزلي، نفس المرجع السابق ، ص 378.

(ب) تحرير تجارة الخدمات المالية: من بين أهم نتائج العامة لتحرير الخدمات المالية (خدمات مصرفية، تأمين..). وبما أن هذا الأمر أصبح منطقي فما على المصارف التجارية إلا تحرير هذه التعاملات مما يؤدي إلى:

. جعل القطاع المصرفي أكثر كفاءة واستقرار .

. اتساع السوق المصرفي.

. تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وزيادة جودتها بسبب درجات المنافسة.

. تؤدي إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا .

. تمكين عمليات التحرير من تخفيض مخاطر السوق ، وتساعد على تطوير وتوسيع السوق المالي من خلال

حجم التعاملات و ظهور ما يسمى بالخدمة المصرفية الإلكترونية و الصيرفة الإلكترونية.

رابعا: مبررات تطوير الخدمة المصرفية

إن التوجه إلى تحديث الخدمة المصرفية لا بديل عنه في ظل عولمة الاقتصاد ، وتعدد حاجات المجتمع فأصبح

بحاجة إلى المزيد من الخدمات المصرفية الجديدة أكثر تنوعًا ، وإلى أدوات استثمارية تدير لهم عائد مالي مناسب

ويمكن حصر مبررات تحديث الخدمة المصرفية فيما يلي :

(أ)العولمة المالية:

يمكن تعريف العولمة المالية على أنها ناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحوّل إلى الاندماج المالي الذي

يؤدي إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالأسواق الخارجية من خلال عدة عمليات منها ، إلغاء القيود

على حركة وتدفق رؤوس الأموال من وإلى الدول مما يسهل عمليات انتقالها وتحركها نحو أسواق المال الدولية¹ .

فالعولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية :

. المعاملات المالية المتعلقة بالاستثمار بمختلف أنواعه.

. المعاملات المالية المتعلقة بالاستثمار في السوق المالي.

. المعاملات الخاصة بالائتمان ومنحه، التأمينات، الخدمات الأخرى.

وقد ساعدت على عملية العولمة المالية عوامل هي²:

¹ صالح مفتاح ، العولمة المالية ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة ، الجزائر، جوان 2002، ص 215.

² اسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة اقتصاد تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس 2014/2015، ص 272.

- . ضغوط تحرير التجارة التي أدت إلى ارتفاع قيمة وحجم العمليات التجارية الدولية ، مما تولد عنها إيجاد فرص جديدة للاستثمار الدولي ، وبالتالي البحث على أساليب جديدة للتمويل .
- . ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة.
- . إن العولمة المالية طريق جديد لتحقيق عائد اقتصادي سريع ومرتفع.
- . تحرير النشاط التمويلي من المخاطر الغامضة والمعقدة ، التي تؤثر على الادخار العائلية ومعاملات المؤسسات والأفراد.

ب) ربحية البنك و تحسين الخدمات المقدمة للزبائن:

- ومن أجل تحقيق ربحية للمصارف، وتحسين الخدمات المقدمة للزبائن لا بد على المصرف التعامل مع أفضل التقنيات وذلك بتحقيق أربعة أهداف وهي¹ :
- . التعامل بكفاءة مع النمو الهائل والمتسارع لعدد من حسابات الزبائن بالمصارف .
- . تخفيض التكلفة الحقيقية للمدفوعات، وإجراء المقاصة فيما بين الشيكات التي تمثل هذه المدفوعات.
- . تحرير الزبائن من قيود المكان والزمان .
- . تطبيق التقنيات الحديثة التي تمكن المصارف من تقديم خدمات لزبائنهم لم تكن معروفة من قبل.

ج) قوة المنافسة:

- في ظل توجه الجزائر نحو انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ، واستعادتها المالية والمصرفية وبداية تطبيق الشراكة الأورجزائرية مما ينجر عن تحرير في المعاملات المصرفية والمالية، مما يفرض على المصارف التجارية الإستعداد للمنافسة سواء تعلق الأمر بالمصارف الخاصة أو المصارف العمومية ، لاسيما المصارف الجزائرية العمومية التي يجب أن تمارس نشاطها على أنها شركة تجارية حسب ما نص عليه قانون النقد والقرض (10/90) والأمر (11/03).
- المطلب الثالث : تطوير وسائل الدفع في النظام المصرفي الجزائري .**

- يعتبر تحديث وسائل الدفع من أهم عناصر تحديث الخدمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري ، ونميز نوعين منها التقليدية والحديثة (إلكترونية) فالإنتقال من التقليدية إلى الإلكترونية لا يمر إلى بتحديث وسائل الدفع الحالية .

¹ رزق كمال، عبد الحليم فوزلي ، نفس المرجع السابق ، ص 380.

أولاً : واقع وسائل الدفع في النظام المصرفي الجزائري .

يمكن تعريف وسائل الدفع هي تلك الأدوات المستعملة في أداء العمليات الإقتصادية والتجارية والائتمانية بين الأفراد والمؤسسات ومختلف الهيئات الحكومية¹.

وتأخذ وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري عدة أشكال منها :

(أ) - **النقود** : هي وسيلة الدفع الوحيدة التامة السيولة ، وهي الأكثر استعمالاً من بين كل وسائل الدفع ، بل أن كل هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى هذه النقود ، سواء بواسطة الخصم قبل تاريخ الاستحقاق أو بواسطة تسديد هذه الأوراق عند حلول هذا التاريخ ، وعن طريق تحويل النقود بين التاجر والمصرف في حالة بطاقة الائتمان وعلى خلاف وسائل الدفع الأخرى التي يصدرها أشخاص مختلفون ، فإن النقود تصدر من جهة معروفة ومنظمة للنظام المصرفي ، ويمكننا أن نفرق بين النقود القانونية أو التامة السيولة ، والنقود الأخرى ، التي تشمل نوعين هما : النقود القانونية ، نقود الودائع .

(ب) **الشيك (الصك)** : وهو من بين وسائل الدفع الأكثر انتشاراً إلى جانب النقود الورقية ، وهو عبارة عن وثيقة تتضمن أمراً بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه ، وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محرراً لحامله ، ويتخذ شكل محدد (نموذج الشيك) وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محرراً لحامله ، والشيك هو أداة وفاء لا أداة إئتمان² ويتم تداول الشيك من يد إلى يد.

(ج) - **السند لأمر** :

السند لأمر هو أصلاً ورقة تجارية ، تحرر بين شخصين لإثباتات مالية واحدة ، فهذا السند هو إذا عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين إلى شخص آخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الإستحقاق³. وعلى أساس هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية ، حيث أن هناك مدة من الزمن من جانب الدائن لكي يسدد ما عليه في تاريخ الإستحقاق الذي يتفق بشأنه.

¹ الطاهر لطرش ، نفس المرجع السابق ، ص 31.

² عمورة عمار ، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 80.

³ الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق ، ص32.

(د) - السفتجة (الكميالة) :

السفتجة هي عبارة عن ورقة تجارية ، ولكنها تختلف عن الأوراق الأخرى ، كونها تظهر ثلاثة أشخاص في آن واحد ، وتسمح بإثبات ذمتين في نفس الوقت ، وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره ومن هذه النقطة بالذات يمكنها أن تتحول إلى وسيلة دفع¹.

(هـ) - سند الصندوق :

يحدث أحياناً أن يقوم شخص ما بإقراض مؤسسة أو مصرف أموالاً لأجل قصير مقابل الحصول على فائدة ومقابل ذلك تقوم الهيئة المقترضة (تكون في الغالب مصرفاً) بإصدار وثيقة تعترف فيها بهذا الدين ، هذه الوثيقة هي سند الصندوق² ، ويمكن تعريف هذا الأخير بأنه إلتزام مكتوب من طرف هذا المصرف أو هذه المؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند (هو مبلغ القرض) في تاريخ معين هو تاريخ الإستحقاق ، وقد يكون هذا السند محرر باسم هذا الشخص أو لأمر أو لحامل السند .

(هـ) - السندات العمومية قصيرة الأجل

تحتاج الخزينة إلى نوعين من الأموال : الأموال طويلة الأجل لتمويل عملياتها الخاصة بالتجهيز وأموال قصيرة الأجل لتمويل نفقاتها العادية أو الجارية ، وتلجأ الخزينة إلى إصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل إحتياجات السلطة العمومية فيما يخص نفقاتها الجارية ، وذلك عندما يتأخر تحصيل الإيرادات الضريبية ، نظراً لطابعها المتقطع في الزمن ، وعدم القدرة على الإنتظار لاستعجالية النفقات³.

ثانياً : واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

تم برمجة جملة من الاجتماعات واللقاءات مع مختلف البنوك و الهيئات المصرفية لمناقشة ملف توسيع عملية الدفع بالبطاقة الإلكترونية في الجزائر، التي دخلت حيز التنفيذ منتصف 2016 و بداية 2017 و ستصل عدد بطاقات الدفع الإلكتروني التي يرتقب توزيعها في المرحلة الأولى حوالي 15 مليون بطاقة، حيث أكد الوزير المنتدب لدى وزارة المالية المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية السيد معتصم بوضياف"، أنه تم تسجيل 5000 معاملة تجارية عبر نظام الدفع الالكتروني منذ انطلاق هذه الخدمة في أكتوبر 2016، مشيراً إلى أنه يوجد 930.000 كلمة سر لم تسلم بعد لحاملي هذا النوع من البطاقات⁴.

¹ عمورة عمار، نفس المرجع السابق ، ص 75 .

² الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق ، ص 35.

³ عمورة عمار ، نفس المرجع السابق ، ص 78.

⁴ <http://www.radioalgerie.info/news/ar/article/20161218/97447.html>, le 28/08/2019.

أما فيما يتعلق بخدمة الدفع عن طريق الأنترنت والتي تمت مباشرة تطبيقها منذ فترة، و تعميمها يسير بوتيرة جيدة ، والتي ستشمل في مرحلتها الأولى القطاعات الخدمائية، على غرار تعميم عملية الدفع عن طريق الأنترنت في الشركات الوطنية الكبرى، كالمؤسسة الوطنية لتوزيع المياه سيال»، وكذا شركة توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز"، إضافة إلى مؤسسات النقل المختلفة، شراء التذاكر، الحجوزات وغيرها . و تعمم لكل القطاعات بدون استثناء، مع الطموح إلى توحيد عملية الدفع الإلكتروني في بطاقة واحدة تستعمل سواء للسحب أو التسديد.

المبحث الثاني : تحديات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ينطلق أساسًا من إيجاد البنية التحتية اللازمة وتوفير البيئة الملائمة لذلك ، ولأجل ذلك سنحاول التطرق إلى واقع استعمال هذه التكنولوجيا في النظام و العقبات التي تواجه الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري وندرج في الأخير أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر .

المطلب الأول: استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النظام المصرفي الجزائري.

شهد قطاع البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر إصلاحات عميقة في السنوات الأخيرة كان الغرض منها تحديث هذا القطاع وتأهيله كجزء من جهد الحكومة لتنمية البنية القاعدية للاقتصاد الوطني، و كذا من أجل تطوير و تحديث الخدمات المصرفية.

أولاً: قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر

لقد عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر تأخراً كبيراً، غير أنه مع بداية خصوصية وتحرير القطاع، بدأ قطاع الاتصالات يتطور تطور ملحوظ لاسيما في الهاتف النقال وشبكة الأنترنت.

1- تطور الأنترنت في الجزائر

سعت الجزائر للاستفادة من خدمات شبكة الأنترنت والتقنية المرتبطة بها ، من خلال ارتباطها بشبكة الأنترنت في شهر مارس من عام 1994 ، عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية (سيريست Cerist) وهو مركز للأبحاث تابع للدولة الجزائرية، في عام 1998 صدر المرسوم الوزاري رقم 265 لعام 1998 الذي بموجبه أُنهي احتكار خدمة الأنترنت من الدولة و سمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، حيث أن هذا المرسوم اشترط على الذين يريدون هذه الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائري الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات. وفي عام 1998 ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة و ارتفعت

أعداد الشركات التي تزود الزبائن إلى 18 شركة بحلول شهر مارس عام 2000¹ ، و الجدول التالي يبين عدد مستخدمي الإنترنت وعدد السكان في الجزائر.

جدول رقم(09) : عدد مستخدمي الإنترنت وعدد السكان في الجزائر:

عام	المستخدمين	تعداد السكان	النسبة. %
2000	50000	31795500	0.2%
2005	1,920,000	33033546	5.8%
2007	2460000	33506567	7.3%
2008	3,500,000	33769669	10.4%
2009	4,100,000	34178188	12.0%
2010	4,700,000	34586184	13.6%
2012	5230000	37367226	14.0%
2013	6404264	38813722	16.5%
2014	6669927	38813722	17.2%
2015	11,000,000	39542166	27.8%
2016	15,000,000	40263711	37.3%
2017	18580000	41063753	45.2%

la source : <https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm> .

بلغ عدد مستخدمي الإنترنت سنة 2017 الى حوالي 18580000 ، بما يعادل 45.2 % من عدد السكان الذات الفترة، ويكرس ذلك النمو المعترف لجهود الدولة في سبيل تحديث الحياة الاقتصادية وأتمتها، إذا ما قورنت بعدد مستخدمي الإنترنت عام 2000 والذي لم يتجاوز 0.2 % من عدد السكان، وعلى الرغم من هذا التحسن الملحوظ إلا أن هناك رهانات وتحديات أمام المؤسسات الوطنية في سبيل تغيير نمط عملها مع مستجدات الألفية التي برز فيها الاقتصاد الالكتروني على مصراعيه².

إنّ ما يميز شبكة الأنترنت في الجزائر أن استعمالها غير تجاري ، وتستعمل بالأخص في مجال البحث والتطوير ، وما إلى ذلك ، كما أن مواقع المؤسسات والشركات على شبكة الأنترنت غير تفاعلية ففي الغالب هي مواقع تعريفية لا خدمتية ، باستثناء ما تقوم به شركة بريد الجزائر ، فنجد المواقع الأخرى غير مفعلة ، ويرجع البعض ذلك إلى غياب نظام دفع الإلكتروني بسبب ما يعانيه النظام المصرفي الجزائري ، بالإضافة إلى قلة الشبكات

¹ إبراهيم بختي ، الأنترنت في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 01 ، جامعة ورقلة الجزائر، 2002، ص 22.

² <https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm>, le 18/07/2019.

الإلكترونية الإتصالية ذات البعد الوطني و ضعف قدرة أو سرعة الأنترنت، فضلاً عن ارتفاع تكلفة استعمال الأنترنت مقارنة بالدخل الفردي للجزائريين.

2- شبكة الأنترنت والنظام المصرفي الجزائري

أصبحت شبكة الأنترنت اليوم مراد لعصر جديد لتوزيع المنتجات والخدمات المالية والمصرفية ، بفضل ما تتحه هذه الشبكة ، الشئ الذي فرض في اعتمادها في النظام المصرفي الجزائري ديناميكية أكبر في مجال المنافسة وتحسين الخدمة المصرفية ، فهي طريقة تساهم في تحسين أداء الخدمة المصرفية وزيادة أكبر في الكفاءة وتقليل التكاليف.

أما مواقع المصارف الجزائرية في شبكة الأنترنت يمكن ملاحظة العناصر التالية:

(أ) بالنسبة لبنك الجزائر : لبنك الجزائر موقع إلكتروني على الشبكة الأنترنت ، له مهمة إعلامية بحتة ، وهو لا يقدم الخدمات المعلوماتية الإلكترونية ، ولا يخضع للتحديد إلا نادراً ، فمقارنة بمواقع المصارف المركزية قي العالم التي يتم تجدها في كل لحظة بالمعلومات الجديدة لا سيما في المجال التقنيات المصرفية المستعملة في النظام المصرفي لتلك البلدان ، فضلاً على وضع فيه كل المعطيات الاقتصادية للبلد ، كما أن بعض المصارف المركزية تشرف على أنظمة الدفع الإلكترونية للمصارف تلك البلاد انطلاقاً من موقعها الإلكترونية ، لذلك لا بدّ من تفعيل موقع بنك الجزائر وجعله كبقية المصارف العالمية المتطورة.

(ب) - المصارف الجزائرية : لجميع المصارف العاملة في الجزائر مواقع إلكترونية على شبكة الأنترنت ، وهي مواقع تعرض مجموعة من المعلومات عن كل مؤسسة مصرفية ، ولا تقدم خدمات عبر الشبكة ، ومعظمها لم يجدد منذ مدة ، فالمصارف في الدول المتقدمة تقوم بتحديد المعلومات خلال 24 ساعة وعلى مدار جميع أيام الأسبوع ، لذلك يجب على المصارف الجزائرية أن تحسن وتحدد مواقعها وتطورها وتستعملها في أداء الخدمة المصرفية .

ونقف هنا على تجربة جديدة بالذكر، وهي ما قامت به مؤسسة بريد الجزائر في وضع شبكة وطنية وربطها بالأنترنت، فيستطيع الزبون أن يحصل على بعض الخدمات عبر شبكة الأنترنت ، حيث تسمح بالإطلاع كشف الحساب البريدي وطلب الصك البريدي بالإضافة إمكانية تسديد فاتورة الهاتف النقال و فاتورة الماء و فاتورة الكهرباء و الغاز عبر الحساب البريدي و كذلك حجز تذكرة السفر ، و تسديد فاتورة الأنترنت idoom، و إمكانية تتبع الطرد المرسل¹.

¹ <https://www.baridinet.poste.dz/>, le 17/07/2019.

ثانيا: قطاع الإتصال والبريد.

1- شبكة الاتصالات الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري: إن أول تجربة في الجزائر حول شبكات الاتصالات الإلكترونية هي ما قامت بيه (LUCENT TECHNOLOGIES) إدارة البريد والمواصلات، هذه الشبكة تتميز بضمها لمختلف الخدمات التي تتطلبها التجارة الإلكترونية،¹ وقد تم بالفعل تشييد شبكة البريد والمواصلات، وهي جاهزة للاستغلال، دون كلمة المرور، ودون اشتراك أو التزام، فالتكلفة تحسب ضمينا مع تسعيرة الهاتف، حاليا يمكن الإطلاع على معلومات بخصوص مصالح الحسابات البريدية الجارية، وهذا بفضل الموزع الصوتي، وموقع البريد على شبكة الانترنت فأول مبادرة قامت بها الجزائر لتطوير هذا القطاع، هو إنشاء مؤسسة اتصالات الجزائر تحت قانون 03 / 2000 بتاريخ 05 أوت 2000 الذي يعتبرها كمؤسسة عمومية اقتصادية ذات شكل قانوني يصفها بمؤسسة ذات أسهم، بحيث يقدر رأسمالها الاجتماعي 10 000 000 دج.²

لا يختلف كثيرا واقع قطاع تكنولوجيايات الإعلام والإتصال في الجزائر عن داخل النظام المصرفي ، لكنه لا بد من إبراز هذه النقطة المهمة في اعتماد الصيرفة الإلكترونية.

حيث يعيش النظام المصرفي الجزائري مشاكل عديدة ومعقدة ، تظهر أثناء تقديمه لخدماته بحيث تقف عائقاً أمام تطوره وحاجزاً في وجه الإستثمار نظراً للدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع في حقل التنمية الإقتصادية ، وتتعلق هذه المشاكل عادة بالكفاءة والسرعة في الأداء حتى وإن تعلق الأمر بالعمل على المستوى المحلي هذا في ظل غياب شبكات محلية تربط مختلف الهيئات المالية لتنسيق العمل بينها وزيادة سرعة أداء الخدمة المصرفية ، إن هذه الحالة تفرض إيجاد حلول جديدة من شأنها أن تقدم خدمات أحسن وأسرع.

بادرت بعض المؤسسات المصرفية والمالية بتطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني ، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها ، جعل بعضها تتوقف على أداء خدماتها ، بسبب اعتماد هذه المؤسسة على حلول وأنظمة مستوردة و غير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية ، وكذا عدم وجود الطلب المتزايد على هذه الخدمات مثل: التسديد والدفع ببطاقة الائتمان التي تشجع بعض المؤسسات على

¹ إبراهيم بختي، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

² سمية بلغول، واقع وتحديات البنوك الجزائرية في ظل الصيرفة الإلكترونية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013/2014، ص 79.

مواصلة تقديمها، رغم ذلك إلا أن بعض المؤسسات بادرت إلى إصدار بطاقات السحب مثل بطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسة البريد والمواصلات، البطاقة المصرفية للسحب والدفع للمصارف التالية¹:
القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك البركة الجزائري.

2- استعمال الهاتف في الخدمة المصرفية.

شددت وزيرة البريد وتكنولوجيات العلام والاتصال هدى إيمان فرعون، للانتقال مباشرة نحو خدمات الدفع بالنقل m - paiement، مؤكدة على ضرورة وضع أدوات من أجل حماية البيانات الشخصية للمستهلكين وقانون للتجارة الالكترونية e-commerce، ما سيسمح للمواطنين من الاستفادة بصفة كلية وبكل أمان من التكنولوجيات الحديثة للمعاملات التجارية. وتعمل الجزائر على تعزيز أنظمة الدفع حيث سيتم تجهيز المساحات التجارية بحوالي 10 الاف جهاز دفع إلكتروني (TPE)، والتي سوف تضاف إلى 5000 وحدة التي تم نشرها في عام 2016 مما يدل على إرادة السلطات على توسيع استخدام البطاقة البنكية بطاقة الحساب الجاري البريدي (الذهبية) وأشار فينشانزو نيشي رئيس المدير العام لشركة جازي²، إلى أن جازي وقع عام 2016 اتفاقا مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بشأن الدفع عبر الإنترنت للمنتجات وخدمات الهاتف المحمول مما يتيح للمشاركين في شبكة جازي الحاملين لبطاقة بنكية تابعة للشبكة الوطنية للخدمات المصرفية الإلكترونية بين البنوك بشراء رصيد أو دفع فواتيرهم على الموقع الإلكتروني لجازي عبر واجهات الدفع الإلكتروني "e- Flexy" و "web -facture".

المطلب الثاني:العقبات التي تواجه الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

لاشك ان تبني الصيرفة الالكترونية و اعتمادها في البنوك الجزائرية، يستوجب عليها مواجهة عدة عقبات و تحديات وسوف نجيز اهمها فيما يلي:

1- عدم اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر:

رغم الأهمية البالغة لضرورة اعتماد التجارة الإلكترونية كأداة متطورة في الاقتصاد الجزائري، إلا أن هذه التجارة لم تعتمد كلياً، بل أننا لا نبالغ أن نقول أنه لم يتم حتى التفكير في ضرورة اعتمادها، حيث تؤكد لنا أنه ليس

¹ إبراهيم بختي، نفس المرجع السابق، ص 26.

² العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية "تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 03، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016، ص 10.

هناك أي جهود في إطار ذلك، بل إن الإحصائيات المتعلقة بهذا النوع من التجارة، غير متوفرة لدى وزارة التجارة، بالتالي فإننا نسجل هنا مجموعة من الأسباب¹.

أ- ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت، في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر الجزء الأكبر منه.

ب- نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلد بمهدع التقنية التجارية الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم افاق اقتصادية اوسع مما يجعل انتشارها منعدما في بلادنا.

ج- عدم اهتمام الهيئات الادارية العليا بالموضوع.

د- تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل و التقنيات الدفع الحديثة.

هـ- انتشار الأمية بالمعنى الحديث، أي الأمية المعلوماتية، أو يقصد بها جعلها باساليب و وسائل التعامل في مجال المعلوماتية.

2 - مشاكل البطاقة الائتمانية: يترتب على البطاقة الائتمانية مشاكل جمة تلخصها كالتالي:

- عدم الدقة جراء بعض الأخطاء المرتكبة من قبل الموظفين في التعامل مع الفواتير ومع تكرار الأخطاء التقنية تفقد الثقة بين البنك و العميل .

سرقة البطاقة الائتمانية أو ضياعها من طرف الغير.

- التكاليف العالية بالنسبة للبنك والخاصة بتوزيع بطاقات وطبعها ومنح قروض دون فائدة.

- خطر السيولة على البنك في حالة الإفراط في استعمال البطاقة من طرف المتعاملين.

3- العقبات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية.

لعل أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية والسعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين، وسعيها منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت البنوك الجزائرية على ربط الشبكة مع مختلف البنوك في العالم وبالرغم من هذه الجهود المبذولة إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية ونظرائها من البنوك العربية والغربية لا تزال كبيرة نظرا للعديد من المعوقات التي شكلت حجرة عثرة دون تحقيق القفزة المأمولة لعل من أهمها²:

✓ عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية بالإضافة إلى تعدد المخاطر

المرتتبة بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية.

¹ سماح شعبور، وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، واقع و تحديات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016، ص 82.

² نفس المرجع السابق، ص 83.

مشاكل سوء استعمال وسائل الدفع، فالمؤسسات الجزائرية والأفراد يفضلون الدفع النقدي على الشيك نتيجة النقص أو غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي إلا قليلا.

✓ ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية فكيف في اقتصاد برفض الشيك كوسيلة للدفع أن يقبل بطاقة الدفع.

فالبنوك الجزائرية لم تتأهل بعد الاستخدام النظم الالكترونية الجديدة التي تسير عمليات الإيداع والسحب وتنظم حركة التعامل مع العملاء مثل جهاز الصراف الآلي.

في ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لا سيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية، إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.

- التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى رتكلفة أقل.

- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى.

- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعها بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

المطلب الثالث: أهمية اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري .

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر سوف يؤثر على أداء الإقتصاد الجزائري وأداء النظام المصرفي الجزائري فهي تطرح عدة امتيازات هامة، فالإقتصاد الجزائري مر بمرحلة التحول ، فبعد أن كان يركز على اقتصاد مركز (مخطط) بدأ في الدخول إلى اقتصاد السوق ، مما أدى إلى تغيرات في آليات عمل الإقتصاد ودور الدولة فيه ، فأصبح الإقتصاد الجزائري يتسم بنوع من الحرية الإقتصادية وتم فتح جميع القطاعات أمام كل الخواص سواء كانوا

أجانب أو وطنيين ، والمهم هنا هو النظام المصرفي الجزائري الذي تحرر واتجه نحو اقتصاد السوق ، فماذا ستضيف الصيرفة الإلكترونية للاقتصاد الجزائري ؟ وعمومًا يكمن إبراز ذلك في النقاط التالية¹ :

أ- تأثير الصيرفة الإلكترونية على المؤسسة الاقتصادية:

تساهم الصيرفة الإلكترونية والخدمة المصرفية في زيادة في تحسين الإدارة واقتصاد الوقت والتكلفة، ويمكنها من بناء اس تراتيجيات جديدة وهياكل وأعمال جديدة.

ب- المساهمة في محاربة الاقتصاد الموازي:

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية وإقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية ، وبالتالي تساهم الصيرفة الإلكترونية في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية.

ج-زيادة الدخل المالي للبنوك الوطنية :

حيث نستطيع تحديد رسوم رمزية على مستخدمي الأنترنت في التعامل المصرفي مما تساعدها هذه الرسوم في تطوير الخدمة المصرفية عبر الأنترنت. هذه الرسوم سوف تعيد دورتها في اقتصاد البلد وتعيينه من خلال استثمار البنوك في الشركات المحلية.

ج-إيجاد وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر:

فاعتماد الصيرفة الالكترونية في الجزائر سيساهم في إنشاء وتطوير حجم التجارة الإلكترونية وإعطائها البعد الدولي، وأن تطور التجارة الإلكترونية سيساهم في تطوير القطاعات الأخرى خاصة قطاع الخدمات.

د- المساهمة في نجاح الحكومة الإلكترونية في الجزائر:

تستعد الجزائر كغيرها من بلدان العالم في بناء الحكومة الإلكترونية وبالتالي يتطلب ذلك وجود الصيرفة الالكترونية والمصارف الإلكترونية.

و إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول العصرنة من أبوابها الواسعة ، سواء تعلق الأمر بالمصارف التجارية أو ببنك الجزائر، أو المؤسسات المالية الأخرى ، فهي تمنح عدة امتيازات يمكن حصرها فيما يلي :

- إن قيام المصارف الجزائرية بتسوية أنشطتها وخدماتها المصرفية الالكترونية ، يؤدي إلى تخفيض النفقات التي تتحملها في أداء خدماتها و يوفر تكلفة إنشاء فروع جديدة للمصارف في المناطق البعيدة ، خاصة أن الجزائر

¹ معطي الله خير الدين، يوقوم محمد، المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية"، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص 196.

بلد كبير المساحة ، ولأن مثلاً: إنشاء موقع للمصرف عبر شبكة الأنترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع للمصرف بما يحتاجه من مباني وأجهزة وعمالة مدربة ومستندات وصيانة.

- إن دخول المصارف العالمية شبكة الأنترنت وبما تملكه من قدرات على المنافسة يلزم بضرورة دخول المصارف الجزائرية لهذه الخدمة لمواجهة تحديات السوق المصرفية الدولية، وبالتالي دخول السوق المصرفية الجزائرية في المنافسة الداخلية والخارجية ، ويجب في هذه الحالة أن تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية خدماتها المصرفية وفق ما يجري حالياً في الأسواق المصرفية العالمية .

- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر ، من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية ، وإقامة أنظمة دفع إلكترونية تساهم في تطور أدائها وترقيتها¹.

- المساهمة في جلب الإستثمارات لاسيما الإستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال توفير خدمة مصرفية إلكترونية(24/24) وسبعة أيام على سبعة أيام.

لكن هذا لا يعني أن للصيرفة الإلكترونية في ظل اعتمادها في الجزائر ليس لها سلبيات ، بل هناك الكثير ومنها مثلاً مخاطر القرصنة، تكلفة الصيانة ، البنية التحتية ، أمن وسرية التعاملات المصرفية .

المبحث الثالث : أفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر:

في إطار تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري ، لاسيما من حيث أنظمة الدفع، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور ، أو ما يسمى بنظام التسوية الإجمالية الفورية(Real Time Gross System)، وما زال هذا الإنجاز قيد التنفيذ.

المطلب الاول: استخدام نظام التسوية الاجمالية الفورية .

في إطار تحديث و عصرنة النظام المصرفي الجزائري ، لا سيما من حيث أنظمة الدفع ، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية و بمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS .

أولاً: نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS.

يتطلب تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر توفير عناصر مرتبطة بالبيئة المناسبة من جهة وبالنظام المصرفي الجزائري من جهة أخرى و ذلك من خلال إقامة أنظمة الدفع باعتماد بطاقة الائتمان و تطوير شبكة الاتصالات و البريد في هذا الإطار بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية و بمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع

¹ معطي الله خير الدين، يوهوم محمد، نفس المرجع السابق، ص197.

إلكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS" يهدف هذا المشروع لتحسين الخدمة المصرفية لا سيما من حيث أنظمة الدفع والرغبة في الوصول إلى المستوى الدولي .

1- التعريف بالنظام RTGS :

نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي¹.

كما يعرف أيضا أنه: "نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي ومستمر التنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف"².

2- إقامة نظام RTGS:

إن إمكانية إنجاز هذا النظام و توفير الوسائل لتحقيقه في التزام السلطات العمومية والسلطات النقدية بتنظيم ملتقيات داخل الوطن وخارجه، وإنشاء ورشات عمل لتنظيم اجتماعات مع المشرفين على الإنجاز و تجميع المشاركين من المصارف و مركز الصكوك البريدية و مؤسسات مالية، ويتطلب دعم تقني من الخبراء والمشاركين الذين يتمتعون بخبرة واسعة من المصارف المركزية الأجنبية و دعم مالي من البنك العالمي لإقامة وحدة ناشطة وكفؤة لتسيير المشروع، وذلك بإنشاء لجنة قيادية تحت إشراف بنك الجزائر تتولى متابعة المشروع وإقامة شبكة اتصالات بين جهاز المقاصة الإلكترونية وشركة "ساتيم"، وإقامة شبكة اتصال بين المصارف وبنك الجزائر وإقامة شبكة اتصال مع جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر.

3- أهداف نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS:

إن نظام التسوية الإجمالية الفورية يهدف إلى تحقيق ما يلي³:

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى؛
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الإلكتروني؛
- تقليص آجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الكتابية؛
- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات ؛

¹ Hadj Arab Abdllhamid , Projet système de paiement , RTGS , Média Bank , n° 67 , Août . sep 2006 , p 12.

² بوعافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري ، مذكرة نيل شهادة ماجستير مالية و بنوك كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، البلدة 2005، ص 170.

³ عامر بشير، تحديث البنوك التجارية - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ساعد دحلب، البلدة، 2004/2003، ص 188.

- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة؛
- تقوية العلاقات بين المصارف؛
- تشجيع إقامة المصارف الأجنبية؛

4- مبادئ تشغيل نظام RTGS: يقوم تشغيل نظام RTGS على المبادئ التالية¹:

- المشاركون: المشاركة في النظام مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر، ويمكن أن ينضم إلى النظام زيادة على بنك الجزائر كمسير وحامل للتسوية مجموعة من المؤسسات المصرفية والمالية ، الخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية.
- العمليات التي يعالجها النظام: يعالج النظام مختلف العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية والمشاركين وذلك من خلال:

- عمليات ما بين المصارف: حيث تتم من خلال هذا التنظيم تحويلا تبين المصارف أو حسابات الزبائن.
- عمليات بنك الجزائر: وهذا البنك هو الوحيد القادر على إصدار الأوامر للقرض أو لخصم من حسابات المشتركين.
- تسوية المبالغ: إن المبالغ الدائنة والمدينة الناتجة عن طريق المقاصة الإلكترونية تعالج قرضا ودينا في نفس الوقت وفي حسابات المشتركين تعمل على أساس مبدأ الكل أو اللاشيء "وفي حالة استحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الإلكترونية وعلى الراغب أن يعيد العملية في وقت لاحق.
- حساب التسوية: إن بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام يفتح في سجلاته باسم كل مشارك حسابات تسوية، تقسم إلى حسابات نوعية وفرعية وهذه الحسابات تحول حسب حالات في زيادة أو نقص الحسابات الجارية للمشاركين والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر، والتسويات التي تتمعن طريق النظام حيث تتم بصفة مستمرة وفي وقت حقيقي وبعد التأكد الألي بوجود مخزون كاف في حساب المشارك المعني، ويطبق هذا المبدأ أو لمن يدخل أو لمن يخرج "مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المبينة فيمايلي:

- الأولوية الأولى: عمليات بنك الجزائر.
- الأولوية الثانية: المبالغ المخصصة للمقاصة.
- الأولوية الثالثة: أوامر مستعجلة بطبيعتها.

¹ نفس المرجع السابق، ص189.

كما أن تسوية الحسابات المعنية تتم بصفة نهائية، حيث بمجرد قبولها من طرف نظام إلغاؤها لاحقا إذ تكون الغاية من التسويات مضمونة بصفة دائمة على مدى يوم المبادلة والذي يكون على النحو الآتي¹:

✓ من الساعة الثامنة ونصف صباحا من خلال معالجة عمليات " بنك الجزائر"، وعمليات الأسواق النقدي وعمليات الصرف.

✓ التاسعة ونصف صباحا بدء المعاملات.

✓ منتصف النهار تسوية حصيلة المقاصة.

✓ الساعة الثالثة: وفقا للمبادلات.

✓ من الساعة الثالثة إلى الرابعة تسديد المبالغ التي تمت في اليوم الأخير، وتسوية أورفض الأوامر التي كانت في الإنتظار.

✓ الساعة الرابعة إختتام وغلق الحسابات، وإرسال إخطارات حصيلة الحسابات واستخراج حسابات المشاركين و إفراغها في جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر المتمركز بينك الجزائر عن طريق RTGS.

5-وظائف RTGS :

إن النظام المركزي RTGS يقوم بالوظائف التالية²:

- مراقبة أوامر الإنتظار
- تسوية الأوامر وفق طبيعتها؛
- تخصيص مبالغ المقاصة:
- المعالجة تتم في نهاية اليوم
- إدارة ومراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة النظام.

أما فئة المشاركين فتقوم بالوظائف التالية:

- تلقي و مراقبة صفة الأوامر وملاءمتها.
- إصدار و تلقي الأمر بنظام RTGS.

¹ Hadj Arab Abdllhamid , op cit , P 13.

² بوعافية رشيد، نفس المرجع السابق، ص 172.

■ متابعة خطوط الإنتظار للمشاركين المعنيين مباشرة أو المشاركة غير المباشرة (المستخدمين من خدمات النظام).

ثانيا- نظام المقاصة الإلكترونية :

إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظام (ACTI-Algerie Télé-Compensation Interbancaire).

1-تعريف النظام

هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام، صكوك، تحويل، إقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية (scanners) والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة وفقا لمعايير دولية بهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن¹.

دخل النظام حيز التنفيذ يوم 15 ماي 2006 في أول يوم للتبادلات وكانت البداية بمعالجة الصكوك على أن تتطور العملية لتمثل باقي وسائل الدفع نهاية 2006 بإشتراك : بنك الجزائر ، كل البنوك ، إتصالات الجزائر ، بريد الجزائر SATIM ، جمعية البنوك و المؤسسات المالية (AREF) مع كل فروعها و مكاتبها عبر كامل التراب الوطني . ويعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية و الصور.

2-خصائص نظام المقاصة الإلكترونية :

يتميز نظام المقاصة الالكترونية بالخصائص التالية:

- ✓ أنه نظام للإعلام الآلي مركب في مجالات بنك الجزائر.
- ✓ يعتبر محمي ذاتيا عن طريق الحدود القصوى المرخص بها للأرصدة المتعددة الجوانب المدنية التي يواكبها باستمرار ويرسل رسائل الإنذار للقائم بإدارة النظام وللمشرفين المعنيين في حالة إذا اقترب الرصيد المدني من الحد المرخص به.
- ✓ يعتبر مؤمن ضد مخاطر الاحتياط بالنظر إلى أن المبادلات يتم إجراؤها عن طريق تحويل مجموعة من بطاقات المعلومات المؤشرة والمشفرة والموقعة وفقا لبروتوكول مؤمن موجه من مرشد مدمج مع النظام ومع أرضية التوصيل أو الربط.
- ✓ استخدام نظام التسوية الإجمالية.

¹ سمية بلغول، نفس المرجع السابق ، ص 84.

✓ تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية.

3- التجربة الجزائرية في المقاصة الإلكترونية:

تقوم الجزائر منذ مدة قصيرة بالمقاصة الإلكترونية، وهي حاليا تغطي التسديدات عبر الصكوك والتحويلات فقط في انتظار أن يشمل ذلك الوسائل الأخرى، فالجزائر تعتبر حديثة في هذا المجال فلا يمكننا أن نتحكم على هذا النظام أو ننتقده باعتبار أنه لم يستقر بعد ، لأنه جديد ومع الوقت تستظهر فيه بعض النقائص التي سيتم تصحيحها وإجراء التغييرات في كل مرة، ولهذا الغرض اخترنا بعض الملامح الكبرى لهذه التجربة حديثة العهد، وذلك لكي تتمكن من تحديد وضعية هذا المشروع، والجدير بالذكر في هذه النقطة هو أن الجزائر وبموجب التنظيم 97-03 نظم في مادته الثالثة تسيير مهام غرفة المقاصة، التي تهدف أساسا إلى تسهيل العمليات المالية اليومية للمشاركين فيما بينهم بغض النظر عن الوسائل المستعملة عادية كانت أو إلكترونية يتحمل مصاريف تسييرها المشتركين فيها حسب الشروط المقررة من طرف البنك الجزائري¹.

أ- مقومات نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر:

تقوم التجربة الجزائرية على اختيار نظامين "نظام إعلامي " L'informatisation ونظام "تجريد الشيكات من طابعها المادي Dématerialisation"، فاقترضت إتباع خطة مقتضياتها كثيرة مرتبطة إلى حد ما بالظروف الجغرافية والتزاما لسلطات العمومية الحاسم والثابت، وتجسيد التزام هذه السلطات في اشتراك كل النظام المصرفي، و كان الغرض من إنجاز مقاصة الكترونية أن تأخذ بعين الاعتبار التأهيل الاستراتيجي من خلال عصرية القطاع المصرفي الجزائري ولقد اقتضى الأمر إنشاء مراكز تسيير مختلفة منها:

اللجنة الوطنية لعصرنة القطاع المصرفي برئاسة محافظ بنك الجزائر من أجل قيادة المشروع، فقد حددت هذه اللجنة الوطنية المشاريع الضرورية لتحديث البنوك على مستوى المحيط العام وعلى مستوى القطاع ، وكانت مشكلة أساسا من البنك المركزي والبنوك والوزارات المعنية.

ب- مبادئ المقاصة الإلكترونية في الجزائر :

كما يمكننا تلخيص مبادئ هذا النظام الجديد في الجزائر كما يلي²:

- تجريد السندات من طابعها المادي.

- تسوية المقاصة على أساس تسجيلات إلكترونية.

¹ المادة 03 من التنظيم 97-03 المؤرخ في 16 رجب الموافق ل 17 نوفمبر 1997، المتعلق بغرفة المقاصة الرسمية 17 المؤرخ في 25-03-1998.

² حميزي سيد أحمد، "تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية و بنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 132.

- تبادل المعطيات المعلوماتية والقيم المعدة للمقاصة، وكذا صورها المحصل عليها عن طريق "السكانير" بواسطة الإرسال الآلي.
- الإطلاع على صور القيم (شيكات وسندات) بفضل النظام المصرفي للمقاصة الآلية ذلك لأن قاعدة البيانات تضمن تخزين صور القيم التي توضع تحت تصرف البنوك على المباشر لمدة (06) ستة أشهر علما أن هذه الفترة قابلة للتجديد.
- شفافية عمل النظام بالنسبة لكلفة المشتركين، إذ أن جميع البنوك تعلم بكل الحوادث التي تتعرض لها غيرها.

ج- أهداف نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر:

يهدف نظام المقاصة الإلكترونية في الجزائر إلى تحقيق الأهداف التالية¹:

- عصرنه وسائل التبادل في البنوك.
 - اكتساب نظام مقاصة إلكترونية عصري وناجح .
 - ضمان تسوية عمليات المقاصة في ظرف يومي عمل .
 - غرس ثقافة جديدة للتبادل المصرفي تقوم على أساس التعاون الفني والحرية التجارية.
- نلاحظ ان هدف السلطات الجزائرية من إتباع وتطبيق نظام المقاصة الإلكترونية في المعاملات البنكية هو النهوض بالقطاع المصرفي وتطوير القطاع المالي والمبادلات بين البنوك، وذلك لتحفيز الزبائن على قصد هذه الأخيرة.

ثالثا: الصيرفة عبر الخط في الجزائر:

إن أحد أهم أوجه الصيرفة الإلكترونية في الجزائر هي الصيرفة على الخط، وتمت بين ثلاث مؤسسات جزائرية هي (MAGACT MULTIMEDIA) و (SOFT ENGINEERING) ومركز الإعلام العلمي والتقني (CERIST) لتنشأ على إثره شركة مختلطة تسمى (E-AlegriaBanking Service) والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر، وهو مشروع طبعاً يهم كل المصارف الجزائرية وهو مازال في طور الإنجاز تهدف هذه الشركة أساساً الى²:

¹ نفس المرجع السابق، ص135.

² زبيري رايح، بوزوروة ليندة، آفاق الصيرفة الالكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد

16، جامعة البلدة 02، الجزائر، 2016، ص297.

- الاقتراح على الزبائن (بنوك، مؤسسات مالية) حلولا معتمدة أساسا على الخدمات متعددة القنوات وفعالية عالية مع تأمين تام لمبادلات المعلومات.
- تكييف الخدمات وفق حاجات كل زبون ووفق رغباته.
- تسمح لزيائنها باكتساب نظام معلومات ممتد على مجالات عديدة وهذا بما يتوافق مع مستلزمات كل واحد منهم .
- لقد اعتمدت العديد من المصارف الجزائرية على (AEBS) في تقديم خدمات عبر الأنترنت وذلك من خلال إمضاء عدة عقود نذكر منها:

- عقد مع القرض الشعبي الجزائري في جويلية 2005 لتزويد البنك بخدمات (DIAGRAMED1)
- عقد مع البنك BNPPARIBAS (بى آن بي باريباس الجزائر): في 21 نوفمبر 2005 لتزويد هذا البنك الخاص بخدمات (DIAGRAM - E - BANKING).

- معظم الخدمات المقدمة عبر الأنترنت من طرف المصارف الجزائرية عبارة عن خدمات بسيطة وقليلة تحتاج الى التنوع وشركة "AEBS" تعتبر أول خطوة للجزائر في مجال الصيرفة الإلكترونية لما حققته من توفير الخدمات الصيرفة الالكترونية، لكن هذا لا ينفي وجود شركات أخرى لتقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية لأجل تحقيق المنافسة من جهة وتوسيع قاعدة هذه الخدمات من جهة أخرى من أجل تطوير النظام المصرفي المالي ومحاولة اللحاق بركب الدول الأخرى التي قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال.

المطلب الثاني : تطوير استخدام البطاقة الائتمانية

تتميز وسائل الدفع المستعملة في النظام المصرفي الجزائري بأنها تقليدية ولا تتناسب مع الواقع العالمي الجديد لذلك سنحاول التطرق إلى كيفية تطوير استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري .

أولاً: البطاقة البنكية في الجزائر :

عرفت بطاقات الدفع تطور ملحوظ خاصة بعد استحداث المقاصة الإلكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية والبريد الجزائر.

1-مراحل تطور بطاقة الدفع في الجزائر:

مرت بطاقات الدفع بعدت مراحل وهي كالتالي¹:

- بداية فكرة الانطلاق لنظام السحب ما بين البنوك كانت سنة 1998.

¹ <http://www.forum.univbiskra.net>, le 20/07/2019.

- 2002: الانطلاق الرسمي لمشروع التسديد الإلكتروني "le systeme de paiement interbancaire"، حيث أعطي دور الإشراف والريادة والتنسيق ما بين البنوك الشركة satim، التي تجمع مختلف البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات والتنسيق في عمليات السحب والدفع للموزع الآلي.
- 2004: تم اختيار نظام الدفع بالبطاقة المطابقة لمواصفات ENV.
- 2005: إنشاء جمعية (comité monétique interbancaire COMI).
- 2006: البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر، حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك التجريب ومعرفة النقائص.
- 2007: تعميم بطاقة CIB عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك .
- 2009: تطور عدد الموزعات الآلية ليصل الى 399 ام بنسبة للبطاقات الموزعة 499 الف بطاقة .
- 2015: اطلق بنك سوسيتي جنرال الجزائر بطاقة فيزا لاجراء جميع المعاملات البنكية و التجارية، في اطار التقرب من الزبائن من خلال الاعتماد على الانشطة ذات الطابع الجوّاري للزبائن.

2 - البطاقة البنكية CIB *

وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك، وفي هذا الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع، يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن، و في هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة، يتوافق والهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك ولقطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية¹.

وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع وسحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIB وباسم البنك المصدر تتضمن قرص إلكتروني يضمن أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار أو الفنادق والمحلات التجارية ... إلخ. ونجد في هذه البطاقة نوعين²:

*CIB: CARTE INTERBANCAIR.

¹ أحمد جميل، بطاقة الإئتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 1، الجزائر، سبتمبر 2010، ص 123.

² ابراهيم فوزي، بورزق، دراسة تحليلية حولة التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 71.

أ- البطاقة الكلاسيكية: la carte classique

هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزيائن البنوك وفق شروط يحددها البنك كمداخيل الزيائن أو أهميتهم أو مواصفات أخرى . و للحصول على هذه البطاقة يتم ابرام عقد بين البنك و العميل

الشكل رقم (03) البطاقة الكلاسيكية



source : <https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique> , le 2019/07/23

ب- البطاقة الذهبية: la carte gold

مقترحة أيضا من قبل البنوك للزيائن يتم اختيارها وفق لشروط محددة، لكن بالإضافة إلى خدمات الدفع والسحب فإن هذه البطاقات تور خدمات إضافية، مع سقف سحب و دفع مرتفعا نسبيا . وتمنح للأشخاص المهمين ورجال الأعمال أصحاب الدخول المرتفعة وسقف هذه البطاقة يفوق 50 ألف دينار جزائري، ومدة صلاحيتها عامين .

الشكل رقم (04):البطاقات الذهبية



source : <https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique> , le 2019/07/23

ج- بطاقة فيزا: la carte visa

و هي بطاقة دولية تعمل للسحب والدفع، موجه لزيائن ذوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة أو لموكلهم وهي نوعان¹:

أ- بطاقة الفيزا الكلاسيكية: رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو ويقدر سقف السحب لهذه البطاقة 500 أورو في اليوم على أربع عمليات في اليوم، أما الاشتراك السنوي فيقدر ب 40 أورو.

أ- بطاقة الفيزا الذهبية: رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو حيث يقدر سقف السحب ب 550 أورو في اليوم على 7 عمليات في نفس اليوم أما سقف الدفع 5460 أورو في اليوم على 15 عملية في اليوم، ويقدر إشتراكها السنوي ب 60 أورو.

الشكل رقم (05): بطاقة الفيزا الكلاسيكية و بطاقة الفيزا الذهبية



source : <https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique>, le 2019/07/23

ثانيا: الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكية المعاصرة:

للاوصول إلى الخدمات البنكية يمكن استعمال:

1- الموزع الآلي للأوراق (DAB)* :

الموزعات الآلية للأوراق هي صورة مبسطة للماكينة في القطاع البنكي. فهي آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية تسمح للمستهلك بسحب مبلغ من المال بدون اللجوء إلى الفرع، وهكذا فالمهمة الرئيسية للموزع الآلي للأوراق هي تقديم الخدمة الأكثر ضرورة للمستهلك².

¹ <https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique>, le 23/07/2019 .

* DAB: Distributeur Automatique de Billet

² عبد الوهاب نعمون، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية و استراتيجية البنوك، مداخلة في الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي، 14-15 ديسمبر 2004، ص 273.

الجدول رقم(10):الموزع الالي للأوراق DAB

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الالي للأوراق DAB	يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب. يوجد في الشوارع، المحطات، أو اماكن أخرى. يعمل دون انقطاع.	جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدرات المغناطيسية للبطاقة . هذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا.	تخفيض نشاط السحب في الفروع.

المصدر: عبد الوهاب نعمون، نفس المرجع السابق، ص273.

2- الشباك الأوتوماتيكي للأوراق (GAB)*

الشبايبك الأوتوماتيكية للأوراق هي أيضا أجهزة أوتوماتيكية تقدم خدمات أكثر تعقيدا وأكثر تنوعا بالنسبة للموزع الآلي للأوراق يتعلق الأمر بأجهزة أوتوماتيكية متصلة بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات إلكترونية والتي بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال تسمح بالقيام بالعديد من العمليات تشمل مثلا قبول الودائع، طلب صك، عمليات تحويل من حساب إلى حساب ... إلخ. فالشبايبك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك وهي تمثل في الوقت الحاضر أحد المنتجات البنكية الإلكترونية الأساسية للنظام البنكي، ودورها مهم على مستوى التسويق لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع المستهلك¹.

الجدول رقم (11): الشباك الآلي البنكي GAB

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الشباك الأوتوماتيكي للأوراق GAB	يجوز لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها: السحب، معرفة الرصيد، القيام بالتحويلات، طلب الشيكات ... إلخ.	جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ مدرات مغنطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل رمز سري.	يستعمل من طرف الزبائن : - في أوقات غلق البنوك - الزبون المستعجل

المصدر: عبد الوهاب نعمون، نفس المرجع السابق: 274.

*GAB :Guichet Automatique de Banque

¹ عبد الوهاب نعمون، نفس المرجع السابق، ص274.

الشكل رقم (06): الموزع الآلي للنقود



source : <https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique>, le 2019/07/23

3- نهائي نقطة البيع الإلكترونية (TPV) *

إذا كان الزبون يحمل بطاقة ائتمان في أي مكان موظف نقطة البيع أن يمرر البطاقة على القارئ الإلكتروني الخاص ببطاقات الائتمان والموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك المعني والذي بدوره يقوم بالتأكد من كفاية الرصيد وخصم القيمة من الرصيد الخاص بالزبون بعد أن يدخل الزبون رمزاً أو رقماً سرياً خاصاً به والذي يعرف برقم التعريف الشخصي السري (PIN) يقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافة القيمة لرصيد حساب المتجر، يتم كل هذا في جزء من الثانية¹.

الشكل رقم (07): جهاز TPV



source : <https://akhbaar24.argaam.com/article/detail/371423>, le 23/07/2019.

*TPV : Terminal Point de Vente.

¹ عبد الوهاب نعمون، نفس المرجع السابق، ص 275.

الجدول رقم(12):نهائي نقطة البيع TPV

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
نهائي نقطة البيع الالكترونية TPV	يوضع في محلات حيث يسمح للعميل بتسوية عملياته التجارية بالبطاقات أثناء التسديد.	فروع موصولة بشبكة تجمع بنوك مختلفة.	يحل مشاكل نقل الأموال ويوفر الأمن.

المصدر: عبد الوهاب نعمون، نفس المرجع، ص 276.

ثالثا:الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها البنوك الجزائرية.

تقدم البنوك الجزائرية مختلف الخدمات الالكترونية، حيث سنحاول ابرازه اهمها في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): يوضح أهم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها البنوك الجزائرية.

البنك	الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها
بنك الجزائر	- موقع البنك - http://www.bank-of-algeria.dz - المقاصة الالكترونية
بنك الجزائري الخارجي	- المقاصة الالكترونية - بطاقة CIB: تمنح لعملاء البنك والذين لهم متوسط الدخل الشهري لا يتجاوز 39.999 دج ، - بطاقة نفضال(بطاقات الوقود نفضال تسمح لك بدفع ثمن مشترياتك بكل سهولة مما يضمن الحصول على الوقود بالبطاقة) - بطاقة AMEX (أمريكان إكسپريس)محفوطة لعملاء حساب البنك فيمكن من خلالها حيازة عملة قابلة للتحويل مقابل قيمة وهو ما يعادل وما لا يقل عن 5000 دولار. - موقع البنك /http://www.bea.dz - Le E -Banking خدمات مصرفية متنوعة عن طريق الانترنت
البنك الوطني الجزائري	- بطاقة CIB - موقع البنك http://www.bna.dz - الصارف الالي
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	- بطاقة CBR بطاقة وطنية خاصة صالحة فقط بالسحب داخل شبكة الجزائر فيما بين البنوك ، وهي تتيح لحاملها جعل السحوبات النقدية من ماكينات الصارف الآلي للبنوك. - بطاقة CIB - بطاقة BADR - بطاقة CBR . وهي خاصة بالسحب داخل الوطن فقط . - E-Banking الصيرفة الإلكترونية عن طريق الإنترنت (تحميل بيان الحساب، الكشف عن الرصيد والتحويلات المالية الخاصة بالمؤسسات).

<p>-المقاصة الإلكترونية -موقع البنك /http: //www.badr-bank.dz -الصراف الآلي ،</p>	
<p>- بطاقة الفياز الدولية بطاقة CIB -دفتر حساب التوفير المجهز بمسار ممغنط والذي يسمح المسار ممغنط في دفتر التوفير بالقيام بعمليات السحب والدفع بصفة فورية . -تحويل مبالغ مالية كبيرة عبر نظام ARTS وهو يقوم بتنفيذ التحويلات في فترة لا تتجاوز ثلاثة أيام ،بالإضافة إلى تأمين العمليات . -الموزع الآلي للأموال :يحتوي بنك التنمية المحلية على عدد مهم من الموزعات الآلية للأموال والذي يبلغ 134 ا جهاز حسب آخر الإحصائيات التي تمت في 09 / 25 / 2010. وقائمة وكالات بنك التنمية المحلية التي بحوزتها موزع آلي للأموال . -المونيغرام (التحويل السريع للأموال من الخارج إلى الجزائر)فهي الشركة الارصدة عالميا في خدمة تحويل الأموال الدولية. والبنك يعمل مع شركاء ذو جودة في أكثر من 150000 نقطة بيع بالتجزئة في 170 بلدا واقليما من أجل توفير وسيلة آمنة وسريعة لإستقبال الأموال في جميع أنحاء العالم . -موقع البنك /http: //www.bdl.dz - خدمات عن طريق الانترنت - الصراف الآلي</p>	<p>بنك التنمية المحلية</p>
<p>- CIB Classic -بطاقة Gold ، والتي تسمح بقدرة أكبر على الدفع، في مأمّن من العديد من المتاجر ومعاملة سريعة. -بطاقة VISA Gold والتي تسمح بإجراء جميع العمليات المصرفية عبر العالم. - VISA Classic ، MasterCard فيالنسبة للمعاملات السلفية النقدية الخاصة بالعميل تقبل ماستر كارد CPA -الصراف الآلي -موقع البنك /http: //www.cpa-bank.dz -خدمات عن طريق الانترنت</p>	<p>القرض الشعبي الجزائري</p>
<p>-بطاقة CIB -خدمات عن طريق الانترنت - الصراف الآلي -موقع الصندوق http: //www.cnepbanque.dz/ar</p>	<p>الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط</p>
<p>موقع http: //www.cnma.dz/ARABE/accueil.html</p>	<p>الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي</p>
<p>موقع البنك http: //www.albaraka-bank.com/fr -بطاقة سحب/ دفع البركة TPE الصراف الآلي -بطاقة CIB -بطاقة السحب AL BARAKA</p>	<p>بنك البركة الجزائر</p>

المؤسسة المصرفية العربية ABC	بطاقة السحب : وهي متواجدة بشكلين أزرق وفضي حيث يمكن GAB استخدامها على أي شبكة . في الجزائر ATM - ABC Online والمتاحة 24 / 24 سا والتي تسمح بعرض وتحريرالأرصدة ، عرض وتحرير البيانات المصرفية مع تاريخ المعاملات، إبداء رأي العميل وطلب دفتر شكايات.
بنك ناتكسيس	موقع البنك : http://www.natixis.com/natixis/jcms/j_6/accueil -خدمات مصرفية متعددة عن طريق الانترنت
سيتي بنك الجزائر	www online.citibank.com/US/Welcome.com
البنك العربي الجزائري	موقع البنك http://www.arabbank.dz/ar -بطاقة فياز الدولية -ف الصر الآلي -عربي أون لاین : خدمات مصرفية عبر الانترنت في أي زمان ومن أي كان. -بطاقة CIB والتي تمكن العميل من السحب النقدي من أي صراف آلي يحمل شعار CIB والقيام بعمليات الشراء دون قيد فوائد مدينة
بنك الخليج الجزائر	MasterCard - VisaCard الدولية والتي تسمح للعميل أي يكشف عن رصيد حسابه عن طريق sms Banking الهاتف. -بطاقة RIB والخاصة ببنك الخليج -بطاقة CIB -الصارف الآلي - AGB Online الانترنت طريق عن مصرفية خدمات -موقع البنك http://www.ag-bank.com
بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر	موقع البنك http://www.housingbankdz.com/ - BANQUE ONLINE
فانرس بنك الجزائر	موقع البنك http://www.fransabank.com/English/Pages/CorporateHome page.aspx -خدمات مصرفية عن طريق الانترنت
بنك السلام الجزائر	موقع البنك http://www.alsalamalgeria.com -بطاقة السلام للدفع والسحب -أجهزة الدفع الآلي TPE -أجهزة السحب الآلي GAB
إتش إ سبي سبي الجزائر	موقع البنك http://www.algeria.hsbc.com -خدمات مصرفية عن طريق الموقع

المصدر: بلعياش ميادة، بن اسماعيل حياة، مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر، البحوث الاقتصادية و ادارية، مجلة علمية حكمة السادسة، العدد 16، جامعة بسكرة، الجزائر 01ديسمبر 2014، ص ص، 85-88.

المطلب الثالث: تأثير الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد الجزائري و النظام المصرفي .

في ظل توجه الجزائر نحو تبني الصيرفة الالكترونية، استوجب عليها مواجهة تأثيرات و تداعيات التي تفرضها هذه الاخيرة على الاقتصاد و النظام المصرفي الجزائري.

أولاً: المصارف الجزائرية والتغيرات المستجدة.

في ظل العمل المصرفي، وتوجه الجزائر نحو الدخول في الاقتصاد الدولي، فرض على المصارف الجزائرية مواجهة هذه التغيرات المستجدة، وتعد خدمات الائتمان المصرفي بمفهومها الشامل أهم المجالات التي تبرز الضرورة للارتقاء بجودتها والقدرة على المنافسة فيها، فالانتقال إلى عصر المعلوماتية يعني ضرورة تكيف المصارف الجزائرية مع تغيرات وتطورات المحيط الجديد، هذا التكيف يقتضي اتخاذ عدة إجراءات تعتمد أساساً على النقاط التالية:

أ- الارتقاء بالعنصر البشري:

إن العنصر البشري يعد من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، على اعتبار أن الكفاءة في الأداء هي الفاصل ما بين المؤسسات.

ويتطلب الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري تبني عددا من الاستراتيجيات المتكاملة، نذكر منها ما يلي¹:

- تنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد كفاءات مصرفية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة من خلال برامج التدريس المتطورة، و ضرورة مشاركة العاملين في وضع أساليب تطوير الأداء، ما يضمن التزامهم وحماسهم عند التطبيق.

- إعداد البرامج التدريبية لمختلف المستويات الإدارية للوصول إلى درجة الاحتراف في المستويات الإدارية العليا والوسطى والتمثيلية بقدر كبير من المرونة والفاعلية في ظل الإيقاع السريع لنشاطات الصيرفة العالمية -ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع ومواكبة التكنولوجيا الحديثة والمبادرة لكسب عملاء جدد مع التحرر من القيود الروتينية التي تعوق سير العمل.

تطبيق مبدأ قيادات المستقبل بصورة أكثر فعالية وذلك بإعطاء فرصة للعناصر الشابة لتولي الوظائف القيادية، على أن يتم اختيار من تتوفر لديهم الكفاءة والصفات الشخصية التي تؤهلهم لذلك.

ب- مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي :

لا شك في أن أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة هو تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات

¹ زيري راجح، بوزورة ليندة، نفس المرجع السابق، ص 300.

المصرفية حتى تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء، وقد اهتمت الدول المتقدمة بشكل خاص بتكثيف الاستخدام أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات في المجال المصرفي لتحقيق هدف انخفاض العمليات المصرفية التي تتم داخل فرع البنك حيث أصبحت لا تتجاوز 10 بالمئة من إجمالي العمليات، بينما تتم جميع العمليات الأخرى بواسطة قنوات الكترونية مثل أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع الالكترونية، وهو ما تترتب عليه تغيرات ملحوظة في طبيعة واليات تقديم الخدمة المصرفية¹.

و عملت المصارف الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية، لاسيما منذ سنة 1997 حيث شرعت في إدخال آلات السحب الآلي إذ بلغ عددها في مطلع سنة 2015 حوالي 570 جهازا². لكن بالرغم من هذه الجهود المبذولة إلا أن الفجوة التكنولوجية بين المصارف الجزائرية ونظائرها من المصارف العربية و الغربية لاتزال كبيرة نظرا للعديد من المعوقات التي نوجزها في:

- غياب ثقافة مصرفية في المجتمع فهو لا يتعامل بالشيك المصرفي الا قليلا. : عدم وضوح البيئة القانونية و التشريعية المتعلقة بالتجارة بتنظيم التجارة الالكترونية .
- تعدد المخاطر المتعلقة بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية .
- ارتفاع تكلفة انشاء وصيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية.

وفي ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت المصارف الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية، لاسيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية، إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات، ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم و التكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل فيما يلي:

- ✓ زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة اقل،

¹ زيوري رايح، بوزوروة ليندة، نفس المرجع السابق، ص300.

² سمية عباس، وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري- الواقع و المعوقات و الآفاق المستقبلية-، مجلة العلوم الانسانية، العدد 06، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص353.

✓ العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين المصارف من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى،

✓ تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي لكل مصرف وبين باقي فروعها بما يطق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء و إجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالمصارف و المؤسسات المالية الأخرى.

(ج) تطوير التسويق المصرفي:

التسويق المصرفي يعني ذلك الجزء من النشاط الإداري للمصرف الذي يضطلع بتوفير تدفق الخدمات والمنتجات المصرفية لإشباع رغبات مجموعة معينة من العملاء بما يحقق تعظيم ربحية المصرف وتوسعه واستمراره في السوق المصرفية، فالتسويق المصرفي في المصارف الجزائرية مازال مستواه ضعيفاً إن لم نقل منعدماً بسبب غياب المنافسة المصرفية¹، واحتكار القطاع العام لهذه المصارف بالإضافة إلى أن هيكل المصارف غير مساعد على قيام بالتسويق المصرفي، لذلك لابدّ على المصارف أن تقوم بدراسات في مجال التسويق وتطبيق مختلف بحوثه بما يتلاءم ومتطلبات العصر .

بالإضافة إلى العناصر السابقة الذكر ، يجب على المصارف الجزائرية أن تواكب المعايير الرأسمالية وأن تستجيب لكفاية رأس المال وتطور السياسات الائتمانية وان تهتم بإدارة المخاطر المصرفية ، كما يجب تفعيل دور الدولة والبنك المركزي في تطوير النظام ومراقبته والتدخل في وقت الحاجة لتفعيل وتنشيط السوق المصرفية والمساهمة في عمليات تحديث الخدمة المصرفية.

ثانياً: أثار الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد الجزائري و النظام المصرفي.

أ:على الاقتصاد الجزائري.

إن مرور الإقتصاد الجزائري بفترة إنتقالية نحو إقتصاد السوق جعله مستعداً لتبني كل الوسائل التي تؤدي به إلى الإستقرار.

1-/- بناء الإقتصاد الرقمي في الجزائر : إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية يكون القاعدة نحو الإنطلاق في مشاريع رقمية أخرى ، تنقل الإقتصاد الوطني نحو إقتصاد رقمي يقوم أساساً على التقنية المعلوماتية الرقمية ،

¹ لخضر عزي ، التسويق المصرفي كرائد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 15، جامعة قسنطينة، الجزائر، نوفمبر 2004 ، ص 07.

ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام للإبتكارات الجديدة ، وبذلك تساهم الصيرفة الإلكترونية بشكل كبير في تبني هذا النوع من الإقتصاد.

2/- محاربة الإقتصاد الموازي : لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية ، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار والذي ساهم في بروز ظاهرة الإقتصاد الموازي¹ و تفشي ثقافة الإكتناز، كلها عوامل ساعدت على إرتفاع السوق الموازية ، وهذا الأمر أصبح يهدد الإقتصاد الوطني الذي مازال هشاً ، و بالتالي فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية و بالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الإقتصاد غير الرسمي .

3/- تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر: إن أساس ظهور التجارة الإلكترونية يعود في الأصل إلى مدى إنتشار إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية و الصيرفة الإلكترونية ، و بالتالي على الجزائر تدعيم الصيرفة و وسائل الدفع الإلكترونية لإيجاد وسط مناسب لهذه التجارة .

ب: على النظام المصرفي.

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام :

- 1/- مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية:** خاصة في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية ، علمًا أنها تستعد للإندماج في الإقتصاد العالمي و تبحث عن جلب الإستثمار الأجنبي .
- 2/- تخفيض التكاليف:** من خلال تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات و إنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة ، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة و التواجد على الإنترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن و تقديم خدمات جيدة و متنوعة و بتكلفة أقل ، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية ،فضلا عن التعاملات بين المصارف و المبادلات الإلكترونية .
- 3/- تعزيز الشفافية:** إن إستخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذه المصارف و ترويج لخدماتها و الإعلام عن تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.
- 4/- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر:** من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكتروني تساهم في تطور أدائها و ترقيتها .

* "الإقتصاد الموازي" : هو مجموعة من النشاطات غير الشرعية التي تُمارس على هامش الإقتصاد الرسمي من طرف أفراد و جماعات محترفة ، للبحث عن الربح السهل و التهرب من الضرائب و من المراقبة .

خلاصة الفصل .

تتميز الخدمة المصرفية في النظام المصرفية الجزائري بأنها مزالة متخلفة وبطيئة وغير متنوعة ، رغم الإصلاحات التي قامت بها السلطات الوصية والتي أهمل جانب الخدمة المصرفية في برنامجها الإصلاحي. و في ظل التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري ، برزت عمليات التحديث للخدمة المصرفية ، من خلال إدخال بطاقات السحب وإنشاء بعض المصارف شبكات إلكترونية خاصة بها ، فضلاً عن إدخال بعض التكنولوجيات الحديثة كاستعمال الإعلام الآلي مثلاً ، والاهتمام بالموارد البشرية ، وتحرير القطاع المالي والمصرفي ، فضلاً عن القفزة التي شهدتها قطاع الإعلام والاتصالات في الجزائر ، من خلال انتشار شبكات الأنترنت ، الهاتف النقال والثابت وتشجيع الإستثمار في هذا الميدان .

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري مازال في البداية ، ورغم العدد الهائل من البرامج والمشاريع.

لذلك لابد من المرور إلى إنشاء شبكة إلكترونية مصرفية وطنية من خلال استخدام نظام التسوية الإجمالية ، الفورية مما له من فوائد وامتيازات ، وتطور استخدام بطاقات الإئتمان بمختلف أنواعها ، والنقود الإلكترونية ، وتوسيع استعمال شبكة الأنترنت.

كما يجب أن تستعد المصارف الجزائرية لتحديث إدارتها، وتحديث خدماتها فضلاً عن تطور الإعلام المصرفي للمساهمة في نشر ثقافة مصرفية في المجتمع، وضرورة أن تساهم المراكز التجارية والمؤسسات الأخرى في ذلك.

الخبائمه العالمه

من خلال هذه الدراسة تم استعراض عمليات الصيرفة الالكترونية وآثارها على المصارف ونشاطها، التي أدت إلى وجود أنظمة دفع إلكترونية ووسائل دفع إلكترونية، فبادرت المصارف إلى إنشاء الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطورها إلى أن أصبحت بشكل كامل في صيغة المصرف الإلكتروني الذي يعتمد على وسائل دفع الكترونية، مثل بطاقات الائتمان، مستغلة شبكة المعلوماتية في إجراء عمليات التسديد، وابتكار نقود رقمية افتراضية لا تعتمد على حسابات بنكية حقيقية، وإنما على قيم نقدية افتراضية مخزنة على وسائط الكترونية متنوعة، يتم من خلالها تسديد قيم المشتريات الكترونيا دون النظر إلى قيم الحسابات الموجودة في البنوك من العملات التقليدية. ثم أهم الخدمات التي تقدمها البنوك الالكترونية، عن طريق توضيح مدى الامتزاج والترابط الكبيرين بين نظم التكنولوجيا وتطور نظم الدفع والسداد المصرفية الالكترونية، بحيث تعدى استغلال شبكة الأنترنت بواسطة الحواسيب إلى استغلال شبكات الهواتف الخلوية في عمليات نقل البيانات وتقديم خدمات مالية كتحويل الأموال وتسديد الفواتير وغيرها من الخدمات التي يمكن تقديمها عبر شبكات الهواتف المحمولة، مستغلة بذلك تقنيات الأنترنت ونظم الاتصال اللاسلكية في آن واحد.

ان تطور النظام المصرفي يتبع تطور شكل ونظام النشاط الاقتصادي المتبع لأي دولة، فإن الجزائر وعلى غرار الدول النامية شهدت إصلاحات مصرفية شاملة استعدادا للتحويل لنظام اقتصاد السوق وتحضيرا للاندماج في الاقتصاد العالمي، فخلال السنوات القليلة الماضية أدركت الجزائر ضرورة تحديث نظامها المصرفي من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للارتقاء به إلى مستوى تلك التطورات، وخلص هذا الإدراك إلى تبني عدة مشاريع في إطار تحديث وسائل الدفع وعصرنتها متضمنة بذلك الخطوات الأولى نحو تطبيق الصيرفة الالكترونية.

إن تبني الصيرفة الالكترونية بكل ما تتطلبه من بيئة مناسبة تسهم في بناء الاقتصاد الرقمي، وتطور التجارة الالكترونية، مما يتطلب تدخل الدولة لإيجاد بيئة الكترونية، إذ يكون دور الدولة مهمة من خلال الإشراف والرقابة، فضلا عن دعم وتطوير القطاع الخاص حتى يسهم في تطور وإيجاد البيئة اللازمة للتجارة الالكترونية و الصيرفة الالكترونية على حد سواء.

ومن هنا فقد تم عرض واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر والجاهزية الالكترونية للبنوك وأهم الأنظمة المتبناة ووضعية قطاع الإعلام والاتصال، واستخدام أدوات الدفع وانتشارها ومعوقات تبني خدمات الصيرفة الكترونية، وعليه تبين أن هناك تحديات أمام الصيرفة الالكترونية في الجزائر مقارنة مع ما هو سائد في دول العالم.

* نتائج اختيار الفرضيات:

بعد دراسة موضوع هذا البحث ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه ، يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كما يلي :

* **الفرضية الأولى:** من خلال دراستنا في الفصل الاول لموضوع الصيرفة الإلكترونية التي كانت في بدايتها مجرد خدمات إلكترونية تقدم في المصارف التقليدية بواسطة جهاز الكمبيوتر ، ولكن مع الثورة التقنية التي شهدتها العالم و الإنتشار الواسع في شبكة الإنترنت تحولت هذه المصارف تقدم خدمات في بيئة إفتراضية دون حاجة العميل الإتصال المباشر بالمصرف ، وهو ما يميزها عن المصارف العادية، فهذه الفرضية صحيحة.

* **الفرضية الثانية :** هذه الفرضية خاطئة. إذ أن الإصلاحات الاقتصادية عموما وإصلاح النظام المصرفي منذ إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، قطعت أشواطاً كبيرة في اتجاه ما يستلزمه الاقتصاد العالمي، لكن هيمنة القطاع المصرفي العمومي على خريطة هيكله الجهاز المصرفي الجزائري لازال، رغم محاولة الأخذ بمقومات الاقتصاد المصرفي العالمي، بتصف بالتسيير الإداري إذ تعوزه المهنية، الفعالية، التجارية، التحكم في التكاليف وتوفير الأمن في نظم المعلومات وسرعة التفاعل فيها.

* **الفرضية الثالثة:** هذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد حيث أن هناك علاقة كبيرة بين التأخر الملحوظ الذي يشهده النظام المصرفي الجزائري وعدم مواكبته لتطورات العالمية التي مست مختلف القطاعات ومن بينها قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وفيما يخص الجهود الجزائرية المبذولة لعصرنة القطاع المصرفي، فمن خلال دراستنا لواقع المنظومة المصرفية الجزائرية وجدنا أنها تسعى للتحديث خلال المشاريع والخطط المستقبلية الموضوعة منها تطوير وسائل الدفع الالكترونية و كذلك نقل العديد من التقنيات المصرفية الى السوق الوطنية، وزيادة الانفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.

* النتائج العامة للبحث:

لقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج نوردتها فيما يلي:

- ✓ الصيرفة الالكترونية تساعد علي تخفيض تكلفة و زمن تقديم الخدمات المصرفية و ذلك بتخفيض عدد المصروفات الجارية.
- ✓ - تساهم الصيرفة الالكترونية في تطوير وتنوع الخدمات المصرفية، وذلك بتطوير الخدمات الموجودة وابتكار خدمات مصرفية جديدة مقنعة للعملاء .

- ✓ - كما تعمل الصيرفة الالكترونية على جذب عملاء جدد للمصرف وذلك بتقديم خدمات مصرفية بطريقة سهلة وبتكاليف منخفضة وفي زمن وجيز ودون الحاجة إلى الوقوف في الصفوف الطويلة في الفروع كما في الصيرفة التقليدية .
- ✓ النظام المصرفي الجزائري عرف عدة إصلاحات في الحقبة الأخيرة لكنه لم يحقق الاهداف المرجوة .
- ✓ النظام المصرفي الجزائري يشهد عدة فضائح و فساد كبير بسبب السياسة التقليدية المتبعة .
- ✓ و من أجل عصرنه النظام المصرفي الجزائري تعتمد نظامين هما نظام التسوية الإجمالية الفورية و المقاصة عن بعد .
- ✓ فيما يخص وسائل الدفع الإلكترونية هناك جهود محتشمة من قبل السلطات تتمثل في إصدار بعض البطاقات الإلكترونية المصرفية و تطوير شبكة الإتصالات و البريد .
- ✓ دخول الجزائر عالم الصيرفة على الخط من خلال شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية و قيامها بتزويد البنوك بهذه التقنية .
- ✓ الإقتصاد الجزائري مازال يعاني و سيظل يعاني مادام النظام المصرفي بعيد عن الإهتمام و بعيد أكثر عن كل ما هو متطور و ما لم تعطي له أهميته و دوره في هذا الإقتصاد .

الإقتراحات و التوصيات:

- وضع الخطط الاستراتيجية الوطنية و القومية ذات الأهداف المحددة بهدف عصرنه النظام المصرفي بادخال التكنولوجيا الحديثة و تشجيع استخدامها في المصارف .
- اصدار قوانين و تشريعات التي تنظم عملية الصيرفة الالكترونية .
- ضرورة متابعة التطورات الحديثة في مجال الصيرفة الالكترونية و الوصول الى العملاء عبر أحدث الوسائل الالكترونية بإعتبار أن لها تأثير مباشر على جودة الخدمات المصرفية .
- ضرورة التوجه نحو منظومة قانونية و تشريعية شاملة لتيسير عمليات الصيرفة الالكترونية في الجزائر أخذا بعين الاعتبار تجارب ونماذج لدول متقدمة في هذا المجال .
- وضع تحفيزات من شأنها دفع التجار إلى الإعتماد على أسلوب الدفع الإلكتروني بدلا من الدفع النقدي .
- لضمان نجاح الصيرفة الالكترونية على المدى يتوجب على المصارف توسيع نشاطها و ترويج خدماتها المصرفية بشكل كبير عن طريق اعطاء فرص زيادة مواقعها الالكترونية للاستفادة كم الخدمات التي تعرضها .

- أهمية اصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية التي مازالت تتخبط في مشاكل و متاهات البرامج الاصلاحية التي جزء كبير منها يعتمد على عصرنة النظام و اعتماد الصيرفة الالكترونية على وجه الخصوص.
- دمج و تطوير التجارة الالكترونية لتسهيل مختلف المعاملات التجارية والحد من مستوى تداول النقود خارج النظام البنكي وامتصاص السيولة المالية خارج البنوك.
- توعية الزبون البنكي عبر حملات إعلامية تحسيسية بأهمية وسائل الدفع الحديثة و أمانها مقارنة بالتقليدية بغية زيادة مستوى ثقته و قبوله لهذه الوسائل.

* آفاق البحث:

بعد أن تناولنا في بحثنا موضوع الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري - الآفاق والتحديات ، ومن خلال نقاط الضعف والقصور التي قد تظهر على غرار جميع البحوث والدراسات من جهة ، ومن جهة ثانية نظراً لشاسعة الموضوع ، فإن البحث يحتاج إلى العديد من الدراسات المكتملة من أجل تكملة وتغطية جوانب الضعف فيه ويمكن تحديد بعض هذه الآفاق في المواضيع التالية :

- . خصوصية المصارف الجزائرية وآثارها على الخدمة المصرفية .
- . أثر استخدام الصيرفة الالكترونية على تنافسية البنوك و المؤسسات المالية.
- . مستقبل اليد العاملة في ظل إستخدام الصيرفة الإلكترونية.
- . سبل تطوير التجارة الالكترونية في الجزائر .

فَإِنَّهُ الْمُرَاجِعُ

أولا: باللغة العربية

1- الكتب:

1. احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
2. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 2006 .
3. بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد الخامس والثلاثون، الإسكندرية، مصر 2003.
4. خباياة عبدالله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الاسكندرية، مصر، 2008.
5. رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر 1999.
6. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر، 2008.
7. طارق عبد العال حماد، التجارة الالكترونية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر 2003/2004،
8. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 2003.
9. عاطف السيد، العجات والعالم الثالث، دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 1999.
10. عمورة عمار ، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
11. فاروق سيد حسين، التجارة الالكترونية و تأمينها، هلا للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر 2001.
12. محفوظ لشعب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008.
13. محمد صالح المؤذن، مبادئ التسويق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
14. محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الاولى، 1996.
15. محمود حميدات، مدخل الى التحليل النقدي ،ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 3، الجزائر، 2005.
16. مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب لطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر 2001.
17. ناجي معلا، أصول التسويق المصرفي، الجامعة الأردنية، الأردن 1994.

2- الملتقيات:

18. احمد جمال الدين موسى، النقود الالكترونية و تأثيرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي، بعنوان الجديد في التقنيات المصرفية، الجزء الأول، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2002.
19. احمد عبد الخالق، البنوك و التجارة الالكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي، بعنوان الجديد في التمويل المصرفي، الجزء الثاني، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2002.
20. بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، مداخلة في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع و الافاق، جامعة تلمسان، يومي، 29-30-اكتوبر 2004.
21. بلعزوز بن علي، كنوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الاصلاح، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، جامعة شلف، يومي 14/15 ديسمبر 2004.
22. بملقدم مصطفى، بوشعور راضية، تقديم اداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مداخلة في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - الواقع والتحديات - ، جامعة شلف يومي 1 / 15 ديسمبر 2004، الجزائر.
23. حسين شحادة الحسين، الصيرفة الالكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية ، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي بعنوان، الجديد في التمويل المصرفي، الجزء الثاني، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002.
24. حسين شحادة الحسين، العمليات المصرفية الالكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي، بعنوان الجديد في التقنيات المصرفية، الجزء الثاني، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2002.
25. رحيم حسين، هواري معراج، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مداخلة في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-الواقع و التحديات، شلف، يوم 14-15 ديسمبر 2004.

26. رزيق كمال، عبد الحليم فوزلي ، تحديث النظام المصرفي الجزائري،مداخلة في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، - الواقع والتحديات- ، جامعة شلف ،يومي 14 / 15 ديسمبر 2004، الجزائر.
27. سميحة قليوي ، وسائل الدفع الحديثة البطاقة البلاستيكية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي، بعنوان الجديد في التمويل المصرفي، الجزء الثاني، كلية الحقوق،جامعة بيروت العربية، ، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان 2002.
28. طوني عيسى، الدفع الالكتروني بالبطاقة الائتمانية في شبكة الانترنت، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي، بعنوان الجديد في التقنيات المصرفية، الجزء الأول، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان 2002 .
29. عبد الهادي النجار، بطاقات الائتمان و العمليات المصرفية الالكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي،بعنوان الجديد في التمويل المصرفي، الجزء الأول، لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، ، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان 2002.
30. عبد الوهاب نعمون، نظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية و استراتيجية البنوك،مداخلة في الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.
31. معطي الله خير الدين، يوقموم محمد، المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر،2004.
32. معن ثابت العارف، الصيرفة الالكترونية-خدمات تجاوزت حدود الزمان و المكان، مداخلة في الماتقي الدولي الرابع حول عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية و اشكالية التجارة الالكترونية،جامعة شلف، 2001.
33. مليكة رغب ، حياة نجاز ، النظام البنكي الجزائري - تشخيص الواقع وتحديات المستقبل-، مداخلة في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، - الواقع والتحديات- ، جامعة شلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، الجزائر.
34. موسى خليل متري، القواعد القانونية الناظمة للصيرفة الالكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، مداخلة في المؤتمر العلمي السنوي، بعنوان الجديد في التقنيات المصرفية ، الجزء الأول ،كلية الحقوق ،جامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي،لبنان 2002.
35. يوسف مسعدواي ،البنوك الالكترونية، مداخلة في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - الواقع والتحديات- جامعة شلف يوم 14 و15 ديسمبر 2004.

3- المجالات العلمية:

40. إبراهيم بختي ، الانترنت في الجزائر ،مجلة الباحث ، العدد 01 ، جامعة ورقلة الجزائر، 2002.
41. أحمد جميل، بطاقة الإئتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر،مجلة الاقتصاد الجديد،العدد 1،الجزائر،سبتمبر 2010.
42. بلهاشمي حيلالي طارق، الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة افاق، العدد 04،جامعة البليدة، سنة 2005.
43. حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد و القرض،مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات،المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف،ميلة،الجزائر،المجلد 04،العدد01،جوان 2018.
44. زبير رايح،بوزرورة ليندة،آفاق الصيرفة الالكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية،العدد 16،جامعة البليدة02،الجزائر،2016.
45. سحنون محمود، النظام المصرفي بين النقود الورقية و النقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2002.
46. سمية عباسية، وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري-الواقع و المعوقات و الآفاق المستقبلية-، مجلة العلوم الانسانية،العدد06،جامعة أم البواقي، الجزائر ،ديسمبر 2016.
47. شريف مصباح أبو كرش، المصارف والبطاقات الإلكترونية والتحديات، مجلة الدراسات المالية: الفرص والمعرفة، القدس، فلسطين، عدد 8، 2014.
48. صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد،مجلة الدراسات الاقتصادية،العدد الأول: دار الخلدونية 1999،الجزائر.
49. صالح مفتاح ، العولمة المالية ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة ، ، الجزائر، جوان 2002.
50. صالح نصرلي، تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 39، العدد3،القاهرة، مصر، سبتمبر 2002.
51. صالح نصرلي، تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 39،العدد3، القاهرة،مصر، سبتمبر 2002.
52. عجة الجيلالي،الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في اطار التسيير الصارم لشؤون النقد و القرض،مجلة اقتصادية،شمال افريقيا،الشلف،العدد ،2006،04.
53. عز الدين كامل أمين مصطفى، الصيرفة الالكترونية،العدد 26،بنك السودان،2001.

54. العياطي جهيدة ،محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية "تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 03، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،الجزائر،2016.
55. لخضر عزي ، التسويق المصرفي كرائد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 15،جامعة قسنطينة، الجزائر، نوفمبر 2004 .
56. محمد منصف تطار، النظام المصرفي الجزائري و الصيرفة الالكترونية ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد رقم 02، جامعة بسكرة ، الجزائر، جوان 2002.
57. مسدور فارس، العولمة و التطورات مجال الاتصال و آثارها على الممارسات الاقتصادية، مجلة آفاق، العدد 02،جامعة سعد دحلب، 2004.

4-المذكرات و الأطروحات:

58. اسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه شعبة اقتصاد تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس 2015/2014.
59. بطاهر علي، اصلاح النظام المصرفي الجزائري و اثرها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر،2006.
60. محرز جلال، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص تسبير،جامعة الجزائر، 2006.
61. ابراهيم فوزي،بورزق،دراسة تحليلية حولة التجربة الجزائرية في مجال النقد الالي البنكي،دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008/2007.
62. إكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر(2000-2009) ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع النقود و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر
63. اوجاني جمال ، النظام القانوني للبطاقة الائتمانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،تخصص قانون،قسم العلوم القانونية و الادارية،2016،2015.
64. بوغافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري ، مذكرة نيل شهادة ماجستير مالية و بنوك كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، البليدة 2005.

65. حميزي سيد أحمد، تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية و بنوك، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
66. سامة نزالي، التأهيل المصرفي للخصوصية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة 2005/2004.
67. عامر بشير، تحديث البنوك التجارية - حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ساعد دحلب، البليدة، 2004/2003.
68. قطوش حميد، تكييف البنوك التجارية مع اقتصاد السوق، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
69. قمري حجيلة، تطوير أداء و كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات العالمية المالية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
70. لعراف فائزة، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص ادارة أعمال، جامعة مسيلة، 2010.
71. محلوس زكية، أثر الخدمات المصرفية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص بنكي و نقدي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة، ورقلة، 2009.
72. مصطفى بداوي، المنظمة العالمية للتجارة و تحرير الخدمات المالية و المصرفية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 2004.
73. سمية بلغول، واقع وتحديات البنوك الجزائرية في ظل الصيرفة الإلكترونية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/2013.
74. سماح شعبور، وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، واقع و تحديات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016.

5- القوانين و التشريعات:

75. الأمر 10-04 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 26 أوت 2010، المادتين رقم 02-06.
76. الأمر رقم 66-178 الصادر في تاريخ 13 جوان 1966 المتعلق بإنشاء البنك الوطني الجزائري.

77. الأمر رقم 66-336 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل و المتمم للأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 و المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.
78. قانون 72-26 المؤرخ في 07 جويلية 1972 المتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية.
79. القانون 86-12 المتعلق بنظام القرض و البنك الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 المادة رقم 18
80. القانون 86-12 المتعلق بنظام القرضو البنك الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 المادة رقم 02
81. القانون رقم 63-165 الصادر في تاريخ 07 ماي 1963 المتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية.
82. القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام القرض و البنك الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 المادة رقم 17
83. المادة 03 من التنظيم 97-03 المؤرخ في 16 رجب الموافق ل 17 نوفمبر 1997، المتعلق بغرفة المقاصة الرسمية 17 المؤرخ في 25-03-1998.
84. المادة 114 من قانون النقد والقرض (10/90).
85. المادة 115 من قانون النقد والقرض (10/90).
86. المادة 143 من قانون النقد و القرض (10 / 90).
87. المادة 156 من قانون النقد والقرض (10 / 90).
88. المادة 77 من قانون النقد والقرض (10/90).
89. المادة 94 من قانون النقد والقرض (10-90).
90. المواد 3 - 6 من الأمر 09/96، المؤرخ في 10 جانفي 1996. المتعلق بالائتمان التجاري.

6-المواقع الالكترونية:

93. يونس عرب، حجية الإثبات بالمستخرجات الالكترونية في القضايا المصرفية الموقع:
www.arablw.org/bawload/E-vidence-aride.doc
94. علي قايوسة، المصارف الالكترونية، الفرص والتحديات حالة الجزائر، ص 03، نقلا عن الموقع
الالكتروني، www.bank.org/arabic/period
95. <http://www.forum.univbiskra.net>.
96. <http://www.radioalgerie.info/news/ar/article/20161218/97447.html>.
97. <https://www.baridinet.poste.dz/>.
98. <https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/nos-produits/monetique>.
99. <https://www.el-massa.com/dz>.
100. <https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm>.

101. <https://www.tsa-algerie.com/ar/>.
 102. [www.bank of Algeria.dz](http://www.bankofalgeria.dz).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

A- LES LIVRES

103. Abdelkrim naas, **le système bancaire algérien** , INAS Paris France 2003 .
 104. Abdelkrim Sade, **le system bancaire** , la nouvelle reglementation : edition imprimerie, aben;alger, 2004 .
 105. Benhalima Ammour , **le système bancaire algérien texte et réalité** , 2^{eme} édition , dahleb ,Alger 2001.
 106. Benhalima Ammour , **pratique des technique bancaire**, édition dahleb , Alger , 1997 .
 107. MASTAFA Hashem, sherif, **la monnaie électronique**, édition roolles, Paris 2000.
 108. Moniyue Zollinger, Eric la marque, **Marketing et stratégie de la banque**, dunod. Paris. 1999.
 109. Zunayr Mikdashi , **les banques a L1ere de la mondialisation**, ed – economica, Paris 1998.

B-LES REVUES :

113. Guy Langueville, **la globalisation financière** , facteur de développement, problème économique, N°2 , 829, 29 octobre 2003
 114. Hadj Arab Abdhamid , **Projet système de payement** , RTGS , Média Bank , n° 67 , Août , sep 2006.
 115. Media Bank, **Swift (1973–2003) trente années d. existence**, bank of algerie, n° 69 , 2003.

116.MICHEL Aglietta et LAURENCE Scialam, **seconde génération de monnaie électronique**, nouveaux défis. Problèmes économiques, la documentation française, N : 2785, 2002.